الأمم المتحدة

A/63/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **١٠**

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وين (ميانمار).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطُحب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موري (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لأخاطب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وتؤدي هذه المؤسسة الهامة دورا حيويا في عملية تنمية أعضائها ولا تزال هي المنظمة العالمية الأقدر على التصدي لاحتياجات العالم الملحة ولمساعدته على إيجاد حلول لها. لذلك فإن من دواعي سروري أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء الملاحظات التالية على عدد قليل من المسائل ذات الأهمية الحيوية التي تواجه ميكرونيزيا اليوم.

ولا بد لي أولا من تهنئة سعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الجمعية. فهو يحظى بإعجاب وفدي وكامل دعمه. ومن نفس المنطلق، أثني على السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، على ما أبداه من تفان وحسن إدارة.

وأود أن أتقدم بتهنئتي لأميننا العام القدير وأن أعرب عن أطيب تمنيات حكومتي له وهو يواصل قيادته للمنظمة خلال التحديات الشاقة التي تنتظرها.

وتجتمع الجمعية العامة في وقت تحيط فيه بالاقتصاد العالمي شكوك غير عادية. فالحالة المالية في العالم والخطر المزدوج الذي تمثله أزمتا الوقود والغذاء يفرضان ضغطا إضافيا علينا جميعا ويؤثران تأثيرا سلبيا على جهودنا الرامية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-51849 (A)

لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسعينا نحو التنمية المستدامة. ولا يزال أمن بلداننا الجزرية مهددا بتأثير تغير المناخ.

وتشكل أزمة الوقود تحديا رئيسيا لأعضاء هذه المنظمة. فهناك بلدان قليلة في هذا العالم لم يلحقها ضرر من جراء أزمات الوقود على نطاق العالم. وأخشى أن معظم المتضررين من الأزمة هم في غالب الأحيان أقل أعضاء الأمم المتحدة قدرة على التصدي الفعال لها. وهم في غالب الأحيان من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعد أيضا أضعف الأعضاء في هذه المنظمة.

وقد يكون لدى البلدان المتقدمة نموا فرصة للرد على أزمة الطاقة المتدهورة بدون تعريض برامجها الإنمائية الأخرى للخطر. أما بالنسبة لنا في ميكرونيزيا، فندرك في ألم شدة وضرر الآثار التي تخلفها على كل شيء من العمليات الحكومية إلى الآثار التي تلحقها بفرادى الأسر والأسر المعيشية.

وقد حولت أزمة الطاقة العالمية المستمرة في الواقع المناقشات الجارية بشأن الطاقة وأبرزت اعتماد العالم على الوقود الأحفوري. وأصبحت حالات انقطاع الكهرباء في مراكز الدولة لدينا ظاهرة منتظمة، مما يؤثر على منشآتنا الطبية ومدارسنا ومتاجرنا وعملياتنا الحكومية اليومية، بما فيها الخدمات المقدمة لجزرنا الخارجية النائية، التي لا يمكن الوصول إليها إلا بالسفن. وتنجم هذه النكسات عن عجزنا عن شراء الوقود بتكلفة معقولة. وبينما ندرك أن الوقود الأحفوري ما زال ضروريا في الأجل المتوسط، فإن أزمة الطاقة الراهنة تعزز إصرار ميكرونيزيا على الدعوة إلى التعجيل بتطوير التكنولوجيات اللازمة لإيجاد مصادر متجددة ومعتدلة التكلفة للطاقة. وتدرك ميكرونيزيا أن تحقيق هذا الهدف يقتضي مساعدة خاصة من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية في مجال الطاقة المتجددة. ونعرب عن امتناننا لأصدقائنا الذين قدموا لنا على مر الزمن مساعدتهم السخية تحقيقا لتلك الغاية.

وتسلم الجمعية العامة بموجب قراراتها بحق الجميع في الغذاء. ويتعرض هذا الحق على نطاق العالم للخطر لأن العالم يواجه أزمة غذاء حادة. وقد ارتفعت تكلفة المواد الغذائية المستوردة بالفعل ارتفاعا كبيرا، ومن ثم تواجه حكومتي وشعبي تحديا إنمائيا آخر، وهو تحد أدت إلى تفاقمه في الواقع أزمة الطاقة. ولم تعد تكلفة الأرز في المتناول، وهو إحدى المواد الغذائية المستوردة الرئيسية، وأصبح الغذاء الأساسي الرئيسي لشعبي. وتشجع حكومتي الشعب في مواجهتها لأزمة الغذاء على زيادة إنتاج محاصيلنا الخاصة. ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه بدون دعم وتعاون من شركائنا في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة.

ولا يمكن المبالغة مهما حاولنا في الصلة بين الأمن الغذائي وتغير المناخ. ففي ميكرونيزيا تحتل الأراضي الزراعية والسكان الأطراف والجزر المنخفضة التي لا تكاد تعلو أمتارا قليلة عن مستوى سطح البحر. ومزارع القلقاس، التي توفر الغذاء الرئيسي لشعبنا على مدى قرون، أصبحت الآن مهددة بارتفاع مستوى سطح البحر. وتعاني جزر كثيرة بالفعل من غرق المساحات المزروعة بالقلقاس وحقول المحاصيل الغذائية الأخرى بالمياه المالحة، مما ينجم عنه تناقص في إنتاج هذه المحاصيل.

ولا تقل هبة محيطنا عن ذلك في أهميتها لاكتفائنا الذاتي ولتلبية بعض احتياجاتنا الغذائية. فالمحيط يتسم بأهمية جوهرية لميكرونيزيا، ونحن نعتمد عليه اعتمادا شديدا. والمحيط يكفل بقاءنا، وموارده تثرينا. وفي الوقت الذي تأثر فيه سوق الغذاء العالمي أثرا بالغ بأزمة الغذاء، يعتمد أهل ميكرونيزيا اعتمادا متزايدا على مايهبه لهم البحر لتوفير

غذائهم والعمل على تنميتهم الاقتصادية. ولذلك من الأهمية بمكان أن نستمر في حفظ مواردنا البحرية ومصائدنا وأن ندير استخدامها على نحو مستدام. غير أن المصيد العرضي والمرتجع في مصائد الأسماك التجارية لا يزال مصدرا لقلقنا. ذلك أن هذه بالنسبة للميكرونيزيين موارد بالغة الأهمية ولها أهمية ثقافية، ويعتمد عليها شعبنا في بلوغ حد الكفاف في عيشهم. ويجب أن يساعدنا المجتمع الدولي على إيجاد طرق لتقليل هذا الإهدار في استخدام الموارد إلى أدنى حد والقضاء عليه.

ولا يقل عن ذلك إضرارا بالأرصدة السمكية حالات الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وما برحت هذه الممارسة تحرم شعبنا من موارده الغذائية، بينما يواصل ممارسوها في مخالفة للقانون حصد المكاسب من هذا النشاط والتمتع بها دون أدنى مساءلة. ويجب أن تحد منافذ الاستهلاك والأسواق الرئيسية هذا النشاط غير القانوني لكي نستأصل بشكل فعال هذه الممارسة البغيضة وغير المستدامة.

ويشكل الاضطراب المالي العالمي، الذي تشهد عليه الحالة الدقيقة الراهنة في البلد المضيف، مصدرا آخر للقلق. ورغم أن هذه الحالة نابعة من الاقتصادات الكبيرة، فإننا جميعا معرضون للخطر، لأننا جميع جزء من اقتصاد العولمة. ونشجع البلدان المتقدمة نموا على ألا تستخدم ذلك ذريعة سهلة للرجوع عما حققته من مكاسب في بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ويرى وفدي من الأمور المشجعة روح أعضاء الأمم المتحدة وتصميمهم على الاقتراب بإصلاح مجلس الأمن خطوة أخرى من التحقيق. وما زالت مهمتنا شاقة، ولكن مما يطمئننا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا ونتطلع إلى بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ونؤكد مجددا، في جملة أمور، تأييدنا لزيادة عدد كل من فئتي العضوية كما نؤكد من جديد رأينا منذ مدة طويلة المتمثل في أن تصبح اليابان والهند، من مجموعة الدول الآسيوية، عضوين دائمين في مجلس الأمن بعد إصلاحه. ونجدد أيضا تأييدنا بالنسبة لألمانيا، من مجموعة أوروبا الغربية.

وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، لا توجد مسألة واحدة تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ولايات ميكرونيزيا المتحدة، بتحد يعادل في ضخامته تغير المناخ. ويساور ميكرونيزيا القلق بنوع خاص إزاء تغير المناخ والخطر الشديد من ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يمكن أن يكتسح جزرنا وثقافتنا اكتساحا ويزيلها من الوجود. وتتناول ثلاث مقالات نشرت مؤخرا في المجلة العلمية المرموقة **فعاليات الأكاديمية الوطنية للعلوم** النقاط الحاسمة للتغير الفجائي في المناخ، بما فيها ارتفاع مستوى سطح البحر.

والنقطة الحاسمة هي نقطة لا عودة ينقلب فيها عنصر من عناصر النظام المناخي فجأة إلى حالة جديدة، مما يحدث أثرا عميقا على هذا الكوكب. ومن الأمثلة على ذلك النقاط الحاسمة لذوبان الأنهار الجليدية والغطاء الثلجي من هضبة التبت، وهي منبع معظم الأنهار في آسيا، وتفكك الصفائح الجليدية في غرينلاند وغرب أنتاركتيكا، مما سيترتب عليه ارتفاع عدة أمتار في مستوى سطح البحر.

هذه الأنباء مذهلة. وهي تعني ببساطة أن الكوكب في خطر، وأن الجزر والدول المنخفضة، بطبيعة الحال، في خطر. ولكننا لا نملك أن نقف مشلولي الحركة. ولا بد لنا من الاضطلاع ببرامج جريئة لاستراتيجيات المسار السريع للتخفيف من حدة الخطر، بدءا بالاستراتيجيات التي تبررها بالفعل مزاياها الجانبية القوية. وهي تشمل الاستراتيجية التي

دعت إليها ميكرونيزيا في العام الماضي ومرة ثانية هذا العام لتعزيز بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ويمكن أن تؤدي استراتيجيتنا دورا قويا في حماية النظام المناخي فضلا عن طبقة الأوزون بالغلاف الجوي.

أود أن أطرح اقتراحا أخيرا. لقد وصفت النقاط الحاسمة لتغير المناخ بأنها الظل الذي يخيم على المفاوضات بشأن المناخ. وهذه المسألة تمثل ظلا قاتما لأن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لم يتناولها قط بصورة مباشرة.

وتدار المناقشات العالمية بشأن تغير المناخ بشكل رئيسي في إطار من منطلق التنمية المستدامة. ونتفق مع هذا التركيز كل الاتفاق. ولكن يوجد لدى ميكرونيزيا اقتناع بأننا، رغم ما للتنمية المستدامة من أهمية طاغية، لا بد أن نطمئن أيضا إلى أمننا وسلامتنا الإقليمية. ويجب أن نتناول تغير المناخ من منظور كلي بدلا من قصره على الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة، أو على المسائل الإنسانية أو التقنية، أو على المسائل الاقتصادية أو البيئية. فلتغير المناخ أيضا تأثير على حقوق الإنسان. وله تأثير على السلام الدولي وعلى أمننا الخاص وسلامتنا الإقليمية، بل وعلى وجودنا ذاته بصفتنا من سكان دول جزرية بالغة الصغر والضعف.

وقد حذرنا الخبراء من أن تغير المناخ يتهدد بالخطر أيضا السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فبدلا من التصدي لهذه المسألة مباشرة، يبدو أن الأمم المتحدة أكثر اهتماما بمناطق النفوذ والتعديات عليها، كما لو كنا نخطئ بالاعتراف بأن السلامة الإقليمية والاستقرار والأمن الوطنيين قد يتهددها تأثير تغير المناخ، وأن الصراعات البشرية قد تنشأ أيضا كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتغير المناخ. وتماما كما أن تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتقرير ستيرن الاستعراضي، وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ تثري جميعا المفاوضات في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فإن إعداد تقرير يحلل الأثر المحتمل أن ينجم عن تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين من شأنه أن يتيح مبررات إضافية لاتخاذ إجراءات عاجلة وكافية للتخفيف من أثر تغير المناخ.

إن مستقبلنا وبيئتنا في الميزان. وثقافتنا وحقوق الإنسان التي نتمتع بها في الميزان. ويجب ألا نفقد الأمل، لأن العالم كله ممثل هنا. ووقت العمل هو الآن، وليس فيما بعد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خواو برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا – بيساو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا – بيساو.

اصطُحب السيد خواو برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خواو برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فييرا (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الانكليزي): أعرب عن بالغ سعادتي بأن أزجي أصدق التهنئة للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وبانتخابه في وسط

هذا المشهد العالمي المعقد إلى حد ما، يضع المجتمع الدولي ثقته فيما يتسم به من صفات كرجل سياسة وزعيم روحي ومدافع عن المحرومين.

ولديّ قناعة بأن الخبرة التي اكتسبها السيد ديسكوتو بروكمان في فترة تاريخية، ولا سيما في الظروف الخاصة التي مرت بها حياة شعب نيكاراغوا الصديق، سوف تكون خير عون له في تحليل وزيادة فهم التحديات التي نواجهها في هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأعتمد على حكمته وتوازنه اقتناعا مني بأن القوة الروحية سوف تلهمه دائما وتعينه على النجاح في ترؤس مداولاتنا. ويمكنه أن يعتمد على دعمي الشخصي وعلى تعاون وفد بلادي، غينيا – بيساو.

واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر لسلفه على النتائج التي تحققت في الدورة الماضية. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي – مون على تفانيه وعلى روح الابتكار التي يبديها في أدائه لمهامه. ويؤكد تقريره عن الحالة الدولية (A/63/1) خطورة التحديات الكبرى التي يواجهها العالم وتعقيد الإصلاحات المطلوبة للنهوض بأداء المنظمة الوظيفي وكفاءتها وظروف عمل موظفيها.

ونتفق معه في أننا لكي نحل المشاكل العديدة التي يعاني منها كوكبنا بحاجة إلى منظمة أقل بيروقراطية ولها القدرة على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة وتملك الوسائل المالية المناسبة وموظفين على كفاءة وحماس للعمل. ونؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى زيادة قدرة المنظمة على صون السلام والتصدي للقضايا العالمية. كما نؤيد اقتراحه باستحداث أساليب عمل جديدة في الأمانة العامة بنوع خاص، لا تستند فقط على التقدير للمهارات الفردية، وإنما أيضا إلى التشديد على العمل الجماعي.

وتتطلب الحالة الدولية الراهنة تفكيرا جديا في أسباب الأزمة الحالية التي تؤثر في بلداننا أشد التأثير. والعناصر الرئيسية الثلاثة لهذه الأزمة، وهي الطاقة والغذاء والحالة المالية الدولية، ونضيف إليها العواقب الوخيمة لتغير المناخ، تقتضي تنسيقا أفضل بين جهودنا سعيا وراء حلول ابتكارية وجريئة وملائمة تؤدي إلى إقامة نظام عالمي جديد، نظام أكثر عدلا وإنصافا، وله القدرة على التصدي للحقائق الواقعة في عالم مترابط ومتسم بالعولمة.

وللزيادة في أسعار النفط آثار مزعزعة لاستقرار اقتصاداتنا. وقد أصبحت تكلفة إنتاج الطاقة الكهربية بصفة خاصة تمثل عبئا على البلدان الفقيرة لا يمكنها تحمله وعائقا كبيرا يحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي بلدي غينيا – بيساو، على سبيل المثال، يلحق نقص الطاقة ضررا خطيرا بجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما الرعاية بالمستشفيات وتوزيع مياه الشرب، وهو أمر ضروري لضمان النظافة الصحية والصحة العامة. وكيف يمكن لبلد فقير كبلدنا أن يواجه الزيادة غير المبررة في سعر النفط؟ وما الوسائل التي تحت تصرفنا لمواجهة النتائج الضارة لنظام أقيم بشكل سيء على المضاربة ولا شأن له بقانون العرض والطلب؟ ألم يحن الوقت المناسب لكي نفكر في إنشاء صندوق عالمي للتخفيف من الآثار التي تهدد بالخطر قدرتنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟ وكيف يمكننا أن نستثمر في هياكلنا الأساسية وننهض بها في مجالات حيوية كالصحة والتعليم والزراعة إذا اضطررنا باستمرار لإنفاق موارد هائلة من التمويل المتوافر لدينا والمحدود بالفعل لشراء الوقود؟

علاوة على ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في أسعار الأغذية في السوق العالمي، وما يمكن أن يصيب بلادا كثيرة من الجوع وسوء التغذية، هي من الأمور التي تثير لدينا قلقا

كبيرا وتدفعنا إلى اتخاذ إجراءات وتنفيذ سياسات زراعية تدر قدرا كافيا من الإمكانيات المالية حتى نتمكن من الاستثمار في إيجاد وسائل إنتاج حديثة ومعتدلة التكلفة.

ولا ينبغي أن يكون ما يقال عن جعل الزراعة إحدى الأولويات مجرد شعار. ويلزم أن نضع نصب أعيننا أن الحق في الغذاء هو حق أساسي ومتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل بمرور ستين عاما على صدوره هذا العام. وينبغي أن تكون لجميع البلدان القدرة على ضمان اكتفائها الذاتي من الغذاء. ويلزم لذلك أن ندرس أوضاع الحصول على الائتمانات الزراعية بصفة خاصة وأن نعيد صياغتها.

ويمكن أن تشكل أزمة الغذاء تهديدا خطيرا لسلام البلد المعني وأمنه. وعلى الصعيد الدولي، يلزم أن نناقش جديا كيفية النهوض بقدرتنا على الرد بفعالية على أزمة الغذاء، وذلك بتطبيق المعارف العلمية الجديدة وبتطبيق التكنولوجيات الملائمة لظروف المناخ في مختلف مناطق كوكبنا والملائمة للواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل شعب من شعوبنا.

وفي هذا العالم المتسم بالترابط والعولمة، يتعين علينا أن نسعى لوضع القواعد الكفيلة بتنظيم النظام الدولي والمالي والتجاري دون إعاقة التدفق الحر لرأس المال وأن نضمن احترام هذه القواعد. ولكن النظام المالي الدولي، الذي تأثر بالفعل من جراء تشوهات خطيرة، لا يمكن أن يقوم فقط على السعي وراء الربح من خلال المضاربات والسلوك المخالف للقانون، مما قد تترتب عليه عواقب وخيمة كما يحدث الآن في كثير من البلدان، التي تعاني آلاف الأسر فيها من مصاعب مالية، ولا سيما في مجال ائتمانات الإسكان. ولسوء الحظ أن تبعات تلك الممارسات السيئة لا تقتصر على عدد قليل من البلدان.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بالرد على جميع هذه التحديات. ولكن كيف يمكن أن ننجح في ذلك بدون تعاون وثيق بين جميع بلدان العالم؟ إن التعاون ضروري لنا لكي نواجه تغير المناخ ونخفف من آثار الكوارث الطبيعية كالأعاصير الرهيبة التي أحدثت كل هذا الدمار في بلدان منطقة البحر الكاريبي، مثل كوبا وهايتي، وكذلك في هيوستون، بولاية تكساس.

وينبغي أن يتمثل هدفنا الرئيس في تعزيز الحوار تحت جميع الظروف، الحوار بين البلدان والشعوب والثقافات والأديان والحضارات في العالم. فمن خلال الحوار وحده سنتمكن من تحديد خلافاتنا وإيجاد الحلول التي تحقق مصلحتنا المشتركة.

نحن إذن بحاجة إلى الحوار والتفاوض على الصعيد الدولي من أجل منع نشوب الصراعات وحلها، كالصراع في الشرق الأوسط، ومن أجل المحافظة على أرواح البشر المعرضة للخطر في دارفور وفي الصومال، على سبيل المثال. ونحن بحاجة إلى الحوار والتفاوض لكي ندافع عن أضعف الفئات ونوفر لها الحماية، ولا سيما النساء والأطفال، وذلك بتعزيز وضمان الاحترام لحقوق الإنسان، ولمبدأ الديمقراطية، ولسيادة القانون. ونحن على الصعيد الوطني بحاجة إلى الحوار الذي يرمي إلى تهيئة الأوضاع المناسبة لتوطيد دعائم الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة ومتسمة بالشفافية والمصداقية، وهو ما نعتزم عمله في غينيا - بيساو في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيرا، ينبغي أن نعزز الحوار والمفاوضات تعزيزا لسياسة الشمول التي تضمن المشاركة النشطة من جانب جميع الجهات المعنية، ولا سيما النساء والشباب والمجتمع المدني بصفة عامة، في بناء السلام والاستقرار السياسي وفي تهيئة الظروف الضرورية للتنمية.

ورغم ما يواجهه المجتمع الدولي من أوضاع دولية معقدة فإن لديه الطرق لمجابهة تلك التحديات. غير أن الإرادة السياسية الفعلية مطلوبة منا جميعا. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكثر حسما في منع نشوب الصراعات وحلها، وفي حماية كوكبنا، وفي إيجاد ظروف حياة أفضل لملايين الناس. وإذن فنحن يلزمنا أن تكون الأمم المتحدة أفضل تنظيما، وأقل بيروقراطية، وأفضل تجهيزا لقبول تلك التحديات الكثيرة.

ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للأمين العام، السيد بان كي – مون، في تنفيذ الإصلاحات التي اشتدت الحاجة إليها سعيا لتحقيق مزيد من الكفاءة والقدرة على الاستجابة والمصداقية لدى الأمم المتحدة. وندعم بالمثل عملية الإصلاح التي تضطلع بها الدول الأعضاء في منظمتنا من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على منظومة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الذي لا تزال زيادة عدد أعضائه إحدى الأولويات بالنسبة لنا جميعا، بالنظر إلى الواقع الاقتصادي والسياسي الجديد في عالم اليوم، وفوق كل شيء بالنظر إلى ضرورة التصدي للظلم التاريخي الذي لحق بقارة أفريقيا لمدة تزيد على ٦٠ عاما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا – بيساو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد خواو برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس دولة مملكة سوازيلند.

اصطُحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك مسواتي الثالث (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أخاطب هذه الجمعية بالنيابة عن وفدي من مملكة إسواتيني. وتتيح لنا الجمعية العامة هذه الفرصة بصفتنا رؤساء دول وحكومات لأن نتبادل الأفكار والتجارب. وهي تمكننا بذلك من تشكيل مستقبل بلداننا وتمهيد الطريق إلى عالم أفضل، يتسنى فيه لنا جميعا أن نحيا معا في وئام. وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي – مون ولموظفي الأمم المتحدة جميعا على ما يبذلون من جهود لتنفيذ رؤية الأمم المتحدة وبرامجها.

وما زال العالم يواجه تحديات كثيرة، من بينها الآثار الكارثية لتغير المناخ، والأمراض المعقدة مثل السل والملاريا ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأزمات الغذاء. ومما يزيد هذه الحالة تعقيدا ارتفاع أسعار الوقود والغذاء وعدم استقرار الأوضاع المالية الدولية، الأمر الذي يبطئ جهودنا المبذولة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن المطمئن أن نلاحظ أن الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، تواصل مساعدة البلدان النامية على إيجاد حلول دائمة لأزمة الغذاء. وفي ضوء ذلك، يطبق بلدي استراتيجيات مختلفة لضمان الأمن الغذائي. وتواصل الدولة إجراء المشاورات فيما يتعلق بتلك المسائل. وعلى سبيل المثال، عقدنا في العام الماضي اجتماعا وطنيا معنيا بالزراعة، كما قام السيبايا، أو برلمان الشعب، هذا العام بالنظر في طرق زيادة إنتاجنا من الغذاء

ومسائل أخرى ذات أهمية على المستوى الوطني. وخرجت الدولة باقتراحات مختلفة، ونحن الآن في مرحلة تنفيذها.

وكنا، نحن البلدان النامية، نتطلع إلى نتائج إيجابية من جولة مفاوضات الدوحة، خاصة فيما يتعلق بالزراعة. وكانت البلدان النامية ترجو أن يتاح لمنتجاتها الزراعية مزيد من سبل الوصول الآمنة إلى الأسواق. ولسوء الحظ أن ذلك لم يحدث. ويراودنا الأمل في أن تختتم تلك المباحثات قريبا بما فيه فائدة البلدان النامية.

وتعرب سوازيلند عن دعمها الكامل للحوار العالمي الرامي إلى ضمان إنقاذ العالم من مخاطر الاحترار العالمي وغيره من الضرر الذي يلحق بالبيئة. وصحيح أن الاحترار العالمي من العوامل الرئيسية التي تسهم في حدوث كثير من الكوارث، كالزلازل والفيضانات وحالات الجفاف المستمرة، التي تهدد بالخطر وجود الجنس البشري ذاته.

وما زالت سوازيلند، كغيرها من بلدان العالم، إحدى ضحايا الآثار المدمرة لتغير المناخ. وما زلنا نعاني من استمرار الجفاف. وما زلنا نتعرض لرياح عاتية تسبب حرائق الغابات. فتلك الحرائق كثيرا ما تدمر مساحات شاسعة من غاباتنا الاصطناعية، مما ينجم عنه خراب اقتصادي وضياع سنوات كثيرة من الاستثمار وخسارة في الأرواح والممتلكات. ونتفق مع الأمم المتحدة تماما في أن عدم التصدي في الوقت المناسب وبالشكل الحاسم لهذا الخطر سيقوض الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تهدف إلى النهوض بمستويات المعيشة والرفاه لشعوبنا جميعا.

وقد جاء الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في وقت مناسب للغاية. وسعدنا باعتماد الإعلان (القرار ١/٦٣) ونتطلع إلى الفعالية في تنفيذه. وهناك في الواقع ضرورة ملحة لمعالجة احتياجات أفريقيا الخاصة، ولا سيما التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وقضايا السلام والأمن.

وينبغي الإشارة إلى أن التعاون والدعم من جانب المؤسسات المالية الدولية له أهمية محورية، وذلك على سبيل المثال بضمان تحسين إمكانيات حصول أفريقيا على التمويل. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا تقديم المنح والقروض للبلدان الأفريقية بأسعار تفضيلية من أجل تمويل تطوير الهياكل الأساسية ونقل التكنولوجيا والسياحة وغيرها من المشاريع التي يُتوخى منها إيجاد الثروة والنمو الاقتصادي.

وإذ نتجاوز منتصف المدة في الطريق إلى الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، ما زلنا نواجه العديد من التحديات. والأمر كذلك خاصة لأن الكثير من البشر ما زالوا يعيشون حياة الفقر ولأننا ما زلنا نواجه معدلات بطالة عالية. ومهما يكن، فإن مملكة سوازيلند ما فتئت تلتزم التزاما ثابتا بتلك الأهداف. والأهداف الإنمائية للألفية هي أساس استراتيجيتنا للتنمية الوطنية واستراتيجية تخفيف حدة الفقر وخطة العمل، التي تهدف، في جملة أمور، إلى تخفيض الفقر بأكثر من النصف بحلول عام ٢٠١٥. وترمي جميع البرامج الحكومية إلى تحقيق تلك الرؤية ويجري تنفيذها بتوجيه جميع أصحاب المصلحة والدولة عموما.

وعلى غرار بلدان عديدة أخرى، فإن مملكة سوازيلند تمضي على طريق بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نفعل كل ما هو ممكن لتعميم التعليم الشامل وتوفير الموارد اللازمة لذهاب كل طفل إلى المدرسة. وتبذل الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكفالة الاستدامة البيئية، والحد من وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، في جملة أهداف أخرى.

إن السلام والاستقرار والأمن، وهي الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، تظل ركائز أساسية لتحقيق تنمية مثمرة. وعندما تسود تلك الظروف، يمكن لشعوبنا تركيز طاقاتها ومواردها من أجل تحقيق الإنتاجية وتوليد الثروة.

ويلتزم أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالمحافظة على تلك الركائز من أجل حياة أفضل للجميع. وقد أقمنا هياكل مثل الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية بغية صون تلك الركائز والنهوض بها. ولهذا السبب، نشيد بالتوقيع مؤخرا على اتفاق تقاسم السلطة وتشكيل حكومة ائتلاف وطني في زمبابوي. ونتطلع بتفاؤل إلى عملية إعادة البناء وإزالة أسباب الخلاف. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي والعالم المتقدم النمو على تقديم الدعم الكامل لشعب زمبابوي. ومن نفس المنطلق، نود أن نرى تحقيق تسوية سلمية من خلال المفاوضات لجميع الصراعات القائمة في أفريقيا وفي مختلف أنحاء العالم.

وتتشاطر مملكة إسواتيني مع بقية العالم إدانة كل أشكال الإرهاب وأعماله. ونحن ندعم الجهود المبذولة من أجل التنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بغية توجيه رسالة واضحة إلى مرتكبي الأعمال الإرهابية. وقد سن برلمان بلدنا مؤخرا قانون مكافحة الإرهاب، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الإرهاب.

وحتى يكون للأمم المتحدة دور أكثر فعالية، لا بد من إصلاح هيكلها لكي تتكيف مع عالم دائم التغير منذ اعتماد الميثاق. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تنفذ تلك الإصلاحات بطريقة نزيهة وعادلة ومتوازنة. وقد لوحظ في الماضي أن إصلاح مجلس الأمن أحد أهم الإصلاحات التي تتطلب اهتماما عاجلا. والرأي السائد على نطاق واسع أن مجلس الأمن بتشكيله الحالي لا يرقى إلى المستوى الملائم للتمثيل السكاني لأعضاء الأمم المتحدة. وتتطلع مملكة إسواتيني إلى سرعة انتهاء المناقشات بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

إننا نرحب بعملية المصافحة التي جرت مؤخرا بين القيادة العليا لكل من جمهورية الصين في تايوان والصين. وقد أعطتنا تلك المصافحة الأمل بأن الطرفين يتكلم كل منهما مع الآخر حاليا. ويحدونا الأمل أن يؤدي ذلك إلى حل ودي بشأن العلاقات عبر المضيق، وأننا قد نراهما ذات يوم جالسين جنبا إلى جنب هنا في الأمم المتحدة. وينبغي أن نلاحظ أن شعب تايوان يملك الخبرة والتجربة، وهو على استعداد لتشاطرها مع أسرة الأمم المتحدة. وهذا ما دعا سوازيلند إلى أن تطلب من الأمم المتحدة أن تسمح بمشاركة تايوان في وكالاتها المتخصصة.

وقد استكملت مملكة سوازيلند للتو عملية انتخابات برلمانية ناجحة وفقا لدستور جديد. وكان إقبال الناخبين مثيرا للإعجاب، حيث مارس الشعب حقه في اختيار حكومته. والدولة إذ تقدر قوة التمثيل البرلماني في عالم يتسم بالتعقيد ويتخذ طابع العولمة، فإننا نلاحظ أن جمهور الناخبين يتفهمون أهمية اختيار المرشحين ذوي المستوى الرفيع والقدرة على التعامل مع القضايا الراهنة. وهذا ما يعطينا الثقة بأن البرلمان الجديد سيساعد على وضع الاستراتيجيات التي تزيد من تحسين بيئتها الاجتماعية – الاقتصادية بغية رفع مستوى معيشة شعبنا.

ومملكة إسواتيني تكرر تأكيد التزامها بهدف المحافظة على الدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون المتعددة الأطراف. وإننا نثمن السلام والتنمية والعلاقات الودية على المستويين الإقليمي والدولي، وسنعمل مع سائر الأمم من أجل مستقبل سلمي ومزدهر للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوسيه راموس – أورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

اصطحب السيد خوسيه راموس – أورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوسيه راموس – أورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راموس – هورتا (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه عن جدارة لترؤس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. أن الزيادة المستدامة في تكلفة الطاقة والطلب المتزايد على النفط من قبل البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة وارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص الأرض الصالحة للزراعة والمياه في العديد من المناطق وتغير المناخ ما هي إلا بعض من المؤشرات على تهديدات غير تقليدية للأمن نواجهها جميعا اليوم، وهي آخذة في الازدياد في المستقبل.

غير أن الأزمات أيضا توفر الفرص. فطيلة عقود، هجر مئات الملايين من البشر في أرجاء العالم أرض أجدادهم وانتقلوا إلى المدن بحثا عن العمل وعن حياة أفضل. لأن الحكومات تركز اهتمامها ومواردها على المدن وتهمل السكان الريفيين ولكن بما أن عدد سكان المناطق الحضرية قد ازداد بدرجة كبيرة، فقد تحول الحلم بحياة أفضل إلى يأس. ومهما يكن عليه الأمر فإن القرن الحادي والعشرين قد يشهد عودتهم إلى أماكنهم الأصلية إذا اتعظت الحكومات من هذه الأزمة واستثمرت في إنشاء برامج للعمل في المناطق الريفية، ولا سيما في مجال الزراعة بغية زيادة الإنتاج الغذائي.

إن الزيادة في أسعار المواد الغذائية، بغض النظر عن المتسبب بها، تلغي التقدم الذي أحرز في العديد من البلدان النامية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا لم يضاعف المجتمع الدولي من جهوده ويعمل على تنسيقها كي يعزز بدرجة كبيرة من المساعدة الإنمائية والوصول إلى الأسواق سيكون من المستحيل تقريبا على الفقراء والبلدان غير المنتجة للنفط أن تحقق حتى أبسط الأهداف التي وضعتها في عام ٢٠٠١ بغية تخفيض الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولا بد للبلدان المانحة من أن تعيد التكيف بسرعة في مساعدتها الإنمائية مع التشديد على الزراعة، وبصورة خاصة لدعم الأسر الصغيرة والمشاريع المجتمعية، والحفاظ على الأرض ومياه الأمطار بزيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من المبلغ الطفيف وهو ٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٠ في المائة على الأقل. وألاحظ أنه في عام ١٩٨٠ كانت نسبة المساعدة الخارجية المكرسة للزراعة ١٧ في المائة وهبطت إلى ٢,٩ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. ولذلك تؤيد تيمور – ليشتي مبادرة الأمين العام بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية، وإطار عمل متكامل بغية تناول الاحتياجات الغذائية فورا في العالم أجمع وتزويد أضعف البلدان بالطاقة اللازمة لتصبح مكتفية ذاتيا.

إن تيمور – ليشتي بوصفها بلدا حديث الاستقلال استفادت كثيرا من سخاء المجتمع الدولي. وسيقول المانحون أنهم ساهموا بمئات الملايين من الدولارات في بلادي في السنوات القليلة الماضية. وهذا صحيح. غير أنه لا بد لنا من أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت المعونة قد ساعدت في تحسين حياة الغالبية من سكاننا. والجواب نعم ولا. ولكن بوسعنا جميعا أن نفعل أفضل من ذلك لو لم يُستخدم جزء كبير من المساعدة في تغطية نفقات لا نهاية لها من قبيل بعثات إجراء الدراسات والتقارير المتكررة وكانت قد استثمرت في المبادرات الإنمائية في المناطق الريفية الصغيرة.

(تكلم بالانكليزية)

إن تيمور – ليشتي من بين أقل البلدان نموا، ولكن الله القدير حبانا بكمية متواضعة من النفط والغاز وغير ذلك من الثروة المعدنية. ومن الجدير بالذكر أن عائداتنا من النفط والغاز متواضعة ويبلغ معدلها فقط من ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون دولار في الشهر. وبوسعنا القول أن ذلك المبلغ لا بأس به بالنسبة لبلد يزيد عدد سكانه قليلا عن المليون نسمة. وفي نهاية هذا اليوم قد تتجاوز الأموال المجمعة في صندوق البترول لدينا الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥ ثلاثة بلايين دولار وجميعها مستثمرة في سندات الخزينة في الولايات المتحدة. وفي مقال نشر في مجلة الإيكونومست ذكر فيه أحد الكتاب مؤخرا أن الذين استثمروا في سندات الخزينة في الولايات المتحدة هم الناس الذين يحبون أن يخسروا نقودا. وقد نكون من بينهم. ونتفق مع تلك الملاحظة، وتيمور – ليشتي تسعى إلى إعادة استثمار عائداتها المتواضعة في حقائب استثمارية متنوعة في أنحاء العالم.

وبينما الالتزام الرئيسي هو أن نسخّر ثروتنا النفطية من أجل التنمية المستدامة في بلدنا وتلبية الاحتياجات المباشرة لأفقر الناس لدينا، لسنا غير مبالين إزاء معاناة أخوتنا من بني البشر في أجزاء أخرى من العالم. وعندما تأثرت منطقة آسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بالتسونامي، قامت حكومتنا على الفور بتقديم مساهمة بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار للضحايا في إندونيسيا، وعلاوة على ما جمعه مواطنونا من تبرعات فقد تبرعوا بمبلغ إضافي قدره ٧٠ ٠٠٠ دولار.

والآن، استجابة لكوارث طبيعية عدة أثرت في عشرات الملايين من أخواننا من بني البشر قررت تيمور–ليشتي على الفور التبرع بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لضحايا الزلزال الذي ضرب إقليم شونان في الصين وقدمت مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لضحايا الأعاصير نارجيس الذي ضرب ميانمار في ٢ أيار/مايو لتحويله من خلال الأمانة العامة لرابطة دول جنوب شرق آسيا؛ وقدمنا مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لكوبا لمساعدة ضحايا الأعاصير غوستاف وإيكي ليصير تحويلها مباشرة إلى السلطات الكوبية. وابتداءا من عام ٢٠٠٩ سوف تساهم تيمور – ليشتي بمبلغ مليون دولار سنويا لمساعدة برامج تتعلق بمساعدة الأطفال في ميانمار من خلال وكالات الأمم المتحدة من قبيل اليونيسيف ومكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

ونعتقد أنه على الرغم من أننا فقراء أو لأننا فقراء ينبغي لنا أن نتفهم على نحو أفضل ونشعر أكثر من غيرنا بألم أفقر الفقراء، وإن علينا أن نكون من أول من يهبّون إلى مساعدة الآخرين الأقل حظا منا.

وفي خطابي اليوم سوف أتطرق إلى ثلاث قضايا دولية وهي: ميانمار والحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ومسألة الصحراء الغربية.

إن موقف تيمور – ليشتي من ميانمار ينسجم مع الموقف الذين اتخذه جيراننا في رابطة دول جنوب شرقي آسيا ونعتقد بوجه الخصوص أنه بينما هناك شجب قوي لإساءات قد يكون لها ما يبررها وأن الجزاءات ربما يكون لها ما يبررها

من الناحية الأخلاقية، فلا يمكن أن يكون هناك حل في الأجل الطويل في ميانمار من دون موافقة جيش ذلك البلد ومشاركته الكاملة. ومن هنا فإن التحدي الذي يواجه الأطراف المعنية هو إقناع الجيش بأن مصالحه كمجموعة لا يمكن التفريط فيها في أي ترتيب ديمقراطي في المستقبل. وأن أي استراتيجية أخرى تسعى إلى تهميش الجيش أو أن يرى الجيش قوته تقوض فلا يمكن أن يكتب النجاح للسلامة في المستقبل، وما من شأنه إلا إطالة أمد معاناة الجميع في ذلك البلد الحزين.

إن إعصاري غوستاف وإيكي اللذان أديا إلى تدمير في منطقة البحر الكاريبي وتخريب اقتصاد كوبا، مما نجم عن ذلك خسارة مادية كبيرة جدا بالنسبة للبلد، وتبين التقديرات الأولية أن الخسائر بلغت ما مجموعه خمسة بلايين دولار. وتيمور - ليشتي لديها نحو ٧٠٠ من أبناء تيمور الشرقية يدرسون الطب في كوبا. وأكثر من ١٤٠ من أبناء تيمور الشرقية يدرسون الطب في جامعتنا الوطنية على أيدي مدرسين كوبيين في مجال الطب. وبالإضافة إلى ذلك هناك زهاء ٣٠٠ كوبي يعملون في بلادنا موزعين في جميع أنحاء المقاطعات والمقاطعات الفرعية. والمختصين الكوبيين في تعليم الكبار يساعدوننا في حملة إزالة الأمية في صفوف البالغين لدينا، وينتفع من ذلك آلاف البالغين. وتكاليف هذه البرامج تتحملها بالكامل تقريبا كوبا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيليس الفارادو (بوليفيا).

وإذ أشيد بالولايات المتحدة وأي بلد آخر يؤيد القيم الديمقراطية العالمية التي توفر الدعم المعنوي للذين ينهضون بالديمقراطية في بلدانهم، أسلّم بأن اتخاذ تدابير عقابية تفرض على البلدان النامية الفقيرة بسبب ذنوب متصورة لزعمائهم أمر لا يمكن تبريره من الناحية الأخلاقية.

وبصفتي صديقا للولايات المتحدة، فإنني أناشد بكل تواضع حكومتها القادمة والكونغرس أن يرفعا الحظر المفروض على كوبا. وستكون هذه بادرة مشرّفة، وإعجابي بالولايات المتحدة سيزداد. وكما هو الحال الآن، وبينما أشاهد وطأة الجزاءات التي تطبقها الولايات المتحدة على بلد صغير نام، ورفضها تقديم المساعدات غير المشروطة إلى كوبا في أعقاب الدمار الذي خلّفه إعصار غوستاف وإعصار آيك، فإن قلبي يتفطر دما بكل أسف ويتلاشى إعجابي بالولايات المتحدة إلى حد خطير. وفي ذلك الصدد أو أن أعرب مرة أخرى عن مواساتنا القلبية وتضامننا مع شعب هايتي وشعوب منطقة البحر الكاربي الأخرى التي تضررت من جراء الكوارث الطبيعية الأخيرة.

وفيما يتعلق بالوضع في الصحراء الغربية، تسترشد تيمور - ليشتي بالموقف الذي اتخذته المنظمة الإقليمية الأكثر اختصاصا بهذه المسألة - أي الاتحاد الأفريقي - وبالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبفتوى محكمة العدل الدولية، التي تعترف جميعها بوضوح وبشكل قاطع بالحق غير القابل للتصرف لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. ذلك هو جوهر المسألة والسبب الجذري وراء الصراع الجاري وهكذا، تشارك تيمور - ليشتي الاتحاد الأفريقي في الدعوة إلى الاحترام الصارم لحق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

أنتقل الآن إلى الحالة في بلدي. في ١١ شباط/فبراير، أُطلقت عليّ النيران وكنت على وشك الموت نتيجة لذلك. لقد نجوت من الموت بعناية إلهية وبفضل الروح المهنية والتفاني من جانب الأطباء والممرضات في المركز الطبي العسكري الأسترالي في ديلي، وبفضل جهود الأطباء والممرضات في مستشفى داروين الملكي. وإلى جميع هؤلاء وإلى كل من صلّوا من أجل إنقاذ حياتي وشفائي، أعرب مرة أخرى عن امتناني الأبدي. لقد كنت بين الحياة والموت؛ لقد

رأيت ظلمات الموت وجمال الحياة، التي كنت على وشك مغادرتها.

إن الاعتداء على رئيس الوزراء غوسماو وعلي هزّ ضمير الأمة وإن قربي من الموت عمل على توحيد الشعب في معارضته للعنف. ومنذئذ أصبح الوضع في تيمور – ليشتي يسوده السلام على نحو أكثر مما كان عليه الحال قبل عدة سنوات، فلم يتم اللجوء حتى الآن إلى أي عمل من أعمال عنف ذي دوافع سياسية؛ بل حتى الجرائم العادية انخفضت إلى حد كبير. وقد بذلت الحكومة، بقيادة السيد غوسماو، وهو أحد أبطال المقاومة، جهودا هائلة من أجل إشاعة الاستقرار في البلد وتقديم الخدمات إلى الشعب. التقدم ملحوظ فعدد متزايد من المشردين داخليا بدأوا يعودون إلى ديارهم. ومعظم المخيمات خالية الآن وقد قَبِل أكثر من ٧٠٠ من الجنود السابقين المتورطين في التمرد الذي وقع في عام ٢٠٠٦ صفقة مالية من الحكومة وعادوا إلى منازلهم.

وعلى الجبهة الاقتصادية يُظهر ناتجنا المحلي الإجمالي الحقيقي زيادة قدرها ٧ في المائة بنهاية هذا العام. ومع ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار العامل الخاص بعائدات النفط والغاز، سيصل معدل نمونا الاقتصادي إلى ما يقرب من ١٩ في المائة. ولئن كان النصيب السنوي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٤٠٠ دولار، فإن هذا الرقم يقفز إلى أكثر من ٤ ٠٠٠ دولار إذا أُخذت عائدات النفط والغاز في الحسبان. ومع ذلك، فإننا ما كنّا ننجح في الابتعاد عن حافة الهاوية لولا الدعم الفوري والثابت من جانب المجتمع الدولي. وأشكر الأمين العام، ومن خلاله، أسرة الأمم المتحدة بأكملها، وبوجه خاص العاملين في بلدي في مختلف المهام، على مساهماتهم المتسمة بنكران الذات في الحفاظ على السلامة في تيمور – ليشتي.

كما أشكر أستراليا ونيوزيلندا على احتفاظهما بقوة أمنية نشطة وموثوق بها في بلدي دعما لحكومتنا ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وبالتنسيق الوثيق معهما بقيادة السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام، الذي يتحلى بالعطف الشديد والروح المهنية المتفانية والدؤوبة.

ما تتحلى به قوات الأمن الدولية من صفات مهنية عالية أصبح واضحا للجميع، وإن سلوك الجنود لا تشوبه أية شائبة. وينطبق نفس الشيء على قوة الشرطة التابعة للأمم المتحدة في بلدي، التي تضم شرطة من ٤٠ بلدا، مع الإشارة بوجه خاص إلى وحدات الشرطة المشكّلة من البرتغال وباكستان وماليزيا وبنغلاديش. ولقد حبانا الله بموارد لا يمكن الاستهانة بها، ويمكننا الاعتماد على سخاء شركائنا في التنمية، ولكن لا تزال أمامنا تحديات معقدة ومتعددة الأوجه. لكنني على ثقة بأننا بالرؤية المشتركة والالتزام بخدمة أفقر الفقراء، سنحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يسعنا أن نفشل. ولن نفشل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد خوسيه راموس – أورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطُحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بمشاركة الآخرين في تهنئة السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ووفدي على ثقة بأن الجمعية العامة تحت قيادته القديرة، ستحرز تقدما في المسائل الكثيرة المقرر مناقشتها خلال الدورة الحالية. كما أود أن أشيد إشادة خاصة بسلفه، السيد كريم، الذي ترأس بنجاح أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

إن تركيز مناقشاتنا في الدورة الحالية أي أثر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم، بالإضافة إلى ضرورة إرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة، يتصل اتصالا وثيقا بأهدافنا الإنمائية للألفية. وبالنسبة لنا في العالم النامي، يتبوأ القضاء على الفقر مركز الصدارة في أولوياتنا، وينبغي أن يظل بالفعل محل اهتمامنا الجاد.

أزمة الغذاء العالمية الحالية، التي تتسم بارتفاع أسعار الأغذية، تتسبب في معاناة لم يسبق لها مثيل لأغلبية الفقراء في الكثير من البلدان النامية. وقد ضاعفت من ذلك أزمة الطاقة وما ترتب عليها من نتائج اجتماعية واقتصادية مدمرة، وخاصة بالنسبة للفئات الأضعف في المجتمع، مثل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وتعتبر الأزمة الآن حالة طوارئ إنسانية تتطلب تضامنا عالميا لتوفير مساعدة عاجلة في مجالات الأغذية والمياه والطاقة.

وبالنسبة لأغلبية البلدان النامية، تتنافس الأزمة مع احتياجات ملحة أخرى على الموارد الشحيحة للتنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة وأننا نواجه تراجعا في المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية. وللأسف، سيؤدي هذا الاتجاه إلى عكس مسار بعض التقدم المحرز نحو بلوغ تلك الأهداف. ولذلك، فإن الجهود الوطنية الهادفة إلى مواجهة الأزمة العالمية في المواد الغذائية والطاقة لا بد أن تكملها مساعدات وتدخلات دولية مناسبة، بما في ذلك إلغاء الديون للبلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص في المواد الغذائية لكي يتسنى إتاحة المزيد من الموارد لمكافحة الجوع.

وتقتضي الضرورة المطلقة وجود برامج دعم كافية لإنتاج المواد الغذائية. وإننا ندعو إلى إجراء المزيد من البحوث بشأن أنواع أفضل من البذور والمساعدة في تكنولوجيا الري وأساليب تخزين المياه اللازمة لتخفيف آثار تغير المناخ على الزراعة. وتعتقد زمبابوي أن تحديات تغير المناخ ينبغي التصدي لها في سياق برامج التنمية التي تعترف بالركائز الثلاث للنجاحات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى حماية البيئة.

وتعتز زمبابوي بأنها أدت دورها المتواضع في النهوض بالتنمية المستدامة خلال العام الماضي من خلال رئاستها للدورة السادسة عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة. وقد درست اللجنة العقبات والحواجز التي تعترض طريق التنمية في مجالات الزراعة، واستخدام الأراضي والتنمية الريفية، وتدابير تخفيف آثار الجفاف ومنع التصحر في أفريقيا. وحكومة بلدي التي شاركت بنشاط في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي، المعقود بإشراف منظمة الأغذية والزراعة في روما في حزيران/يونيه الماضي، سوف تواصل أداء دورها النشط في صياغة التوصيات بشأن السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

إننا نشاطر الرأي بأن التجارة أداة هامة من أجل التنمية، ولذا، نجدد دعوتنا إلى إقامة نظام تجاري ومالي منفتح ويستند إلى قواعد، ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، ويسعى إلى إزالة الحواجز التجارية الرئيسية. وللأسف، ما زالت التعريفات المفروضة على السلع من الاقتصادات النامية مرتفعة، بما في ذلك المنسوجات والمنتجات الزراعية. ولذلك، كان من دواعي القلق أن جولة مفاوضات الدوحة انهارت بدون أي إشارة إلى موعد عودتها إلى الانعقاد.

إن أهداف ميثاق الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي لن تتحقق ما لم تشارك جميع الدول الأعضاء بشكل حقيقي وجاد في الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستعصية في البلدان النامية. والسبيل الأمثل لتحقيق العدل الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في أغلبية البلدان النامية يمر عبر الدعم الحقيقي والملتزم لبرامج التمكين من خلال الأنماط العادلة لتملك الأرض، في جملة أمور. وفيما يخصنا في هذا السياق، فإننا ندرك تماما أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون الإصلاح الزراعي.

ولذلك قطعت حكومة بلدي شوطا طويلا نحو إرساء الأساس للإنتاج الغذائي المستدام من خلال برنامجها لإصلاح الأراضي. وتم تمكين أغلبية سكان الأرياف للإسهام في الأمن الغذائي للأسر والأمن الغذائي الوطني وليصبحوا بالفعل أسيادا لمصائرهم. ولكن آثار تغير المناخ التي تضمنت موجات متكررة من الجفاف والفيضانات خلال السنوات السبع الماضية، والجزاءات غير القانونية المفروضة على بلدي بشكل أحادي، قد أعاقت جهود زمبابوي لزيادة الإنتاج الغذائي. ومرة أخرى، أناشد الضمير الجماعي للعالم بأن يضغط من أجل الرفع الفوري للجزاءات المفروضة من جانب بريطانيا والولايات المتحدة وحلفائهما، والتي سببت معاناة لا توصف لشعب بلدي.

وما فتئت زمبابوي تؤمن بالنُهج المتعددة الأطراف لحل النزاعات، خلافا لأحادية الجانب التي تحبذها بعض البلدان. وقد دللت تجربتنا على أن النهج التعاوني والسلمي كثيرا ما يؤدي إلى حلول دائمة للصراعات. ولذا، فإننا نشجب النهج الانتقامي الذي كثيرا ما يتسم بتوجيه أصابع الاتهام المتعالية، والكيل بمكيالين، وفرض الجزاءات الأحادية من أجل إكراه بلدان أصغر وأضعف على الانحناء أمام رغبات الدول الأقوى عسكريا.

وفضلا عن ذلك، فإن التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب والقسرية التي شهدناها في السنوات الأخيرة تتعارض تماما مع المبادئ التي يسترشد بها التعاون الدولي، كما كرسها ميثاق الأمم المتحدة.

وقبل فترة ليست بعيدة، سعى بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكي يستخدموا ثقل الجزاءات والتدابير الأخرى التي ينص عليها ضد بلدي الصغير، الذي لا يمكن لأحد أن يتصور أنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فأي جنون هذا الذي استبد ببعض زعماء العالم؟ وهل يسمح لتلك الوثيقة المقدسة، ألا وهي ميثاق الأمم المتحدة، أن تعاني ما لا تستحقه من التشويه والإساءة المخزية. وأين هي الحماية للبلدان الصغيرة والبريئة مثل بلدي من الأعمال العدوانية والعقابية التي تتهددها والتي غالبا ما تستند إلى اتهامات عارية من الصحة تماما حول انتهاكات لسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وبالمناسبة، فإن هؤلاء الذين يوجهون إلينا تلك الاتهامات الباطلة حول تلك الانتهاكات هم أنفسهم مرتكبون دوليون للإبادة الجماعية والدمار الشامل.

إن الجماهير البريئة من الرجال والنساء والأطفال الذين هلكوا بالآلاف في العراق يطالبون بالعقاب والانتقام

بالتأكيد. فمن ذا الذي سيصغي إلى ندائهم؟ وبالتأكيد، فإن هؤلاء الذين غزوا العراق بذرائع زائفة وعلى أساس أكاذيب ملفقة وفي انتهاك كامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يجب أن يتحملوا المسؤولية القانونية عن ذلك. ويجب أن يخضعوا للمساءلة عن أعمالهم العدوانية.

وزيمبابوي تجد العزاء في حقيقة أن هناك بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين اتخذوا مواقف مبدئية في الدفاع عن الميثاق وحماية سيادتنا وذلك بأن ضمنوا بأن يتصرف المجلس ليس فقط في إطار الولاية المنوطة به، ولكن أن يعمل أيضا بحياد وموضوعية وعدالة. وفي الحقيقة أن الحس في العدالة كفل بأن زمبابوي – وهي بلد لا يشكل أي تهديد للسلم الإقليمي أو الدولي – لم تقع فريسة مجموعة الأكاذيب والمكائد التي حاكها أعداؤنا للتشجيع على فرض جزاءات الأمم المتحدة علينا بموجب الفصل السابع من الميثاق. ونشكرهم لنصرتهم للحقيقة والموضوعية.

وبينما نقر بأهمية دور المساعي الحميدة للأمين العام في مساعدة الدول الأعضاء على حل مشاكلها السياسية وغيرها نرى أنه يجدر بموظفي الخدمة المدنية الدولية الاضطلاع بمهامهم النبيلة بحساسية وحياد. ولا يجوز في وقت من الأوقات أن يسعوا إلى القوادة والأهواء ونزوات القوي ضد الضعيف. وبصورة مماثلة، نهيب بأعضاء مجلس الأمن الامتناع عن الإساءة إلى الأمانة العامة سعيا للدفع بمصالحهم السياسية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن ينبغي تمكين الأمين العام وموظفيه من خدمة جميع الدول الأعضاء دون خوف أو معروف.

ونكرر رأينا الذي طالما تمسكنا به ومؤداه أن مجلس الأمن بتشكيله الحالي غير ديمقراطي. إذ أن تشكيله الحالي يجعله عرضة للتلاعب من جانب البلدان القوية التي تستخدم المجلس بوصفه محفلا جاهزا لإضفاء الشرعية على مكائدها السياسية. ومن هنا، من الحتمي إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن بضمان التمثيل الجغرافي العادل عن طريق زيادة عدد أعضائه. ولا تزال زمبابوي ثابتة في تأييدها لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في إزولويني والذي دعا إلى منح أفريقيا مقعدين دائمين مع كل ما تمنحه العضوية الدائمة من اختصاصات وامتيازات للأعضاء الدائمين الحاليين بالإضافة إلى مقعدين غير دائمين.

إننا نتشاطر وجهة النظر القائلة بأن الجمعية العامة، وهي المنتدى الذي يمثلنا جميعا ويتمتع بتمثيل واسع من جميع الدول، لا بد من أن تظل الهيئة الرئيسية العليا المعنية باتخاذ القرار في الأمم المتحدة. وندعو إلى إعادة تنشيطها لجعلها أكثر فعالية لتمكينها من الاطلاع على نحو كامل في ولايتها بموجب الميثاق. ويحدونا وطيد الأمل بأن إعادة تنشيط الجمعية العامة سيؤكد لنا هيبتها ودورها المرموق وسلطتها وقدرتها على توجيه وإدارة الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق فإن اتجاه بعض أعضاء مجلس الأمن نحو اغتصاب سلطة وولايات الجمعية العامة لا بد من مقاومته.

ويسرني أن أبلغ أن المحادثات بين الأحزاب في زمبابوي – والتي قام تجمعنا الإقليمي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بتعيين ميسر لها – انتهت تلك المحادثات بتوقيع اتفاق بشأن تشكيل حكومة في ١٥ أيلول/سبتمبر والجميع ممثل فيها. وقد تحقق ذلك بالكامل من خلال الوساطة الأفريقية التي هي شهادة واضحة على أن أفريقيا قادرة على التغلب على تحدياتها ومشاكلها وفي أحيان كثيرا تكون تلك المشاكل من مخلفات الاستعمار. وحيث يعمل القادة الأفارقة معا تمكنا من إيجاد حل أفريقي لمشكلة أفريقيا. وفي ذلك الصدد أود أن أشيد إشادة خاصة بالرئيس ثوابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا الذي بفضل صبره وحكمته وحساسيته ومهاراته الدبلوماسية والعمل الشاق الذي قام به

مكّن الأحزاب الزمبابوية من التغلب على الصعوبات الجمة والعويصة التي كانت تعترض التوصل إلى اتفاق.

وأود أن أعرب عن شكري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي وفرادى القادة الأفريقيين وغيرهم الذين قدموا لنا مساعدتهم في تلك المبادرة. وحزب الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي – الجبهة الوطنية. سوف يتقيد نصا وروحا بالاتفاق الممهور بتوقيعنا. وبوصفنا حكومة فإننا على استعداد للتعاون مع جميع البلدان الأخرى التي تحترم سيادة زيمبابوي. لذلك أود أن أناشد أعضاء المجتمع الدولي الذين فرضوا جزاءات غير شرعية على زمبابوي أن يعملوا على رفعها لتتمكن بلدي من التركيز على برامجها الاقتصادية الجذرية من دون تشويش.

وفي الختام نأمل في أن نواصل العمل على تشكيل منظمة تعمل على إعلاء القيم والمصالح العالمية وتلبي الاحتياجات العادلة للمحتاجين وتظل في خدمة الإنسانية. فلتحيا الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على خطابه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد روبرت موغابي رئيس جمهورية زمبابوي إلى خارج قاعة الجمعية.

خطاب السيد بول بياه، رئيس جمهورية الكاميرون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس جمهورية الكاميرون.

اصطُحب السيد بول بياه، رئيس جمهورية الكاميرون إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول بياه، رئيس جمهورية الكاميرون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بياه (تكلم بالفرنسية): أود في مستهل كلمتي أن أرحب بكون نيكاراغوا ممثلة بالسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان في ترؤس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وتتمنى له الكاميرون كل النجاح في اضطلاعه بمهامه، وتؤكد له تعاونها الكامل. وأود أيضا أن أشيد إشادة عن حق بالسفير كريم على مهارته التي أدار بها الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. أخيرا، أهنئ معالي الأمين العام، بان كي – مون، وأكرر تقديرنا ودعمنا للجهود الهائلة التي يبذلها في الاضطلاع بمهمته النبيلة.

إن رئيس الجمعية العامة، باقتراحه جعل أثر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم وضرورة إرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة موضوعين رئيسيين في المناقشة العامة في الدورة الثالثة والستين، قد ركّز مداولاتنا على المشاكل الجوهرية التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الراهن. وإنني أؤيد هذا الاقتراح لأن الكاميرون، مثلها مثل بقية البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، قد مرّت مؤخرا بحالة من الاضطراب الاجتماعي تسبب فيها الارتفاع المتزايد في غلاء المعيشة.

ونتيجة لذلك، اعتمدنا ونفذنا مجموعة من التدابير التصحيحية، تتراوح ما بين تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على سلع أساسية محددة، وزيادة في مرتبات موظفي الدولة ووضع تدابير لتحقيق الاستقرار في أسعار الوقود. وقد أشاد صندوق النقد الدولي بتلك التدابير، وقد تركت دون شك آثارا إيجابية. غير أنها لم تقض تماما على مشكلة ذات أبعاد عالمية تتطلب ردودا عالمية لمعالجتها. لقد كان لأزمة الغذاء، كأحد هذه المظاهر، أبعاد خطيرة في جميع

أنحاء العالم. فقد أثرت بشدة في جميع الاقتصادات، بغض النظر عن حجمها، ولا سيما اقتصادات البلدان الفقيرة. كما تضطر مجموعات السكان الأشد ضعفا إلى الاستغناء عن الرعاية الصحية والتعليم مقابل حصولها على الغذاء فحسب.

وإذا لم يتم التوصل إلى حلول مناسبة على وجه السرعة، سيكون هناك سبب للخوف من عواقب وخيمة على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والاستقرار السياسي، ومن ثم على الأمن العالمي. وهكذا برزت ضرورة ملحّة للعمل بسرعة وبشكل جماعي. ونعتقد أن الحل المناسب لهذا الوضع يكمن في ضمان التنسيق على أعلى المستويات. ولذلك فإنني أرحب بمبادرة الأمين العام بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي يتمثل هدفها في تعزيز الرد المتماسك والموّحد على هذه الأزمة. وتشارك الكاميرون في الرؤية الواردة في إطار العمل الشامل الذي أعدته فرقة العمل.

ومن رأينا أن التوصل إلى حل دائم للأزمة يتطلب اتخاذ إجراءات على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك زيادة المعونة الغذائية والاستثمار في الزراعة، وتعزيز مبادرات الرعاية الاجتماعية، وخفض الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو، وفرض قيود على صادرات الغذاء من بلدان الجنوب. ومن الجلي أنه لا يمكن تنفيذ هذه الحلول دون مشاركة الجميع ودون إقامة شراكات عالمية في الأغذية والزراعة تضم جميع أصحاب المصلحة، وهم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمانحون والمؤسسات الدولية.

وفي الوقت الذي يجري فيه تقييم نصف المدة حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تظهر أزمة الغذاء العالمية بوصفها أحد التحديات الرئيسية التي يتعين على المجتمع الدولي أن يواجهها. وفي ذلك الصدد، تود الكاميرون أن تضم صوتها إلى صوت الأمين العام في المناشدة من أجل تمويل التدابير التي أوصت بها فرقة العمل. وبالرغم من حدة أزمة الغذاء، فإنها ليست العقبة الوحيدة التي تعترض طريق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بأفريقيا على وجه الخصوص، ثمة تحديات أخرى عديدة من قبيل الفقر المستمر ومسائل السلام والأمن والآثار المترتبة على تغيّر المناخ. وفيما يتصل بتخفيف حدة الفقر، علقت قارتنا آمالا عريضة على العولمة التي أيدتها بحسن نية، بالرغم من المخاوف المشروعة حول عولمة التجارة. وينبغي الإقرار، عموما، بأن هذه الآمال قد ذهبت أدراج الرياح.

وبالإضافة إلى أزمة الغذاء العالمية، من الواضح أن أفريقيا تشعر بالآثار السلبية للأزمة المالية العالمية والارتفاع المطّرد في أسعار النفط، وهي ظواهر تخرج عن نطاق سيطرتها. وعلاوة على ذلك، راقبت أفريقيا بعجز تام تآكل المساعدة الإنمائية الرسمية وفشل مفاوضات جولة الدوحة، حيث دفع بمصالحها بعيدا عن الأضواء. ودور المتفرج الذي لا حول له ولا قوة لن يؤدي إلا إلى الإحباط الشديد، وإلقاء ظلال من الشك على فرص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأطر الزمنية المحددة.

وبالرغم من ذلك، تعتقد أفريقيا أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن مساعدتها على الخروج من حالة الفقر والتخلف. ولذلك السبب، نعرب عن تقديرنا التام لمبادرة الأمم المتحدة بتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى تكرس للتنمية في قارتنا، على هامش هذه الدورة. وعلى الجبهة الاقتصادية، لا تزال الإمكانات الهائلة لأفريقيا غير مستغلة إلى حد كبير. وبالرغم من أن بلدانا أفريقية كثيرة تحقق أداء اقتصاديا جيدا، فإن أفريقيا لا تزال أفقر قارة على كوكبنا. ومن ثم تقوم الحاجة إلى زيادة التضامن من جانب المجتمع الدولي.

إن الأثر المتزايد لتغير المناخ، ولا سيما في أفريقيا، يثير الانزعاج بشكل خاص؛ ويؤثر، في مجالات يعتمد عليها مصير الأجيال المقبلة أكثر من أي مجال آخر. وثمة ضرورة ملحة لقيام المجتمع الدولي بعمل مشترك.

كما ينبغي أن يسود هذا التضامن عند تناول مسألة المهاجرين. إن المآسي التي يمرون بها، وأقولها بكل صراحة، مآس غير إنسانية. لا يمكن التغاضي عنها وإن الفظائع وأعمال التمييز التي يعيشونها يوميا. ومن الضروري بصورة ملحة أن نسعى معا إلى التوصل إلى حلول تنظيم هذا النزوح الذي يستنزف الموارد البشرية لأفريقيا التي هي في أمس الحاجة إليها. ولا ينكر أحد أن التنمية الاقتصادية في القارة هي الحل الوحيد لتلك المشكلة المؤلمة.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن، فإن أفريقيا تحتاج ربما أكثر من أي منطقة أخرى، إلى تضامن فعّال من جانب المجتمع الدولي. وهناك سبب يجعلنا نرتاح إلى التقدم الذي أُحرز في عدة بلدان كانت قد ابتُليت بمواجهات مميتة، على الرغم من أنه ينبغي الاعتراف بأن بؤر التوتر الساخنة العديدة والنزاعات لا تزال قائمة في القارة.

وهنا فإن اتفاقات السلام الموقعة بعد مناقشات مستفيضة لم تدخل بعد حيز النفاذ بالكامل. وهناك تستخدم القوة لتقويض الإنجازات الديمقراطية. وإن استمرار المواجهات في الصومال وعدم الاستقرار المزمن على طول الحدود مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والمأساة اليومية التي يواجهها سكان دارفور والاندلاع المتكرر للعنف في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي هي أسباب تدعو إلى القلق العميق.

ومن سوء الطالع إن قارتنا ليست بمنأى من خطر الإرهاب الذي له بُعد عالمي. وأنا مقتنع بأن العمل العالمي والحازم هو وحده الذي يمكن أن يساعد في حل هذه المسألة. وسوف تقدم الكاميرون مساعدتها كلما اقتضى الأمر ذلك.

إن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصورة خاصة تقوم بجهد جدير بالثناء لتعزيز السلم في أفريقيا. لذلك لا بد للمنظومة من أن تتلقى من جميع أعضائها الموارد التي تحتاج إليها لضمان فعالية عملها. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي استمرار التحلي بالإرادة المشتركة ومواصلة إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

إن الإنجاز التاريخي الذي سُجل في تسوية النزاع على شبه جزيرة باكاسي هو أحد أفضل الأمثلة على النتائج الباهرة التي يمكن التوصل إليها بالرغبة الصادقة في السلام الذي تتقاسمه جميع الأطراف عن طريق الدعم القضائي من لدن المجتمع الدولي.

والاحتفال الذي تم في كالابار في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بمناسبة انسحاب الإدارة النيجيرية وقوة الشرطة من باكاسي، ونقل السلطة إلى الكاميرون كان مما لا شك فيه نتيجة الالتزام بالسلم الذي تحلى به قادة وشعبا بلدينا.

وفي ذلك الصدد أود أن أعرب عن عميق امتناني للبلدان الصديقة على التأييد الذي ما برحت تقدمه من أجل تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية واتفاق غرينتري، وأود أن أشكر بشكل خاص الدول التي شهدت توقيع الاتفاق وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة.

وتقوم الأمم المتحدة بدور حاسم في تسوية المسألة. وأن الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام كوفي عنان والأمين العام بان كي - مون في لجنة مشتركة جديرة بتقديرنا.

وهكذا تم تدشين حقبة جديدة من العلاقات بين الكاميرون ونيجيريا تهدف إلى مسعى نحو التقدم والتنمية التي

يتطلع إليهما شعبانا. ومما لا شك فيه أن البلدين لا بد لهما من الآن فصاعدا من أن يبذلا كل ما بوسعهما من أجل توطيد التسوية واغتنام الفرص المتاحة إليهما لتطوير علاقتهما في جميع المجالات. وفي ذلك الصدد أود أن أؤكد من جديد أن الكاميرون سوف تحترم جميع التزاماتها.

وأن التأخير في إحراز الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن يحفزنا على مضاعفة جهودنا للقيام بأعمال قوية ومشتركة وداعمة بصورة متبادلة ضد الفقر ومن أجل التنمية.

إن حكومة الكاميرون ملتزمة التزاما حازما بتحقيق ذلك الهدف. وأود أن أشيد بمواطنينا على التضحيات التي قدموها في ذلك الصدد وكذلك الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على المساعدة المتعددة الوجوه التي يقدمونها إلينا. وتلك المساعدة قيِّمة بالنسبة لنا، خاصة في جهودنا التي نقوم بها من أجل النهوض بإدارة أفضل للموارد العامة. وفي ذلك الإطار قمنا بحملة قوية ضد المدراء غير الشرفاء، الأمر الذي نعتزم مواصلته من دون هوادة.

إننا إذ نهتدي بالاهتمام بتحسين رفاه شعبنا، نؤكد من جديد من على هذا المنبر تصميمنا الراسخ على مواصلة جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى نؤدي تلك المهمة بنجاح نعرف أننا نعول على تفهم ودعم الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الكاميرون على خطابه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد بول بياه رئيس الكاميرون إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عاصف علي زارداري، رئيس جمهورية باكستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باكستان.

اصطُحب السيد عاصف علي زارداري، رئيس جمهورية باكستان إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عاصف علي زارداري، رئيس جمهورية باكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زارداري (تكلم بالانكليزية): لقد حضرت إلى الجمعية اليوم باسم زوجتي المرحومة، الشهيدة المحترمة بينازير بوتو، بوصفها ضحية للإرهاب وكانت تمثل أمة هي ضحية الإرهاب. أنا زوج شاهد أم أولاده تضحي بحياتها في مكافحة أخطار الإرهاب والتعصب، والتي يخيم شبحها على العالم المتحضر. إنني نيابة عنها وتكريما لها أقف أمام الجمعية بصفتي الرئيس المنتخب لباكستان الديمقراطية، والذي حصل على ولاية بأغلبية الثلثين من برلماننا ومجالسنا. وولاية التأييد الاستثنائية هذه هي تصويت على الثقة فيها وفي مبدئها وفي رسالتها. لقد كان التصويت تعبيرا عن الحب ومطالبة بأن تكون باكستان ديمقراطية ومعتدلة وحديثة ومتسامحة ومنصفة اقتصاديا – وهذا هو جوهر مبدأ بوتو.

لقد انقضى ١١ شهرا منذ الهجوم الأول على زوجتي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والذي أعقبه اعتماد قرار من الأمم المتحدة يطالب بإجراء تحقيق في تلك الجريمة الموجهة ضد الإنسانية. وهذا القرار من الأمم المتحدة غير فعّال حتى الآن. فبعد اغتيالها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر طالب المجتمع الدولي بإجراء تحقيق مستقل – وهو طلب تدعمه قرارات اتخذها برلمان باكستان وأربعة من المجالس التشريعية للمقاطعات.

وما زلنا حتى اليوم لا نعرف القوى والمؤسسات الضالعة في ذلك – من الذي تآمر وخطط ونسق ودرّب وموّل قتل زوجتي، زعيمة وطني المحبوبة. إن تحقيقا تجريه الأمم المتحدة في جريمة قتل زعيمة الشعب الباكستاني من شأنه أن يطمئن هذا الشعب بأن المجتمع الدولي يهتم به وأن ميثاق الأمم المتحدة للعدالة هو أكثر من مجرد كلام خطابي. إننا علينا واجب تجاهها. وعلينا واجب تجاه التاريخ. فإذا كان رئيس بلد وأولاده لا يستطيعون الحصول على العدالة من خلال الأمم المتحدة، فكيف يطمئن الفقراء والمحرومون في أنحاء العالم بأن الأمم المتحدة قادرة على حماية الضعفاء ومن يعانون.

باسم الإنسانية وباسم العدالة، يجب على المنظمة أن تتقدم بخطى سريعة في التحقيق في اغتيال الشهيدة بينظير بوتو كي يعرف الشعب الباكستاني وبقية العالم بشكل نهائي الأيدي الملطخة بالدماء التي أودت بحياة واحدة من أعظم النساء في التاريخ.

لقد عادت زوجتي بكل شجاعة إلى باكستان في السنة الماضية، وجاهرت بالتصدي لقوى الإرهاب. وخرج ثلاثة ملايين نسمة للترحيب ببينظير وعودة الديمقراطية إلى باكستان. لقد كانت امرأة شجاعة وتفهم ديناميات منطقتنا والعالم – وكانت تفهم العلاقة المتداخلة بين السياسة والاقتصاد، وبين العدالة الاجتماعية والدكتاتورية السياسية. وكانت لعدد من السنوات تقول لزعماء العالم إن الدكتاتورية تغذي التطرف وإن الفقر يغذي التعصب. ولقد عرضت مبدأ بوتو للمصالحة، وشرحته في كتابها بشكل رائع. ويحدد مبدأ بوتو مهمة ثنائية لمكافحة الدكتاتورية والإرهاب بينما تعزز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والعدالة لشعب باكستان. لقد فهمت بينظير بوتو أن الديمقراطية ليست غاية، بل هي بداية؛ وأن الطفل الجائع لا يتمتع بحقوقه الإنسانية؛ وأن الأب الذي لا يستطيع إعالة أسرته هو شخص مستعد للتطرف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وين (ميانمار).

إن مبدأ بوتو للمصالحة هو خارطة طريق ليس لباكستان جديدة فحسب، بل لعهد جديد من السلام والتعاون بين الشرق والغرب وبين أتباع جميع الديانات. إنه خارطة طريق، إذا ما تم اتباعها، سوف تمكننا من تفادي صراع الحضارات وصراع الأديان، والذي هو الهدف النهائي للإرهابيين.

إن مبدأ بوتو هو خطة جديدة للقرن الجديد تعادل خطة مارشال، التي أنقذت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وفي حين كانت خطة مارشال تقوم على مبدأ أن أوروبا القوية اقتصاديا يمكن أن تقاوم الشيوعية بل وستقاومها، الدعامة لمبدأ بوتو هي أن باكستان المؤهلة اقتصاديا ستكون محور انتصار التعددية على الإرهاب. ومبدأ بوتو سوف يثبت في نهاية المطاف أنه حاسم لانتصار الحرية في هذا القرن كما كانت خطة مارشال حاسمة لانتصار الحرية في القرن الماضي. إن مبدأنا هو مبدأ المصالحة؛ أما مبدأهم فهو مبدأ الموت.

لقد ظن قتلتها أن تصفيتها سوف تضع حدا لحلمها بباكستان الديمقراطية وأن بلقنة منطقتنا من شأنها أن تمكن قوى الظلام من السيطرة. لكن أمتنا هبت في أعقاب عملية اغتيالها الوحشية والمأساوية. لقد ارتكبت حركتا القاعدة وطالبان خطأ كبيرا باعتقادهما أنه من خلال إخراس الشهيدة بينظير بوتو يتم طمس رسالتها. لقد تسلّمنا الشعلة وسوف نحارب الإرهابيين الذين يهاجموننا والإرهابيين الذين يستعملون أراضينا للتخطيط لهجمات ضد جيراننا أو في أي مكان في العالم.

إن حربنا حرب دموية، ولا يمكن التعبير بشكل كامل عن الألم الشخصي الذي يشعر به أولادي وأنا ولا ألم الأمة التي سُلب منها أكبر أصولها، أي أعظم زعيمة لها. لكن الإرهابيين المتعطشين لسفك الدماء والكراهية لم يكتفوا بذلك. ففي الأسبوع الماضي، وجّهت قوى الشر ضربة لها مرة ثانية في هجوم دموي وجبان على شعبي. فلقد دمر هجوم انتحاري بشاحنة محملة بالمتفجرات بناية كبيرة في عاصمتنا، وهي بالكاد على مرمى حجر من مكتبي ومبنى البرلمان.

إن باكستان هي مرة أخرى الضحية الكبرى في الحرب على الإرهاب. ومرة أخرى يتساءل شعبي عما إذا كنا نقف وحدنا. لقد مات الآلاف من جنودنا ومدنيينا وهم يحاربون أعداء البشرية المشتركين. ولقد خسرنا جنودا أكثر مما خسرت البلدان الـ ٣٧ مجتمعة التي لها قوات في أفغانستان.

ويمكن تتبع جذور إرهاب اليوم إلى حرب أفغانستان خلال الثمانينات التي اشتركت فيها قوى العالم العظمى. إن أفغانستان وباكستان، والعالم برمته بصورة متزايدة – تجني الحصاد المرير الذي زُرع في نهاية الحرب الباردة. لقد أدار العالم ظهره لأفغانستان بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي. وفي باكستان، وجدنا ٣ ملايين لاجيء داخل حدودنا. وسرعان ما أصبحت مخيماتهم تربة خصبة للتعصب والعنف. لقد ترك العالم جنوب وشرق آسيا. وتُركنا لنعيش مع العواقب. وكان ميلاد القاعدة وصبغ أفغانستان وأجزاء من مناطقنا القبلية بطابع الطالبان واحدا من أكبر هذه العواقب.

ومع ذلك، نحن لا نلتفت خلفنا إلى التاريخ. إننا ضحايا، لكننا لن ننهزم أبدا. وعلى العكس من ذلك، فكلما سفكوا المزيد من دماء أطفالنا، ازداد عزمنا على هزيمتهم قوة. ونحن في باكستان متحدون ونتحداهم. لقد حزمنا أمرنا على أن مستقبلنا لن يمليه علينا أولئك الذين يشوهون روح الإسلام وقوانينه من أجل اعتباراتهم السياسية الخاصة ومآربهم السياسية الدنيئة.

قد نكون أهدافا للإرهاب الدولي، لكننا لن نستسلم له أبدا. ولتحقيق ذلك، نمد أيدينا لهذه الجمعية وللعالم المتحضر برمته. الإرهاب لا يمكن محاربته بالوسائل العسكرية وحدها. إن محاربته تتطلب إرادة سياسية وتعبئة جماهيرية واستراتيجية اجتماعية – اقتصادية تكسب قلوب وعقول الأمم المتضررة منه.

الإجراءات الأحادية الجانب من القوى العظمى يجب ألا تشعل عواطف الحلفاء. إن انتهاك سيادتنا الوطنية لا يساعد في القضاء على آفة الإرهاب. والواقع أن هذه الأعمال يمكن أن يكون لها تأثير عكسي.

إن العديد من المشاركين في هذه القاعة العظيمة يقرأون عن الإرهاب، بينما نحن نعيشه. نحن لا نعرف أو نسمع عن الإرهاب من قراءة الصحف أو مشاهدة الأخبار المسائية. إننا نرى بأعيننا أطفالنا وزوجاتنا يفجَّرون أمامنا. وتتحمل المدن والأحياء السكنية والشوارع والفنادق والمكاتب الجزء الأكبر من وطأة غضب الإرهابيين المتعصبين كل يوم.

إن باكستان الديمقراطية تسير في طريقها لبلوغ توافق الآراء الوطني الضروري للتصدي للإرهابيين وهزيمتهم. والنصر في هذه الحرب لن تحققه إلا حكومة ديمقراطية. إننا نحارب الآفة وسوف نواصل القيام بذلك. لكن هذه الحرب هي من أجل سلام العالم. هذه الحرب من أجل مستقبل الأجيال القادمة. نعم، نحارب من أجل أنفسنا، من أجل أطفالنا، من أجل روحنا. نعم، هذه الحرب هي حربنا، لكننا نحتاج إلى الدعم المعنوي والسياسي والاقتصادي من المجتمع الدولي. ففي استقرارنا يكمن أمن العالم. والعولمة ليست

عولمة اقتصادية فقط؛ إنها أيضا عولمة سياسية. إن الرؤية الإرهابية تضرب جميع الدول. وعلينا أن نضع حدا للهجمات الإرهابية. ويجب أن نوقفها في باكستان.

السؤال الذي أوجهه لزعماء العالم في هذه القاعة الجليلة هو عما إذا سيقفون معنا، كما وقفنا مع العالم المتحضر برمته على الخطوط الأمامية في هذا الكفاح الملحمي في الألفية الجديدة.

إنني أقف أمام هذه الجمعية بصفتي رئيسا لأمة عظيمة عانت مؤخرا، خلال عقد من الدكتاتورية العسكرية الوحشية، من انتهاكات حقوق الإنسان والتدمير المنهجي لأسس الديمقراطية والمجتمع المدني. ومن المحزن، في كثير من الأحيان ، أن العالم قد وقف صامتا بينما كان الديكتاتوريون يحكمون شعبنا بقبضة دموية. وحتى الدول التي قامت على الديمقراطية التزمت الصمت لأسباب نفعية بحتة. وكانت زوجتي تقول إنهم ''يرقصون مع الدكتاتوريين''.

اليوم، إذ نجتمع هنا في نيويورك، ما زالت زعيمة ميانمار المنتخبة ديمقراطيا، أونغ سان سو كي، تقبع في السجن في يانغون. ويجب على العالم أن يطالب، أخيرا، بإطلاق سراح هذه المرأة العظيمة وإننا نقدر الجهود التي تبذلها السيدة لورا بوش في ذلك المجال.

ويلات الإرهاب التي ابتليت بها أمتنا اليوم وما زالت تهدد العالم هي نتاج انعدام الالتزام بقيم الديمقراطية. فعندما يتنكر العالم للديمقراطية، إنما يمهد لكارثة. وإننا جميعا سنظل ندفع الثمن.

وفي هذه السنوات المبكرة من الألفية الجديدة، تدور معركتان كبيرتان أمام البشرية. أولا، هناك المعركة ضد الدكتاتوريين من أجل الديمقراطية والحرية، والحرب من أجل حقوق الإنسان للجميع. ذلك هو رمز عظمة هذه المنظمة. وفي الوقت نفسه، إننا نحارب في خنادق المعركة التي سوف تقرر مسار هذا القرن – المعركة ضد التطرف والإرهاب، بين قوى الجهل وقوى التعليم، بين التعصب والتسامح، بين العدالة والتمييز، بين المجابهة والمصالحة.

الديمقراطية ليست مثل مفتاح التحويل الكهربائي الذي يمكن بواسطته توصيل التيار أو قطعه عندما يكون ذلك مناسبا. إنها من القيم العالمية المضمونة للرجال والنساء. ونتيجة هذه الصراعات سوف تقرر ما إذا كانت هذه التجربة النبيلة المجسدة في قاعات الجمعية العامة الجليلة ستنجح أو تفشل. إن الصراع بين مبدأ بوتو للمصالحة ومبدأ الإرهابيين للموت سوف يقرر مستقبل البشرية. دعونا لا نسمح للمتطرفين الذين يستغلون الإسلام لمآربهم السياسية يحددون شخصيتنا أمام العالم. إنهم مسعورون لكنهم قلة قليلة. لقد حان الوقت ليحيط العالم علما بذلك. نحن لسنا السبب في مشكلة الإرهاب؛ نحن ضحاياه.

نحن أمة متضررة، ولسنا من يسبب الضرر. لقد خضنا هذه المعركة وحدنا إلى حد كبير. لقد تشاطرنا قواعدنا الجوية ومجالنا الجوي ومعلوماتنا الاستخبارية وقواتنا المسلحة في جهد منسق لاحتواء الإرهاب.

لقد حان الوقت للعالم المتقدم النمو أن يلبي النداء ويساعدنا وبالتالي يساعد نفسه. إن الحرب ضد الإرهاب والتطرف حرب لكسب قلوب الناس وعقولهم. ولا يمكن الانتصار فيها بالبنادق والقنابل وحدها. يجب أن تكون الحرب متعددة الجوانب. ويجب أن يكون ميدان المعركة اقتصاديا واجتماعيا إلى جانب كونه عسكريا.

سوف ننتصر عندما تتم تعبئة الناس ضد المتعصبين. ولتعبئة الناس، علينا أن نقدم لهم الأمل والفرصة لمستقبلهم. إنهم بحاجة إلى فرص عمل. وأطفالهم بحاجة إلى التعليم. ويجب إطعامهم. وينبغي أن تكون لديهم طاقة. وعلينا أن نجعل للناس مصلحة في حكومتهم ويجب أن نثبت لهم أن

الديمقراطية تفلح، وأن الحكم الديمقراطي يستطيع تحسين حياتهم اليومية.

باكستان القادرة على البقاء اقتصاديا ستكون باكستان مستقرة. وباكستان المستقرة سوف تسحب الأكسجين من الخطط الإرهابية. والعدالة الاقتصادية والديمقراطية السياسية هما أسوأ الكوابيس بالنسبة للإرهابيين. ويجب علينا جميعا أن نحارب في هذه المعركة الملحمية كحلفاء وشركاء.

ومثلما لن نسمح للإرهابيين باستعمال الأراضي الباكستانية لشن الهجمات ضد شعبنا وجيراننا، فإننا لا نستطيع أن نسمح لأصدقائنا بانتهاك حرمة أراضينا وسيادتنا. إن الهجمات داخل باكستان التي تنتهك سيادتنا تعمل في الحقيقة على تمكين القوى التي نحارب معا ضدها.

أنا رئيس ديمقراطي لبلد ديمقراطي يعتزم أن يكون نموذجا لمنطقتنا وديننا. أنا رئيس ديمقراطية مفعمة بالحياة وعصرية ومتسامحة وسلمية ومعتدلة ملتزمة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ناس كثيرون، بما فيهم زوجتي، ماتوا من أجل هذه اللحظة. وإننا لن نسمح لتضحياتهم بأن تذهب سدى.

سنعمل بصبر على إقناع الزعماء في المناطق الاتحادية الخاضعة لحكم القبائل وفي ولاية باختونخوا بأن يقبلوا بأوامر الدولة ويديروا ظهورهم للإرهابيين. وقد ينسف الإرهابيون مدارسنا للبنات لكننا سنعيد بناءها، لبنة لبنة وبوصة بوصة. إننا نخوض هذه المعركة للانتصار فيها ونعرف كيف علينا أن نحقق ذلك.

سنعمل سوية مع جيراننا في أفغانستان ومع قوات حلف الناتو المرابطة هناك لكفالة الأمن على حدودنا المشتركة. وسنواصل حوارنا المتشعب مع الهند حتى يتسنى حل خلافاتنا المعلقة. وكما ناقشتُ مع رئيس وزراء الهند يوم أمس، سواء تعلق الأمر بمسألة جامو وكشمير الأساسية أو بالتعاون حول الموارد المائية، يتعين على الهند وباكستان أن تراعي كل منهما شواغل ومصالح الأخرى وسوف تقومان بذلك. لا بد لنا من احترام كل منا للآخر والعمل سوية لحل مشاكلنا سلميا ولبناء جنوب آسيا وجعلها سوقا مشتركة للتبادل التجاري والتكنولوجيا.

إذا كانت العلاقات بين باكستان وأفغانستان والهند أفضل فإنها ستخلق بيئة إقليمية مشجعة أكثر لكبح نزعة التمرد في منطقتنا. ولكن اسمحوا لي أن أبين للموجودين في هذه القاعة وللإرهابيين المختبئين في الكهوف: إذا اقتضى الأمر، سنواجه الأشرار بالقوة – قوة شرطتنا وقوة جيشنا وقوتنا الجوية. وسنستخدم سلطة الحكومة ضد الإرهابيين الذين لا دولة لهم. وسنستخدم سلطة العدالة ضد فوضى الفوضويين. وسنستخدم سلطة الحق ضد ظلام الشر.

لم أصل إلى تولي منصب رئيس الجمهورية، إلى هذه اللحظة، بتدبير مني. وكما قالت زوجتي ذات مرة عن نفسها، لم أختر هذه الحياة – هذه الحياة هي التي اختارتني. لقد التقت ظروف خارقة للعادة ودفعت بي إلى هذه اللحظة. والطريق لم يكن سهلا.

لقد مكثتُ تسع سنوات في السجن، في سجن انفرادي، كرهينة لنضال زوجتي من أجل الديمقراطية ومن أجل مستقبل حزبنا. لقد سُجنت ظلما في ظل نظام قضائي تلاعبت به وتحكمت فيه قوى الدكتاتورية. وصمدتُ أمام الضغوط ولم أنهار. والسنوات التي قضيتها في السجن حولتني إلى شخص أقوى وشددت من عزيمتي على النضال في سبيل الديمقراطية والعدالة. تلك السنوات أهلتني لهذه اللحظة.

الإرهاب أودى بحياة زوجتي، لكن الإرهابيين لن يتمكنوا من قتل حلم زوجتي. فرؤياها وحنانها وقوتها أصبحت الآن مهمتنا المشتركة. ومذهب بنظير بوتو

للمصالحة سيبقى خالدا؛ وسيظل مصدر هداية لنا في مساعينا. وشعار المصالحة الذي رفعته سيظل شعار العصر الجديد. وإنني كرستُ نفسي لتنفيذ ما اقترحته. وكنت أتمنى أن أتمكن من فعل ذلك إلى جانبها، ولكنني الآن سأفعله نيابة عنها.

باكستان ستبرهن على خطأ كل التنبؤات السلبية حول مستقبلها. وسنبين الطريق بالتغلب على ريبتنا بجيراننا وبتبديد شكوك جيراننا فينا، وببناء مستقبل لشعوبنا.

لقد ناضلت زوجتي، طيلة حياتها، من أجل جعل العالم مكانا أفضل لأطفالنا، لأطفال باكستان وأطفال العالم. وإنني مدين لذكراها وذكرى كل شهداء الديمقراطية بأن أواصل أن أفعل نفس الشيء إلى أن يصبح مذهب بوتو للمصالحة لا مجرد حلم لبنظير فحسب وإنما إلى أن يتحول إلى واقع ملموس في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد عاصف علي زرداري، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يلقيه السيد علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه نائب رئيس جمهورية السودان.

اصطُحب السيد علي عثمان محمد طه، رئيس جمهورية السودان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): من دواعي بالغ سعادتي أن أرحب بفخامة السيد علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد طه (السودان): يطيب لي ابتداء، باسم قيادة وحكومة وشعب السودان، أن أحيي الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي تنعقد في دورتها الثالثة والستين، متمنيا أن تفضي مداولات هذه الدورة إلى تقدم عملي ملموس على صعيد القضايا والتحديات التي يتعين أن تحظى بأولويات جهد المنظمة، وعلى رأسها صون الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومعالجة أزمات الغذاء والفقر والجوع والتغير المناخي ونقص المياه، وتفعيل دور الأمم المتحدة في عالم متغير.

إن سعادتنا غامرة بتولي صاحب المعالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان رئاسة هذه الدورة. وكلنا ثقة بأن ترؤس معاليه للدورة، بحكمته وخبرته وتجاربه الثرة، يعطي الأمل لجرعات من التفاؤل تحقيقا لطموحات الأسرة الدولية في التنمية والبناء وإعمار هذا الكوكب.

أرجو كذلك الإعراب عن إشادتنا بالكفاءة العالية التي أدار بها السيد سرجان كريم أعمال الدورة المنصرمة. كما نزجي التقدير للأمين العام للجهود التي تضطلع بها الأمانة العامة وفاء للمهام المناطة بهذه المنظمة الدولية.

تكتسب هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية متميزة من واقع المناخات السائدة إقليميا ودوليا. وتهفو أفئدة الملايين حول العالم لهذا المحفل الموقر أملا في عالم يسوده السلام والاستقرار والازدهار ويتدثر بالقيم والمبادئ المشتركة التي حض عليها ميثاق الأمم المتحدة، وعلى رأسها احترام سيادة الدول وخياراتها، والحل السلمي للمنازعات، وتطوير التعاون المشترك في المجالات كافة.

ولئن كان أملنا وسعينا الدائم لم يخبو بعد نحو أمم متحدة قادرة وفاعلة، ونحو إطار متكامل لتعاون متعدد الأطراف يستوعب ثراء وتنوع المجتمع الدولي، فإننا في الدول النامية، وفي القارة الأفريقية على وجه الخصوص، نظل حريصين على صون هذه المبادئ والأهداف، مستذكرين أن قارتنا الأفريقية ظلت الأكثر تأثرا بسبب غيابها منذ انعتاقها من تبعات الاستعمار وخوضها لمعارك ما بعد الاستقلال التي ظلت فيها الأهداف والتطلعات الأفريقية في توفير حياة كريمة لشعوبها تتأرجح بين ما سمي بعقود ضائعة للتنمية ومناخات تجارية واقتصادية غير مواتية. أما في المجال السياسي والأمني فقد ظلت القارة الأفريقية عرضة لتدخلات ومؤامرات الخارجية عصفت باستقرارها وجعلت السلام فيها أبعد منالا.

وفي سياق المخاطر والمهددات الكثيرة المعلومة التي تتهدد القارة الأفريقية، بل الدول النامية كافة، اسمحوا لي، أن أشير منبها وقارعا لأجراس الخطر من مخاطر إساءة استخدام ما يسمى بالولاية القضائية العالمية، وهو الذي أدانته قمة شرم الشيخ في تموز/يوليه الماضي وطالبت برفعه وببحثه من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. ونضيف هنا أن تسييس وإساءة استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية هذا يوضحان بجلاء أن عدم التقيد بمعايير سلوك سياسية ومهنية تسترشد بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقواعد المستقرة فيه، والكيل بمكيالين، ينبئ بأخطار داهمة تتعدى النطاق الإقليمي لتطال أمن واستقرار العالم وهيبة نظمه ومؤسساته.

لقد ظلت أهداف السلام والاستقرار في السودان، تمثل توجها ثابتا وأساسيا لحكومة السودان، التي أثبتت عمليا تمسكها بخيار السلام، المنعكس في ما تحقق من إنجاز تاريخي بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، التي وضعت حدا لأطول حروب القارة الأفريقية الموروثة منذ الحقبة الاستعمارية، والمعزز باتفاقية سلام دارفور بأبوجا واتفاقية سلام شرق السودان بإريتريا.

إن سعينا نحو السلام بنبع من إدراكنا لما يتيحه ذلك من مناخات وأجواء مواتية لانطلاق عجلة التنمية من واقع الموارد الطبيعية والثروات الهائلة التي تزخر بها أرض السودان، بما يؤمِّن استدامة ذلك السلام. وتأسس جهدنا أيضا من واقع أن السلام في السودان هدف استراتيجي للاستقرار الجواري والإقليمي والقاري. لذلك فإن رسالتنا للأسرة الدولية جمعاء، عبر هذه الجمعية، هي دعوة الكل لدعم جهود السلام والاستقرار في السودان انطلاقا من حقيقة أن تعزيز هذه الجهود يدعم سلام واستقرار الإقليم وأفريقيا. ويتوجب النأي عن كل ما يمكنه الإضرار بتلك الجهود أو التأثير السالب عليها.

ومثلما تنهمك بلادنا بتصميم راسخ في تنفيذ مطلوبات اتفاقيات السلام، وفي مقدمتها إجراء انتخابات عامة منتصف العام المقبل، وإكمال المشروع الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإزالة الألغام، فإننا نرجو أن تقوم الأسرة الدولية بتنفيذ تعهداتها المالية، وخاصة التعهدات التي تم الإعلان عنها في أوسلو عام ٢٠٠٥ وتلك التي تم التعهد بها في أيار/مايو المنصرم للعام ٢٠٠٨ في النرويج أيضا، علما بأن القليل الذي تم الوفاء به يواجه تعثرا في التنفيذ.

ومن هنا أرى من اللازم أن نذكر بقاعدة راسخة في فلسفة الفكر الغربي في الفارق بين الأقوال والأفعال. ويقيننا كذلك أن تطلعنا لإلغاء مديونية السودان الخارجية ينسجم مع روح ومستحقات اتفاقيات السلام، بحسبان أن تلك المديونيات تعوق جهود البناء والإعمار. كما ندعو إلى رفع العقوبات الأحادية على بلادنا، فتلك العقوبات تهزم

الهدف الحقيقي للسلام الشامل، وهو تمتع المواطن السوداني بثمرات السلام.

لقد ظلت مشكلة دارفور مركز اهتمام وانشغال البلاد حكومة وشعبا، إذ أنها مسؤولية السودانيين أولا وأخيرا، وليس هناك من فرد أو جهة أحرص على إيقاف الحرب وتحقيق الاستقرار من شعبنا وحكومته. ونود التأكيد مجددا من على هذا المنبر التزامنا الكامل بتحقيق تسوية سلمية وسياسية لمسألة دارفور تعزز مسيرة السلام حاليا عبر تطورات إيجابية أهمها انطلاق مبادرة أهل السودان، التي تهدف إلى بلورة إجماع وطني حول حل القضية، حسبما أعلن فخامة السيد رئيس الجمهورية خلال زيارته الهامة لدارفور مؤخرا؛ وتولي الوسيط المشترك وكبير المفاوضين السيد جبريل باسولي لمهامه، التي تجد منا الدعم والتعضيد الكامل؛ ثم الإعلان عن تشكيل لجنة عربية – أفريقية، برئاسة مشتركة من رئيس وزراء قطر ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمين عام الجامعة العربية، لرعاية مباحثات السلام بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور بتعاون وتنسيق وثيق مع الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهي المبادرة التي أيدها ورحب بها الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وأمين عام الأمم المتحدة. إن حكومة الوحدة الوطنية لتأمل أن تبلغ هذه الجهود غاياتها في أسرع الآجال بما يحقق سلام واستقرار دارفور على نحو شامل وكامل.

لقد كان مأمولا أن يكون التنفيذ الجاد الذي حظيت به اتفاقية سلام دارفور، الموقعة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ بوساطة كريمة من الاتحاد الأفريقي، حافزا للحركات غير الموقعة للحاق بركب السلام، خاصة وأن تطبيق تلك الاتفاقية قد حظي بأكبر قدر من التنفيذ الجاد، حيث جرى اقتسام السلطة وإنشاء سلطة دارفور الانتقالية وتمت تعيينات في المواقع التنفيذية والتشريعية لأبناء وبنات دارفور. كما تم تنفيذ وتفعيل الجوانب المتصلة بتقسيم الثروة، علاوة على الترتيبات الأمنية.

إلا أن الحركات الرافضة للسلام ظلت، كما تابع الجميع، تقاطع باستمرار مختلف جولات التفاوض على نحو أحبط جهود السيدين يان إلياسون وسالم أحمد سالم. كما تمادت تلك الحركات في رفضها لخيار السلام واعتمادها الخيار العسكري، ليس لتحقيق مطلب لإقليم دارفور، كما كانت تزعم، بل لتغيير نظام الحكم بكامله في السودان، على النحو المنعكس في الهجوم العسكري الذي تعرضت له العاصمة الوطنية في ١٠ أيار/مايو المنصرم. وما كانت تلك الحركات لتفعل ما فعلته لولا تلقيها باستمرار للرسائل المزدوجة والخاطئة من قبل بعض الدوائر. وبدلا من أن يتم توجيه الضغط على غير الموقعين للحاق بالسلام، أصبح الضغط يوجه ضد أطراف اتفاقية أبوجا نفسها، مما جعل العناصر غير الموقعة أكثر تعنتا، وعلى نحو أدى إلى تهديد فرص السلام والأوضاع الإنسانية.

وعلى محور حفظ السلام، واتساقا مع مبدأ التعاون الإيجابي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتصل بهذا المحور منذ تفاهمات أديس أبابا الرفيعة المستوى في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وانتهاء باعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي حدد ولاية وتفويض العملية المشتركة في دارفور، فإن حكومة السودان قد أوفت بالالتزامات المترتبة عليها فيما يتصل بعملية حفظ السلام في دارفور، وقطعت في ذلك شوطا بعيدا، حيث تم التوقيع على اتفاقية مركز القوات، وتنفيذ عملية نقل الصلاحيات من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة في موعدها المحدد، وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر الماضي، وبناء المقار الرئيسية والقدرات التشغيلية للبعثة في ولايات دارفور الثلاث. كما توالت الاجتماعات التنسيقية الدورية والمنتظمة

بين حكومة السودان وقيادة العملية المشتركة لتدارك أي عقبات ولضمان النشر الفاعل للعملية.

أما على المحور الإنساني فإن حكومة السودان ظلت ملتزمة بتطبيق البروتوكول الإنساني الموقع مع الأمم المتحدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، وأن تنفيذ ذلك يسير بصورة جيدة بفضل الدور المقدر الذي نهضت به الآلية العليا المعنية بمتابعة تنفيذ البروتوكول الإنساني، وبفضل جهود الحكومة الخاصة بفتح مسارات العون الإنساني في دارفور وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وذلك ما يجدد الالتزام به مرة أخرى من على هذا المنبر.

في وقت قطعت فيه حكومة الوحدة الوطنية شوطا بعيدا في تطبيق اتفاقية السلام، التي يعد رئيس الجمهورية أكبر ضامنيها، وتمت فيه إجازة قانون الانتخابات والمصادقة عليه من قبل البرلمان، ولوجا بالسودان إلى مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، عبر الانتخابات المرتقبة في العام المقبل ٢٠٠٩، وفي وقت تتأهب فيه البلاد بكلياتها لطي صفحة العنف والاحتراب في دارفور، جاء طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لإصدار مذكرة توقيف – وبحق من! بحق من وضع حدا لأطول حرب في القارة الأفريقية، وأرسى سلام شرق السودان، وأسس لسلام دارفور.

لقد جاء طلب التوقيف مستهدفا قيادة البلاد ورمز سيادتها وعزتها في مسعى خاسر للاغتيال السياسي والمعنوي وتعويق مسيرة السلام بدوافع خفية لا تمت بصلة للعدالة وتحقيق السلام والاستقرار في دارفور، وفي بلد ليس طرفا في نظام روما. وفوق هذا فإن إجراء المدعي العام يتجاوز خارطة الطريق التي تم التوافق عليها بين السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال تفاهمات أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والتي عززتها نتائج المؤتمر الدولي الخاص بدارفور، الذي عقد على هامش اجتماعات الدورة المنصرمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكدها قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، وهي خارطة الطريق المبنية على أربعة مسارات هي مسار إعادة التأهيل والتنمية، والعملية السلمية كأولوية، وعملية حفظ السلام، والمحور الإنساني. ولذلك فإن الزج بمسألة المحاسبات، التي تؤيدها الحكومة السودانية ويتولاها سلفا قضاء سوداني فاعل ومشهود له بالكفاءة – الزج بهذه المسألة في إطار المحكمة الجنائية الدولية يقلب رأسا على عقب تلك التفاهمات ويؤدي إلى زعزعة الأوضاع والاستقرار في السودان والإقليم، ويقدم دعوة للحركات المتمردة الرافضة للسلام للنأي عن خيار السلام. كما أن تحرك المدعي العام يهدف إلى التأثير سلبا على الانتخابات المقررة عام ٢٠٠٩، التي تدخل البلاد بمقتضاها مرحلة جديدة من السلام والتحول الديمقراطي.

إنني ومن هذا المنبر، وباسم حكومة السودان وشعبه الذي أجمع على رفض هذه الخطوة، أحيي وأشكر كافة القوى الحية التي تعادل الآن أكثر من ثلثي المجتمع الدولي والتي أعربت عبر منظماتها الإقليمية والجغرافية والسياسية عن رفضها واستنكارها للإجراء الذي أقدم عليه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ومطالبتها مجلس الأمن بتصحيح الأوضاع الناجمة عن تحرك المدعي العام. وأخص بالإشارة هنا دول ومنظمات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والمحيط الهادئ، ودولا أخرى عديدة أعربت على المستوى القطري عن استهجانها ورفضها القاطع للخطوة التي أقدم عليها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وأود التأكيد للجمعية بأن حكومة السودان ماضية إلى الأمام في مسعاها القاصد لتحقيق السلام المستدام وإزالة

مرارات الحرب ومخلفاتها اتساقا مع ثوابت الدولة ومبادئها وأعراف شعب السودان وقيمه وتقاليده القائمة أصلا على التعايش السلمي والمصالحة والتسامح. إن تحقيق السلام في دارفور، وفي السودان بصفة عامة، وتحرك المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية خطان لا يلتقيان. وعليه يتوجب تصحيح هذه الأوضاع في أسرع الآجال وإعادة الالتزام بالعملية السياسية.

لما كان أمر تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية أحد موضوعات النقاش العام المقترحة لهذه الدورة، فإن بلادنا، كغيرها من دول القارة الأفريقية، ظلت تتابع المساعي الجارية لإصلاح هذه المنظمة، وخاصة مجلس الأمن، المناط به صون الأمن والسلم الدوليين، والذي ظل على حاله منذ إنشائه، بينما تبدلت، أضعافا، المعطيات الدولية والمتغيرات ذات الصلة بولايته، وهو أمر جعل من عملية إصلاحه أولوية ملحة حتى يصبح أكثر استجابة لتطلعات الدول النامية.

وأخص بالإشارة هنا أفريقيا التي ليس لديها تمثيل دائم في مجلس الأمن الذي تشكل القضايا الأفريقية حضورا كبيرا وطاغيا في جدول أعماله. وأرجو أن أؤكد هنا بأن السودان، اتساقا مع الموقف الأفريقي الذي تضمنته وثيقة إيزلويني حول هذا الموضوع، يؤكد على أهمية إصلاح هذا الجهاز وإصلاح مناهج عمله ونظامه الداخلي بحيث يكون ديمقراطيا وشفافا ومعبرا عن التمثيل الجغرافي العادل لقارات العالم والمستجدات التي طالت العالم منذ عام ١٩٤٥.

إن تطورات الأوضاع الاقتصادية والتجارية في العالم تأخذ برقاب البعض. وما فتئت اختلالات البنى الاقتصادية في العديد من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا تشكل معضلة تعوق تحقيق التقدم العاجل على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن التركيبة الراهنة للاقتصاد الدولي، بقيوده التجارية المجحفة على صادرات البلدان النامية كمردود سالب للعولمة، مضافا إلى ذلك ثقل الديون الخارجية التي تشلّ حركة النمو الاقتصادي القطري، تشكل عوامل تقف حجر عثرة أمام مسيرة التنمية، سيما في القارة الأفريقية، التي أكدت قمة الألفية على وضعها الاستثنائي، كأولوية، فيما يتصل بتوفير المساعدات الدولية وتعزيز قنوات التعاون ودعم المبادرات ذات الصلة، كمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد)، وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن السودان قد نفذ سلسلة من المشروعات سريعة العائد وقصيرة الأجل التي تستهدف الشرائح المجتمعية الضعيفة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الألفية، وتحديدا تخفيف حدة الفقر، وتطوير ودعم خدمات التعليم والصحة، ومكافحة الأمراض المستوطنة كالملاريا. وما زالت جهود الدولة توجه نحو تحقيق هذه الأهداف وصولا إلى التنمية المستدامة المنشودة، آخذا في الاعتبار إمكانات البلاد ومواردها الهائلة التي تؤهلها، حسب تقارير المنظمات الدولية ذات الصلة، للمساهمة الفاعلة في حل ضائقة الغذاء في العالم وتوفيره للملايين على امتداد الكرة الأرضية.

وينعكس هذا الجهد في السودان حاليا في جهود إحياء القطاع الزراعي، وصولا لثورة خضراء شاملة. ولا بد لي في هذا الإطار من التأكيد على الآثار الخطيرة المترتبة على الظواهر الطبيعية كظاهرة التغير المناخي والتدهور البيئي، والتي شكلت أسبابا رئيسية للنزاعات والحروب في أفريقيا. وما نزاع دارفور إلا دليل عملي لانعكاسات هذه الظواهر ومساسها المباشر بعيش المواطن واحتياجاته الحياتية اليومية.

إن السودان، كطرف في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ منذ العام ١٩٩٣، يؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود

وتنسيقها في إطار العمل الدولي المتعدد الأطراف للتصدي لهذه الظاهرة والوصول إلى اتفاق حول نظام أكثر فعالية لفترة ما بعد عام ٢٠١٢. ولتحقيق المشاركة المطلوبة للدول النامية في معالجة أسباب وآثار التغيرات المناخية، يرى السودان أن تقوم الدول المتقدمة النمو بالوفاء بالتزاماتها في مجال بناء القدرات وتقديم الدعم المالي والفني للدول النامية عونا لها في التصدي لهذه المشكلة.

إن السودان يؤكد أن صيانة الأمن والسلم الدوليين تستوجب أول ما تستوجب التدارك العاجل للوضع في فلسطين بقدر من الجدية والحسم اللازمين، خاصة في ضوء الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وعليه فإن المجتمع الدولي مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بأن يعمل على حمل سلطة الاحتلال على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، حتى ينال الشعب الفلسطيني حقه كاملا في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أرجو أن أؤكد في خاتمة حديثي أن استمرار الأمم المتحدة في تأدية الدور المناط بها يفرض علينا مسؤولية جماعية ترتكز على إرادة صلبة لجعل المنظمة إطارا جامعا للجهد الدولي المتعدد الأطراف، وللتعامل الفاعل والعادل مع القضايا والمشكلات العالمية، وإقامة شراكة واضحة بنص الميثاق مع المنظمات الإقليمية تحقيقا للسلام والأمن الدولي والإقليمي. إن السودان، الذي هو عضو ملتزم وفاعل في هذه المنظمة، سوف يظل وفيا للأهداف التي تشكل جماع جهدنا المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية السودان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان، من المنصة.

خطاب السيد خوسيه لويس رودريغيز ذاباتيرو، رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

اصطُحب السيد خوسيه لويس رودريغيز ذاباتيرو، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): من دواعي سعادتي الغامرة أن أرحب بفخامة السيد خوسيه لويس رودريغيز ذاباتيرو، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد رودريغيز ذاباتيرو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في غضون أسابيع معدودة ستكون قد مرت ستون سنة على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى نجد أنفسنا هنا في منتصف المدة المحددة لتطبيق استراتيجياتنا المرسومة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان شاهد على العزيمة على أن يكون لدينا عالم أفضل من العالم الذي عرفه جيل آبائنا – الجيل الذي تعذب وناضل وألحق الهزيمة بالاستبداد ولخص في ذلك النص طموحاته في الحرية والرخاء. أما الأهداف الإنمائية للألفية فإنها تعبر عن إرادة لا تقل عزما لجيلنا على مواجهة الفقر المدقع مرة وإلى الأبد، حتى نترك لأطفالنا عالما لا يعاني فيه ملايين البشر من الجوع والفقر يوميا.

وبالجمع بين الاثنين ربما يكون الاحتفال بحقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أنبل

الطموحات التي تصورتها البشرية على الإطلاق، ومن أكثرها تكريسا لكرامة الأفراد.

وبناء على تلك الحقيقة وحدها يمكننا أن نقول إننا تعلمنا وحققنا التقدم أثناء تلك المدة، رغم كل العذابات التي تسبب فيها البشر عمدا على مر العقود الماضية.

لا مجال للتهاون أبدا لأننا إذا نظرنا إلى أفق الأهداف الإنمائية للألفية، مثلما نظرنا إلى حقوق الإنسان، فإننا سنخلص إلى الاستنتاج ذاته: النتائج ما زالت بعيدة عن الوفاء بطموحاتنا، والسبب يكمن بالضبط في أن تلك الطموحات تحافظ على قيمتها، بل إن قيمتها تزداد، مع مرور الزمن.

قبل عشر سنوات، أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ذكّر الرئيس نيلسون مانديلا بأن الفقر إهانة للإعلان وأن الفقر ليس نتيجة لتأثير قوى الطبيعة وإنما نتيجة أعمال البشر أو تقاعسهم عن العمل، لا سيما أولئك الذين يتولون مناصب قيادية في عالم السياسة والاقتصاد ومجالات النشاط البشري الأخرى.

إن الدول الأعضاء، وعيا منها بتلك المسؤولية، أصدرت، قبل ثماني سنوات، فيما يعتبر خطوة تاريخية، تعهدا بالتخفيف من فقر الملايين من الناس في كل أنحاء العالم. وأود أن أبيّن صراحة أننا لم نتقدم بالقدر الذي ينبغي أن نتقدم فيه ولا بالصورة التي خططناها. لكن الحاجات هي نفسها أو هي أشد مما كانت عليه عندما اتفقنا على الأهداف الإنمائية للألفية قبل ثماني سنوات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تنين (أفغانستان).

إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فلا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي. لا يمكننا أن نلقي باللوم عن فشلنا في الوفاء بواجباتنا على الحالة الاقتصادية. لا يمكننا أن نتذرع بأي ظرف للتنصل من احترام التزاماتنا. المسألة ليست مسألة التمسك فحسب بالمعايير الأخلاقية التي لا يمكن الاستعاضة عنها، وإنما مسألة بذل جهود مسؤولة في سبيل الاستقرار والمساواة على الصعيد الدولي.

كذلك يجب أن نعمل على وجه السرعة من أجل إرساء أسس نظام مالي عالمي جديد يحول دون تكرار حالات من قبيل الحالة التي نمر بها حاليا. وما يجب أن نعمله بسرعة أيضا هو مواصلة المعركة بعزيمة ضد الجوع والفقر اللذين يتسببان في معاناة ملايين الناس بصورة غير مقبولة، واللذين يشكلان مصدرا للصراع وضغوط الهجرة التي يصعب التحكم فيها.

أتكلم بالنيابة عن بلدي – إسبانيا – التي تواصل بذل جهود تضامنية كبيرة في سياساتها التعاونية. وقد كانت إسبانيا أثناء السنوات الأربع الماضية الدولة التي شهدت أعلى زيادة في مساعدتها الإنمائية الرسمية، وما زلنا ثابتين على هدفنا ببلوغ ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي بحلول عام ٢٠١٢. وإن المجتمع الإسباني متمسك بذلك الالتزام استجابة للأزمة الغذائية الراهنة.

بلدي يؤمن بأن الطريقة الأفضل لإعادة تأكيد القيمة الكاملة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولإبقاء موعد ٢٠١٥ نصب أعيننا على نحو ثابت إنما تكمن في تقوية الدلالة التاريخية لكل حق. وتلك الدلالة ليست أقل من تمجيد للكرامة الإنسانية، سواء كجدار فاصل لا يمكن اختراقه ضد التعسفية والاستبداد أو كحاجز دون الفقر المدقع.

قبل بضعة أسابيع طرحتُ، بالنيابة عن حكومة إسبانيا، اقتراحا أود أن أكرره هنا اليوم. تسمية العام ٢٠١٥ سنة دولية للوقف الاختياري لعقوبة الإعدام. وذلك سيمثل

خطوة أولى صوب تحريمها. وأهيب بممثلي البلدان التي لا تزال تحتفظ بالإعدام كعقوبة قصوى في نظامها القانوني أن تدعم المبادرة وأن تشارك في عملية من التأمل في معنى تلك العقوبة التي تفرضها الدولة. إن المطمح إلى إحراز التمتع الكامل والاعتراف الكامل بحقوق الإنسان واستئصال الفقر المدقع في حياة جيل واحد ربما يبدو طوباويا، لكن تلك الأهداف ليست ولن تكون أبدا طوباوية. فالطوباويات تكون في الأغلب حقائق سابقة لأوانها. ويتعين علينا ألا نؤجلها أو نرفضها بلا مبالاة أو بأنانية عمياء. علاوة على ذلك، لن نتمكن من العمل في سبيل ذلك النظام التعاوني الدولي العادل والآمن الذي نتمنى أن نراه إلا بالسير على ذلك الطريق.

آثار الأزمة المالية الدولية التي بدأت قبل سنة ما فتئت تنتشر في معظم الاقتصادات المتقدمة والأقل تقدما، ويمكن أن تخل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ثمة خطر بأن تلحق أكبر المعاناة بأفقر البلدان بسبب الممارسات الخاطئة في أغنى البلدان. لقد برهنت الأزمة المالية بصورة قاطعة على الحاجة إلى إعادة النظر في البيئات الاقتصادية المحصنة ضد الضوابط وضد الإشراف الحكومي. وإننا نعرف فعلا ما يمكن أن تفضي إليه المضاربة في بوتقة إلغاء الضوابط. ومن الأهمية بمكان اليوم أكثر من أي وقت مضى التشديد على دور المؤسسات ودور الحكومة في العودة إلى الإجراءات الطبيعية المنطقية في الأسواق وعلى تأثيرها الحاسم في تلبية الاحتياجات الحقيقية للأسر، ورفاه الأفراد، وتوفير التعليم والعناية الصحية والتلاحم الاجتماعي لهم.

على الصعيد الوطني الحكومة هي التي تحمي الأسواق من الإمعان في الممارسات الإسرافية. السوق العالمية تفتقر إلى مؤسسات مماثلة لوضع ضوابط ووظائف إشرافية. إننا نحتاج إلى تنقيح قواعد ومؤسسات الاقتصاد العالمي. نحتاج إلى رؤية مشتركة لإرساء أسس نظام قانوني مالي دولي جديد. يجب علينا أن نتعلم من أخطائنا وأن نفعل ذلك بسرعة وبروح من التعاون.

تود حكومتي أن تساهم بهمة في السعي إلى تكوين ذلك النظام المالي الدولي الجديد. إننا ندعم ونؤيد التوصل إلى اتفاق يتضمن التزامات محددة بالإشراف والشفافية والإنذار المبكر من قِبل المؤسسات الوطنية؛ ويكفل تمتع تلك المؤسسات بالقدرة والمرونة لتهيئة السيولة النقدية والاحتياطيات من رأس المال اللازمة لمقاومة التقلبات الدورية وتوفيرها للأسواق وقت الحاجة؛ ويعزز دور الهيئات المالية الدولية.

الرخاء بالنسبة إلى شعوبنا لن يتيسر من دون السلام والأمن الدوليين. وإن السلام والأمن الدوليين لن يتحققا إلا عن طريق التعددية الفعالة القائمة على احترام القانون الدولي وصونه. وبلدي لا يمكنه تصور نظام دولي آخر. فقبل أربع سنوات اقترحتُ في هذه القاعة بالذات تأسيس تحالف الحضارات بهدف بناء الجسور بين مختلف الثقافات وهدم جدران سوء الفهم الفاصلة. واليوم، أشعر بالرضا من ملاحظة أن المبادرة التي روجت لها إسبانيا وتركيا تبنتها الأمم المتحدة بصورة تامة، وأنها تحظى الآن بدعم فريق الأصدقاء المؤلف من ٩٠ دولة ومنظمة دولية.

العالم لا يمكنه أن يأمل في تحقيق السلام إلا بإعطاء الأسبقية للحوار وفهم القيم الأساسية التي تحترم التنوع والابتعاد عن التعصب والتطرف.

سوف تواصل إسبانيا ترسيخ هذه القناعة في جميع المحافل، بما في ذلك وقبل كل شيء الأمم المتحدة، حيث يكون أو قد يكون إسهامنا ذا أهمية. ولن نفعل لمجرد أنه أفضل السبل للتأكيد على الرغبات الرئيسية للمجتمع الإسباني، بل لأننا نريد أيضا أن نتحمل مسؤوليتنا في تحقيق

النظام الدولي الذي نؤمن به والذي يتسم بالعدل والأمن والرعاية.

لا يمكن التشكيك في قدرة البشر على التقدم. إن التعطش إلى الاكتشافات والابتكارات، والرغبة في تجاوز حدودنا الشخصية، يفتحان الباب لتلبية الاحتياجات الإنسانية كل يوم في جميع المجالات. إنها مسألة وضع هذه القوة الابتكارية الهائلة في خدمة تلك القيم التي تستند إليها الكرامة الإنسانية، والقضاء على التعسف والظلم وجميع أشكال التمييز، بدءا بتلك التي عانت منها النساء بشكل مجحف جدا عبر مراحل التاريخ. لا يمكننا أن نتوقف؛ ولا يمكننا أن نستسلم.

ويمكننا في الأمم المتحدة، بالمواقف العقلانية بالأمل الذي تفرزه قيمنا المشتركة، أن نشرع في حقبة من ازدهار العالم ووحدته. ومن أجل ذلك، نحن بحاجة إلى التنسيق، وليس الأعمال الانفرادية. يجب أن تكون التنمية مستدامة وليست تنمية بلا ضوابط. نحن بحاجة إلى حوار سياسي دائم. وينبغي عدم الاستسلام للإغراءات القديمة أو الحروب الباردة الجديدة. لا بد لنا من القضاء على الفقر المدقع والتنديد بأنانية من هم الأكثر ثراء. إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة. ويجب أن يعرف جميع الرجال والنساء أن كرامتهم تعتمد على كرامة أقرانهم.

وقبل كل شيء، هناك الملايين من الناس في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الذين يحتاجوننا، وينبغي أن يكون ذلك هو الغاية الأساسية من مساعينا. إن إسبانيا ملتزمة بهذه المساعي وسوف تلبي واجبها التاريخي للقضاء على الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم. ويستطيع هذا الجيل أن يفعل ذلك؛ بل يجب على هذا الجيل أن يفعل ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس حكومة مملكة إسبانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد خوسيه لويس رودريغيس ساباتيرو، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، من المنصة.

خطاب السيد تارو آسو، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد تارو آسو، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد تارو آسو، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد آسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أقف هنا بصفتي رئيس وزراء اليابان الجديد – جديدا جدا في حقيقة الأمر، لأنني عُينت من قبل البرلمان الوطني يوم أمس.

(تكلم باليابانية)

أولا، أود أن أهنئ معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على تبوئه رئاسة الجمعية العامة. وأود أن أعرب عن تقديري الصادق لمعالي السيد سرجان كريم، الرئيس السابق للجمعية العامة، لما بذله من جهود مخلصة أثناء فترة ولايته. وأود كذلك أن أعرب عن احترامي البالغ للقيادة الدؤوبة لمعالي الأمين العام بان كي – مون في إدارة الأمم المتحدة.

تذكرني عودتي إلى نيويورك بمثل قديم عن المصرفيين. يبدو أن هناك نوعين من المصرفيين في العالم: مصرفيون ذو ذاكرة قصيرة ومصرفيون بدون ذاكرة. في المجالات المالية،

تترافق حالات جنون الأسواق وفزعها بنفس الطريقة التي تتبع فيها الظلال الأشياء. وتتطور دائما حالات الجنون هذه بمرور الوقت، والتي تسبب بعد ذلك حالات الفزع. قبل ١٠ سنوات وفي أيلول/سبتمبر، في حقيقة الأمر، شهد العالم كابوسا نضبت فيه السيولة فجأة. ولأكثر من ربع القرن الأخير، يبدو وكأن الجنون والفزع قد رددا معزوفة موسيقية لا تنتهي كل بضع سنوات، وكان مسرحهما العديد من البلدان والأسواق، ومنها بالطبع طوكيو.

لقد ظلت طوكيو صافية الذهن نسبيا خلال هذه النوبة الأخيرة. ولكن مع ذلك، يمكن القول بأن السبب كان أكثر قليلا من المدة الطويلة على غير العادة التي عانينا فيها عندما تحولت آثارها البغيضة إلى ديون متراكمة نتيجة للجنون السابق في الثمانينات والتسعينات.

وتستمر هذه المعزوفة دون نهاية، ولذا سوف تستمع البشرية بالتأكيد مرة أخرى إلى اللحن نفسه في المستقبل غير البعيد. علينا بكل بساطة أن نتقدم ببطء وحذر في كل مرة وأن نعقد العزم على أن نكون أكثر حصافة. إن المجادلات الصاخبة بشأن الهيكل المالي الدولي على وشك أن تبدأ مرة أخرى. وتتطلع اليابان إلى الإسهام بخبرتها ومعرفتها.

إن شهر أيار/مايو في اليابان هو شهر الاستمتاع بالنمو الجديد للنبات الأخضر، و ٧ تموز/يوليه هو اليوم الذي يقوم فيه الأطفال والكبار معا بتعليق قصاصات ورقية مكتوب عليها أمنيات بخط اليد على أغصان الخيزران المتدلية من الأفاريز ويتطلعون إلى سماء الليل وهم يصلون لتحقيق أحلامهم.

وفي أيار/مايو من هذا العام، عقدت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بتنمية أفريقيا، وجمعت فيه حوالي ٣ ٠٠٠ مشارك في مدينة ميناء يوكوهاما. والتقى ممثلون من ٥١ دولة أفريقية، منهم ٤١ ممثلا على مستوى رئيس الدولة والحكومة. ذلك المؤتمر، الذي دعا بحماس إلى اتخاذ إجراءات ”من أجل أفريقيا تتسم بالحيوية“ طالب بتقديم الدعم للإسراع في النمو الاقتصادي، والسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة، وتعزيز مجالات الصحة والمياه ومرافق الصرف الصحي والتعليم في أفريقيا على أساس الأمن البشري، وهو مفهوم تشجعه اليابان بعناية. لقد أكد مجددا ٣ ٠٠٠ شخص عزمهم على تحقيق تلك الأهداف. وبالتأكيد، لامست حيوية أوراق اليابان الخضراء اليانعة قلب كل مشارك.

وبعد ذلكّ، في ٧ تموز/يوليه، وهو اليوم الذي نصلي فيه من أجل تحقيق أحلامنا للمستقبل، نقلت حكومة اليابان الساحة إلى بحيرة طوياكو الواقعة في جزيرتنا الشمالية هوكايدو، وافتتحت مؤتمر قمة مجموعة الثمانية وسلسلة من اجتماعات التوعية. ومرة أخرى، وضعت اليابان المسائل المتعلقة بالتنمية ضمن المواضيع الرئيسية، ودعونا عددا كبيرا من المشاركين الأفارقة. وكان ذلك لكفالة أن تتم المحافظة بقوة على الزخم الناجم عن مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية.

ومن خلال تغير المناخ موضوع مؤتمر قمة آخر، تمكنا من الاتفاق على السعي إلى اعتماد هدف عالمي طويل الأجل لتخفيض الانبعاثات والسعي إلى إيجاد إطار فعال داخل الأمم المتحدة تشارك فيه جميع اقتصادات العالم الرئيسة بشكل مسؤول. وينبغي عدم الاستخفاف بنتيجة مؤتمر قمة طوكيو هذه. ونحن نهدف إلى إنجاز هذه الأهداف في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٩.

وأعتقد أننا جميعا نربط الجهود المبذولة لمعالجة تغير المناخ باسم كيوتو، التي هي عاصمة اليابان القديمة لأكثر من ١ ٠٠٠ سنة. وتشعر اليابان دائما ببعض الفخر بذلك الإنجاز. إن اليابان تتصدر العالم في احتياجها إلى أصغر كمية

من الطاقة لإنتاج وحدة من الناتج الإجمالي المحلي. وقد ساعد إبداعنا التكنولوجي في جعل ذلك أمرا ممكنا. ونتطلع إلى أن يستفيد العالم منه بقدر أكبر بكثير. ويوفر النهج القطاعي أيضا قناة تهدف اليابان من خلالها إلى تقديم المساهمات إلى بلدان أخرى عديدة.

وكان هذا إنجاز مجموعة الثمانية برئاسة اليابان قبل ما يزيد على مجرد شهرين. ونحن نشهد الآن تقلبات في الاقتصاد العالمي. وأود، بل في الواقع أعتقد، ألاّ تأبه تعهدات أيار/مايو وأحلام تموز/يوليه بالرياح العاتية والسريعة التي تعصف بها الآن. وهناك شرط أساسي هام لجعل أفريقيا المفعمة بالحيوية أكثر حيوية ولوضع حد لتدهور البيئة العالمية من خلال جهود جميع الدول، وهو استقرار الاقتصاد العالمي.

وإذا كان الحال كذلك، فإن المهمة التي تنتظر اليابان، كما أراها، واضحة تماما، إذ ينبغي لها أولا أن تعمل على تنشيط اقتصادها. ونظرا لحجم الاقتصاد الياباني، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، سيكون ذلك بالتأكيد أكبر إسهام فوري وفعال يمكن أن تقدمه اليابان. وسأعمل بكل إصرار لتحقيق ذلك. هذا هو تعهدي لرئيس هذه الجمعية وأعضائها.

أود الآن أن أغير الموضوع وأسرد حادثة صغيرة وقعت في هذا الصيف الماضي. وقد وقعت في بلدة صغيرة تقع في ضواحي طوكيو. لقد وصل إلى هناك تسعة من طلاب المدارس الثانوية من الخارج في نهاية آب/أغسطس، لتطأ أقدامهم اليابان لأول مرة. ولم يكن هناك شيء غير عادي في هؤلاء الطلاب الزائرين من المدارس الثانوية بهيئتهم العادية جدا، والذين كانوا ينظرون باستغراب إلى الطعام غير المألوف المقدم لهم. ولكن كان هناك جانب واحد يميز هؤلاء الشبان والشابات عن غيرهم من المشاركين في برامج الزيارات التقليدية. كان طلاب المدارس الثانوية هؤلاء، وهم أربعة فلسطينيين وخمسة إسرائيليين، قد فقدوا على الأقل قريبا واحدا لهم نتيجة للإرهاب أو نتيجة جانب آخر من جوانب الحالة الصعبة في الشرق الأوسط.

لقد وصفت من فوري واحدا من الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع المدني الياباني لتشجيع المصالحة. وقد لا تتوفر لطلاب المدارس الثانوية هؤلاء فرصة الاختلاط ببعضهم البعض عندما يعودون إلى ديارهم، ولكنهم خلال الأيام التي يقضونها في بلد بعيد ويتنقلون هنا وهناك عبر أرض اليابان الجميلة والخضراء كانوا أزواجا من الإسرائيليين والفلسطينيين، وهكذا يتغير شيء ما داخل أنفسهم. وبات هؤلاء الشباب يدركون أن الدين والعرق لا يفرقان عند الأسى الذي يشعرون به عند فقدان أحد الأبوين، وأنهم غالبا ما يذرفون الدموع عندما يدركون ذلك. ومن خلال دموع التفهم هذه سيدركون الروابط بين مستقبلهم.

والشيء الضروري لتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط هو إعداد الأساس الذهني الذي سيجعل ذلك ممكنا. ومن خلال الاستثمار في عقول شباب المدارس الثانوية، يعمل المجتمع المدني على تعزيز هذا الأساس.

وكما يوصي هذا النموذج، لا يساورني شك في أن هناك أنماطا معينة للدبلوماسية تستطيع اليابان الاضطلاع بها بشكل متفرد. فإذا تم إدخال التكنولوجيا الإسرائيلية للري بالتنقيط إلى الضفة الغربية من نهر الأردن، سيتمكن الشباب الفلسطيني من تكريس أنفسهم لإنتاج الخضروات. غير أن جدار عدم الثقة الذي يفصل بين الجانبين لن يسمح بتحقيق ذلك في المستقبل القريب. وهنا، تود اليابان أن تؤدي دور المحفز والوسيط بين الجانبين.

واليابان على استعداد لتوفير تكنولوجياتها التي تحقق أعلى استفادة من إمكانات الري بالتنقيط. ونتيجة للري،

ستصبح أراضي الضفة الغربية خصبة مع مرور الوقت. والمنتجات الزراعية التي تزرع هناك سيجهِّزها الفلسطينيون، وتُنقل عبر الأردن لتعرض طازجة في المحال التجارية بمناطق الاستهلاك في جميع أرجاء الخليج. وتستهدف حكومة اليابان تحقق هذا المستقبل من خلال ”مبادرة الممر إلى السلام والازدهار“. وفي هذا الصدد، تواصل اليابان توفير تكنولوجياتها وتمويلها، غير أن الأهم من ذلك كله أنها تروم أن تكون وسيطا من أجل تعزيز الثقة. وغني عن القول إن الثقة هي أندر الموارد في الشرق الأوسط.

وتستعد حكومة اليابان حاليا لتقديم مشروع قانون بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأعتقد أنه ما من أحد يشكك في الالتزام الصادق للشعب الياباني بتلك المسألة. وعلى نفس المنوال، أعتقد أنه لا حاجة بنا إلى الإسهاب بشأن تقدير اليابان لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد رشحت اليابان السيد يوكيا أمانو، السفير لدى المنظمات الدولية في فيينا والرئيس السابق لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنصب المدير العام القادم للوكالة. وأحث الأعضاء بشدة على تأييد ترشيحه.

وقبل هنيهة، تناولت بإيجاز مغزى ٧ تموز/يوليه بالنسبة لليابان. فقد كتب رؤساء الدول والحكومات وزوجاتهم، الذين اجتمعوا في طوكيو خلال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، أمنياتهم على أوراق نبات الخيزران. وعلى الرغم من تنوع ما كتب من عبارات، فإن أحدا منهم لم يغفل عن ذكر أمنية من أجل السلام. غير أنه في الفترة القصيرة التي انقضت منذئذ، تعاقبت عدة حوادث تكدر السلام في مواقع مختلفة.

أولا، وفي ما يتعلق بالحالة في جورجيا، أتوقع بشدة رؤية حل سلمي للمسائل، استنادا إلى مبدأ السلامة الإقليمية؛ وأن تتصرف الأطراف المعنية، بما فيها روسيا، بصورة مسؤولة. وإذ أتكلم عن ٧ تموز/يوليه، فإن ذلك اليوم يستحضر ذكريات مروعة في المملكة المتحدة. ونحن، هنا في هذه الجمعية، أغضبنا مرة أخرى الهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع في إسلام أباد قبل خمسة أيام. كما تأكد أنه من الصعب إيجاد سبيل يؤدي إلى تحسين الحالة في أفغانستان. فلم يطرأ أي تغيير بتاتا لكون الإرهاب يشكِّل أكبر تهديد للسلام والازدهار في العالم.

وأعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة بذل جهود حثيثة لمكافحة الإرهاب. وقد التزمت اليابان منذ البداية بتقديم المساعدة لتعمير أفغانستان، وواصلنا أنشطتنا للتزويد بالوقود في المحيط الهندي. وأود أن أقول هنا إن اليابان ستستمر مستقبلا في الوقوف مع المجتمع الدولي جنبا إلى جنب والمشاركة على نحو استباقي في مكافحة الإرهاب.

ومن بين المسائل البارزة في المنطقة المجاورة لليابان، غني عن القول إن أكثرها إلحاحا هي المسائل المتعلقة بكوريا الشمالية. فقد اختطفت كوريا الشمالية مواطنين يابانيين، بمن فيهم فتاة شابة بريئة تسمى ميغوي. وعلى الرغم من تعهد كوريا الشمالية بإعادة فتح التحقيق في ضحايا الاختطاف، لم تتخذ أي إجراء للوفاء بذلك الوعد.

وفيما يتعلق بالتزامها بالتخلي عن برامجها النووية، من المعروف على نطاق واسع أنه لم يحرز أي تقدم في الآونة الأخيرة. وفي مقابل أي إجراء قد تتخذه كوريا الشمالية، أنا على استعداد للعمل صوب حل المسائل ذات الاهتمام المشترك العالقة بين اليابان وكوريا الشمالية، وتسوية ما كان بيننا من توترات مؤسفة في الماضي، من أجل المضي قُدما بالعلاقات بين اليابان وكوريا الشمالية. وما ننتظره هو أن تتخذ كوريا الشمالية إجراء. كما سأواصل السعي إلى تخلي كوريا الشمالية عن قدراتها النووية وأسلحتها النووية في إطار المحادثات السداسية.

ويقودني ذلك إلى القول إن الصين وجمهورية كوريا كليهما شريكان هامان لليابان، وبَلَدان يجب أن تسعى اليابان إلى تعزيز المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة معهما. وعلى اليابان أن تعزز التعاون المتعدد الأوجه مع هذين البلدين، ومع رابطة بلدان جنوب شرق آسيا. ويتعين علينا معا أن نعزز السلام والازدهار في منطقة جنوب آسيا وما وراءها – من أجل إحلال السلام وتحقيق الرفاه في العالم.

وكما ذكرت في مستهل ملاحظاتي، لم أصبح رئيس وزراء اليابان إلاّ ساعات قليلة. فقد رشحني برلمان اليابان رئيسا للوزراء، وعيّنني صاحب الجلالة إمبراطور اليابان قبل ٢٤ ساعة تحديدا، وهذه أول مشاركة لي منذ أن توليت مهام منصبي. وآمل أنه من خلال ما أبديته من ملاحظات حتى الآن، يمكنكم أن تقدِّروا السبب الذي جعلني أتكلف كل هذا العناء لأنضم إليكم هنا اليوم. وهناك العديد من النقاط التي أردت أن أثيرها.

عندما ننظر إلى الوراء، نرى أن اليابان قطعت شوطا طويلا، يشكِّل فيه التحالف بين اليابان والولايات المتحدة لبنة أساسية دائمة، بينما تعزز العلاقات مع الدول الآسيوية المجاورة بصورة مطردة. وأعتقد أن رئيس هذه الجمعية، وكبار الشخصيات المجتمعة في هذه القاعة كافة، سيقرُّون دون استثناء بأن اليابان تولي أهمية قصوى للأمم المتحدة، و لم يسبق لها أن ابتعدت مطلقا عن طريق التعاون الدولي.

وعلى الرغم من الانتكاسات التي عاناها مواطنو اليابان، الذين واصلوا بفعالية كبيرة بناء الاقتصاد، فإنهم ما انفكوا يسترشدون بفلسفة واحدة حتى اليوم، مفادها أن السلام والسعادة في متناولنا بكل تأكيد من خلال السعي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي وإرساء الديمقراطية. وأنا عازم على أن أعمل بالتضامن مع البلدان التي تجمعنا معها القيم الأساسية، وأن أتشاطر تجربة اليابان مع الدول التي تشتد حاجتها إلى مثل هذا الدعم. وأؤمن إيمانا راسخا بأن هذه مسؤولية تقع على عاتق اليابان. ولهذه الأسباب، وإذ أتكلم باسم شعب اليابان، يجب أن أنوّه إلى الضرورة الملحّة لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأن أجدد التأكيد عليها. ويجب أن نعجِّل بإصلاح مجلس الأمن من خلال زيادة أعضائه الدائمين وغير الدائمين. وفي الشهر المقبل، سيُنتخب الأعضاء غير الدائمين الجدد في المجلس، وقد قدمت اليابان ترشيحها.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي اليوم بالإعراب عن أملي الصادق في أن تؤيد الدول الأعضاء ترشيح اليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد تارو أزو، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

خطاب الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت.

اصطُحب الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بسمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخ الصباح (الكويت): في البداية يسرني أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والستين للجمعية

العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. كما نود أن نشكر سلفكم السيد سرجيان كريم على رئاسته الموفقة لأعمال الدورة الماضية.

كما نعرب عن تقديرنا للدور الهام والبارز الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون، لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق هذه المنظمة.

شهد العالم منذ أكثر من عام بروز تحديات ومخاطر دولية جديدة تعيق وتعطل جهود تحقيق التنمية المستدامة في كثير من البلدان، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأهم هذه التحديات والمخاطر هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية والطاقة وظاهرة تغير المناخ. وتكمن خطورة هذه التحديات في أنها عالمية الأثر، حيث تتجاوز آثارها الحدود الوطنية، وتسقط أمامها أية حواجز أو قيود مصطنعة، وستعيد المجتمع الدولي خطوات عديدة إلى الوراء عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد بدأنا بالفعل نشهد الآثار السلبية لهذه المخاطر في القارة الأفريقية التي لم تحرز تقدما ملموسا في القضاء على الفقر والجوع ومكافحة الأمراض الخطيرة والمعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا، بل جاءت هذه التحديات لتزيد من معاناة معظم بلدانها.

إن هذه التحديات، إضافة إلى التحديات الأمنية كالإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان، تمثل تهديدا جديا للسلم والأمن الدوليين، وتتطلب مواجهتها القيام بعمل جماعي سريع وحازم وموحد تحت مظلة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وإبداء التزام ثابت ومستمر بالاتفاقيات والمعاهدات التي وقعنا وصادقنا عليها، وتنفيذ شفاف وصادق لما يصدر عنا من قرارات في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

وفي الوقت الذي تدعم دولة الكويت الإصلاحات التي تم إدخالها على آليات العمل الدولية، فإن التغيرات والتحولات المستمرة في النظام العالمي، وبروز مشاكل وتحديات جديدة، تستدعي إجراء إصلاحات مستمرة، وإعادة هيكلة العديد من أجهزة الأمم المتحدة لمواكبة هذه التغيرات والارتقاء بأدائها. وفي هذا الشأن، نجدد مطالبنا بضرورة العمل على تحسين وتطوير عمل مجلس الأمن، وإضفاء مزيد من الشفافية على أعماله، وزيادة عدد أعضائه، وفق معايير وضوابط تحقق التوازن العادل في التمثيل والفعالية في أداء المجلس لمهامه ومسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، على أن تأخذ في الاعتبار المطالب المشروعة للدول العربية والإسلامية وتطلعات الدول الصغيرة ومصالحها.

ودولة الكويت تواصل جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بحياة الإنسان الكويتي وتوفير العيش الكريم له ولمن يشاركه العيش على أرض دولة الكويت. وقد قطعت الكويت بذلك شوطا طويلا في ترجمة التعهدات وقرارات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وحققت جميع الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها تلك المتعلقة بالتعليم والصحة وتعزيز دور المرأة وتمكينها في المجتمع. وتنفيذا لرغبة سامية من حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة، اتخذت الحكومة الكويتية العديد من القرارات الهامة، واعتمدت سياسات جديدة بهدف إعادة هيكلة الاقتصادي الوطني، وتعزيز الأنشطة التجارية والاستثمارية وتطويرها، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع وجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في مختلف القطاعات الحيوية كالطاقة والبنية التحتية.

ولم تدخر دولة الكويت جهدا في مواصلة تقديم المساعدات الإنمائية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا عن طريق مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية. فهذا النهج ثابت في سياسة

الكويت الخارجية انطلاقا من اقتناعها بأن النهوض باقتصاد البلدان النامية وتحقيقها لأهدافها الإنمائية سيعود بالمنفعة على الجميع ويوسع آفاق الشراكة والتعاون والتكافل، ويزيد من متانة النظام التجاري والاقتصادي العالمي.

فالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يقوم، منذ إنشائه في عام ١٩٦١، بتقديم القروض والمنح لتمويل مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية، حتى بلغ إجمالي ما قدمه من منح وقروض ميسرة، منذ إنشائه في عام ١٩٦١، أكثر من ١٢ مليار دولار استفادت منها أكثر من ١٠٠ دولة. وتقديرا من حكومة دولة الكويت لأهمية دور الوكالات والمنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني، قررت في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي تخصيص ما نسبته ١٠ في المائة من قيمة أي مساهمة تقدمها دولة الكويت لأي دولة منكوبة للمنظمات والوكالات الدولية المتخصصة العاملة في الميدان.

واستجابة لما يعانيه كثير من البلدان النامية من أوضاع اقتصادية صعبة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، أنشأت دولة الكويت صندوق الحياة الكريمة برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار لتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي في الدول النامية. كما أعلنت الكويت عن التبرع بمبلغ ١٥٠ مليون دولار للصندوق الذي أنشئ في مؤتمر قمة منظمة البلدان المصدرة للنفط الأخيرة، الذي عقد في المملكة العربية السعودية الشقيقة، والمخصص للقيام بأبحاث ودراسات في مجالات الطاقة والبيئة وتغير المناخ. وتستمر دولة الكويت في انتهاج سياسة نفطية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة للنفط، وتحافظ على استقرار الأسعار في السوق العالمية. ولكن ما يبعث على القلق أن الارتفاع غير المبرر في الأسعار يعود إلى عوامل خارجة عن إرادة البلدان المنتجة، ومنها المضاربات، وارتفاع الضرائب على الوقود، إضافة إلى عدم بناء أو تحديث المصافي القديمة الأمر الذي يؤدي استمراره إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم في البلدان النامية.

وفي هذا السياق، نعبّر عن قلقنا العميق إزاء الأزمة المالية التي تشهدها الأسواق العالمية. ونرحب في هذا الشأن بالخطوات والإجراءات الجريئة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لمعالجة أزمة الرهون العقارية ووقف تداعياتها وآثارها السلبية ليس على الاقتصاد الأمريكي فحسب، وإنما على مختلف اقتصادات بلدان العالم.

إن تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط يتوقف إلى حد كبير على قدرة دول المنطقة والمجتمع الدولي على التعامل مع القضايا والتحديات الأمنية التي أصبحت تشكل مصدرا دائما للتوتر وعدم الاستقرار.

وإننا ما زلنا نطلب، وسنطالب، المجتمع الدولي بالمساعدة في وضع حد لمواقع هذا التوتر وعدم الاستقرار رغبة في تحقيق السلام. إن الرغبة الصادقة والجادة في تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم يجب أن تكون منسجمة ومتوافقة مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى نيل الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه السياسية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه. ونجدد دعمنا الكامل للجمهورية العربية السورية الشقيقة لاستعادة أراضيها المحتلة، وكذلك تأييدنا للجمهورية اللبنانية الشقيقة لاستمرار الحوار بين مختلف الأطراف اللبنانية تنفيذا لاتفاق الدوحة، عاصمة دولة قطر الشقيقة.

وفي العراق، ترحب دولة الكويت بالتقدم الملحوظ في مواجهة الإرهاب وتشيد بجهود الحكومة العراقية ومساعيها المستمرة التي أثمرت عن تحسن الأوضاع الأمنية في

معظم المحافظات العراقية، وتأمل أن تستمر هذه المساعي لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والتوصل إلى وفاق وطني تكون ثمرته بناء عراق ديمقراطي وحر وآمن ومستقل يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه ويحترم تعهداته والتزاماته الدولية. ومن جانبها، لن تدخر دولة الكويت جهدا في دعم الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة العراق على مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والمحافظة على أمنه واستقراره واستقلاله السياسي واحترام سيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وفي هذا السياق، تأمل دولة الكويت أن تستمر الاتصالات على مختلف المستويات بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة من أجل العمل على إيجاد حل للنزاع حول الجزر الإماراتية المحتلة وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار.

وفي الوقت الذي تؤكد دولة الكويت على حق جميع الدول في إنتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تدعو جمهورية إيران الإسلامية الصديقة إلى مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة برنامجها النووي ومعالجة كافة المسائل العالقة.

كما تدعو الكويت المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده ومساعيه والعمل على إيجاد حل سلمي يجنب منطقتنا أي أزمات أو حروب من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار، والتعامل بجدية ودون تمييز مع أي دولة في المنطقة لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بما يمهد لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

إن شعوب العالم تأمل العيش في حياة حرة كريمة في عالم آمن ومستقر يسوده العدل والمساواة، وبيئة نظيفة خالية من الصراعات والأمراض والكوارث، وإنها مسؤوليتنا المشتركة لإرساء قواعد شراكة جديدة تقوم على أسس متوازنة وعادلة يتحمل فيها كل طرف مسؤولياته والتزاماته لتحقيق تطلعات وآمال شعوبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء في دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس الوزراء في دولة الكويت، من المنصة.

خطاب السيد هان سيونج – سو، رئيس الوزراء في جمهورية كوريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء في جمهورية كوريا.

اصطحب السيد هان سيونج – سو، رئيس الوزراء في جمهورية كوريا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد هان سيونج – سو، رئيس الوزراء في جمهورية كوريا والرئيس الأسبق للجمعية العامة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد هان سيونج – سو (كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيء السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لمعالي الأمين العام بان كي – مون لتفانيه في جعل الأمم المتحدة تتصدى للتحديات العالمية بأسلوب أكثر فعالية وفي الوقت المناسب.

وأؤكد لهما على دعم جمهورية كوريا الكامل لجهودهما النبيلة.

وإذ أقف هنا، أتذكر تلك الأيام المضطربة قبل سبع سنوات، عندما أذهلتنا الأعمال الإرهابية في صباح ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وطوال فترة رئاستي للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، كانت كل الدول الأعضاء موحدة الصف في التعامل مع التحديات الجسيمة في ظل ١١ أيلول/سبتمبر.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بدأت هذه الجمعية دورتها السادسة والخمسين باتخاذ القرار ١/٥٦، الذي أدان بشدة الأعمال الإرهابية، ودعا المجتمع الدولي إلى القيام بجهد متضافر لمكافحة الإرهاب. وفي ظل التعاون الوثيق الذي أعقب ذلك، تعززت قدرات مكافحة الإرهاب على كل المستويات.

ورغم ذلك، وكما نرى اليوم في مناطق كثيرة من العالم، لا يزال الإرهاب يهدد الأبرياء ويزهق أرواحهم. وإذ يتشاطر المجتمع الدولي القلق بشأن هذا الاتجاه المستعصي، فقد آن الأوان لكي نجدد التزامنا بأن نجتث الإرهاب تماما بكل أشكاله ومظاهره.

ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الستين لتأسيس جمهورية كوريا. وكانت جمهورية كوريا أول بلد تُنشئ حكومته وتعترف بها الأمم المتحدة من خلال قرار للجمعية العامة، يرجع تاريخه إلى شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وبفضل الدعم المستمر للجمعية، تمكنت جمهورية كوريا من دخول القرن الحادي والعشرين كديمقراطية ناضجة واقتصاد نشط. ويحدوني وطيد الأمل في أن تتطور هذه العلاقة الخاصة وتزداد قوة في السنوات القادمة.

وخلال العقود الستة الماضية، سعت الأمم المتحدة جاهدة من أجل خير المجتمع الدولي وأصبحت أوثق صلة برفاه الأجيال الحالية والقادمة. وهي تقود حاليا الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتبدي قيادة قوية في التعامل مع أزمتي الغذاء والطاقة العالميتين، علاوة على تغير المناخ.

وفيما بلغنا منتصف الطريق نحو عام ٢٠١٥ المتوخى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ندرك أنه، لكي نحقق ما تعهدنا به، يتعين على كل الدول الأعضاء مضاعفة التزاماتها إزاء الأهداف الإنمائية للألفية. لكن الالتزام السياسي وحده غير كاف. نحن في حاجة إلى نمو اقتصادي قوي واستراتيجية متماسكة لتحويل التزاماتنا إلى واقع.

ورغم أن تجارب النمو السريع لكوريا وبلدان أخرى مثلت مرجعا مفيدا للعديد من البلدان النامية، ينبغي أن نتجاوز النهج التقليدي للنمو الاقتصادي القائم على مبدأ ”النمو أولا والتنظيف لاحقا“. وما نحتاجه، بالأحرى، هو نمو صديق للبيئة يدعم الفقراء.

إن تغير المناخ، الذي يتوقف عليه مستقبل البشرية بصورة أساسية، يلوح في الأفق الآن أكثر من أي وقت مضى بوصفه تحديا عالميا. والآثار السلبية لتغير المناخ تهدد أساس الأهداف الإنمائية للألفية ذاته، في جملة أمور، من خلال التأثير على الزراعة، التي تعتمد عليها أسباب معيشة الكثيرين في العالم النامي، ومن خلال تزايد الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ، التي تضرب بقوة مليار الدرك الأسفل، كما حدث في حالة الإعصار نارجيس.

إن النهج التقليدي للنمو الذي يعتمد على الوقود الأحفوري الرخيص من بين العوامل التي تدفع أسعار النفط والغذاء صعودا. وبالتالي، نحتاج إلى استراتيجية جديدة للطاقة والتنمية تكون موائمة للمناخ كيما نحقق غايات الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت الذي نتعامل مع تغير المناخ. وأشجع كل وكالات الأمم المتحدة على التعاون الوثيق

لوضع خريطة طريق جديدة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن كامل دعمي للقيادة النشطة للأمين العام بان كي - مون، الذي يعمل جاهدا من أجل وضع تغير المناخ على قمة أولوياتنا في جدول الأعمال العالمي.

لقد تبنت جمهورية كوريا مؤخرا نموذج النمو الأخضر المنخفض الكربون. ونحن نؤمن بقوة بأن هذا ما يجب أن يكون عليه النموذج الجديد لنمو وتنمية العالم في المستقبل. ونؤيد الرؤية العالمية الداعية إلى توخي تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، ونخطط للإعلان في السنة المقبلة عن هدفنا الطوعي لمنتصف المدة المحدد لعام ٢٠٢٠ بالتخفيف من آثار الانبعاثات. سوف نطلق أيضا شراكة شرق آسيا من أجل المناخ، التي ستشرع في برامج بقيمة ٢٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعم البلدان الأخرى في مواءمة نموها الاقتصادي مع شواغل تغير المناخ.

في عام ٢٠٠٢، حضرت مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ بصفتي رئيس الجمعية العامة. وبسبب تلك التجربة وغيرها أصبحت أؤمن إيمانا راسخا، بأهمية الالتزامات الرفيعة المستوى من أجل تعزيز جهودنا والزخم السياسي فيما يتعلق بمسائل البيئة والتنمية. وأود أن أشدد في ذلك السياق على أننا نحتاج إلى عقد مؤتمر قمة عالمي جديد في عام ٢٠١٢ يركز على تغير المناخ والتنمية المستدامة، على الأقل لكفالة انطلاقة قوية لنظام مناخي لما بعد ٢٠١٢.

ونظرا لانعقاد مؤتمرات القمة الثلاثة الأخيرة في أوروبا وأمريكا وأفريقيا على التوالي، فقد يكون دور آسيا قد حان لاستضافة مؤتمر القمة القادم. فآسيا هي أكثر مناطق الكثافة السكانية في العالم وهي تمر بتحول اقتصادي ينبض بالحياة، مما يجعل مسألة التنمية المستدامة شديدة الأهمية. وتأمل جمهورية كوريا أن تساهم عبر استضافة تلك القمة كبلد مؤهل تماما للقيام بدور في التقريب بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

والأزمة الغذائية العالمية عامل آخر يسهم في زعزعة الاستقرار من خلال زيادة عدد السكان المتضررين بالفقر والجوع. وهي تهدد أيضا بعكس مسار عدة مكاسب أنجزناها حتى الآن في مجال التنمية. ولأن أسباب أزمة الغذاء الحالية معقدة ومتنوعة، يجب أن تكون استجاباتنا شاملة وحسنة التوقيت.

لقد قدمت جمهورية كوريا المساعدة الإنسانية إلى بلدان تواجه الأزمة الغذائية. ويسرني أن أعلم الجمعية بأن جمهورية كوريا، بالإضافة إلى مساعدتها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قررت تقديم ١٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة وللمساعدة الغذائية الطارئة وللمساعدة في تعزيز القدرات الزراعية للبلدان النامية. ولأن لدى كوريا المعرفة المباشرة في التنمية الزراعية، فهي تخطط للمساعدة في عدة مجالات، بما في ذلك التكنولوجيا والبنية الأساسية ووضع السياسات في مجال الزراعة.

ونحتفل هذه السنة أيضا بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد قامت الأمم المتحدة على مدى العقود الماضية بدور لا غنى عنه في وضع المعايير والمبادئ الدولية من أجل كفالة كل حقوق الإنسان للجميع. وشهدت تلك السنة تقدما أكبر بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل من قبل مجلس حقوق الإنسان وبنفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إلا أننا نحتاج في الوقت نفسه إلى مضاعفة جهودنا لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ما زالت مستمرة في بعض المناطق. وتحث جمهورية كوريا منتهكي حقوق الإنسان هؤلاء أن يستجيبوا بشكل عاجل إلى نداء المجتمع الدولي للحوار

والتعاون وأن يتخذوا الإجراءات المناسبة للنهوض بحقوق الإنسان.

وفي مجال إصلاح الأمم المتحدة، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تعمل الأمم المتحدة بكفاءة وفعالية ومسؤولية. وجمهورية كوريا تدعم جميع الجهود، وبشكل خاص مبادرات الأمين العام، لجعل الأمم المتحدة خاضعة أكثر فعالية واستجابة وقابلية للمساءلة.

أما بالنسبة لمجلس الأمن، ولكي يكون قادرا على الوفاء بشكل أفضل بولايته في صون السلام والأمن الدوليين، فإنه يحتاج إلى الإصلاح من أجل كفالة أن يكون أكثر تمثيلا ومساءلة وفعالية. علاوة على ذلك، ونظرا لأهمية مجلس الأمن، يجب القيام بكل جهد ممكن من أجل كفالة اتفاق عام بين جميع الدول الأعضاء في توجيه دفة الإصلاح. ويجب ألا تكون تلك مسألة تفرق بين الدول الأعضاء، بل توحد بينهم.

لقد اعتبرت الحكومة الجديدة لجمهورية كوريا أن إحدى دعائم سياستها الخارجية تكمن في الإسهام في المجتمع الدولي بصفة شريك يوثق به. ونحن نعزز دورنا في المساعدة الإنمائية الرسمية وعمليات حفظ السلام من أجل ذلك الهدف.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها قد تضاعفت حجما ثلاث مرات منذ العام ٢٠٠٠، كما ازدادت المساعدة المقدمة إلى أفريقيا بمقدار ثلاثة أضعاف خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ونحن نخطط لمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية ثلاث مرات لتصل إلى ما يزيد على ٣ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٥. ومن أجل تحسين تنسيق سياسة التعاون الإنمائي مع المجتمع الدولي، تخطط جمهورية كوريا للانضمام إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٠.

وتسعى جمهورية كوريا أيضا إلى إيجاد السبل لتعزيز مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهناك حاليا وحدة قوامها ٣٥٠ فردا أرسلت إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كما أننا ندرس تشريعا لتسهيل مشاركتنا في عمليات حفظ السلام.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ولا بد لنا من تعزيز نظم نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تحل المسألة النووية لكوريا الشمالية على وجه السرعة. فما زالت تلك المسألة لعدة سنوات تشكل تهديدا لأمن شمال شرق آسيا وفي نفس الوقت كانت تقوض أسس نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل خطير.

وجمهورية كوريا تبذل كل الجهود الممكنة لحل المسألة النووية لكوريا الشمالية في إطار المحادثات السداسية التي حصل بعض التقدم من خلالها. إلا أن خطوة بيونغ يانغ الأخيرة بتعليق إجراءات التفكيك ومحاولة عكس مسار العملية أمر يؤسف له بشدة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف إجراءات وقف برنامجها فورا للحفاظ على الزخم الإيجابي الذي ولدته عملية المحادثات السداسية ولمواصلة التقدم في عملية نزع السلاح النووي.

وبغية تطوير علاقات أكثر نضوجا بين الكوريتين بطريقة واقعية ومثمرة، تتبع جمهورية كوريا سياسة المنافع المتبادلة والازدهار المشترك. وفيما تتقدم عملية نزع السلاح النووي، فإننا نقف جاهزين لدعم التنمية الاقتصادية في الشمال. ونحن جاهزون أيضا لعقد مناقشات مع بيونغ يانغ حول كيفية تنفيذ جميع الاتفاقات السابقة بين الكوريتين بشكل ملائم، بما في ذلك الاتفاق الأساسي لعام ١٩٩٢. ولقد اقترح الرئيس لي ميونغ باك في كلمته إلى الجمعية

الوطنية في تموز/يوليه إحياء الحوار بين الكوريتين بالكامل وشدد على استعدادنا للتعاون في سبيل التخفيف من أزمة الغذاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نتطلع إلى قبول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عرض الحوار هذا لكي يكون هناك تقدم حقيقي على صعيد العلاقات بين الكوريتين.

وفي النهاية، أعتقد أننا سوف نرى المزيد من السلام والازدهار في شمال شرق آسيا. تلك المنطقة هي بالفعل قوة كبرى للنمو الاقتصادي في العالم. ومن خلال حل سلمي للمسألة النووية لكوريا الشمالية، سوف يكون باستطاعة البلدان في المنطقة تسريع وتيرة التعاون لجعل شمال شرق آسيا أكثر استقرارا وتوجها نحو المستقبل. وسيسهم ذلك بدوره بشكل كبير في سلام وازدهار العالم بدون شك.

إن المجتمع الدولي يعاني حاليا من الاضطراب المالي الكبير الذي يهدد بالانتشار عالميا. ويخشى أيضا من أن يؤدي الاضطراب إلى كساد بفداحة الكساد العظيم الذي حصل في الثلاثينيات. من دون شك، قد يكون لعدم الاستقرار الحالي في سوق المال أثر مدمر قد يتداعى وينتشر مهددا الاقتصاد الحقيقي لهذا العالم الذي يتجه إلى العولمة.

وعلينا أن نتوخى الحذر وألا نندفع إلى اتخاذ سياسات قائمة على الحماية إما خشية من عدم اليقين أو بسبب المصلحة الذاتية. وثمة دروس قاسية استخلصت من الكساد الاقتصادي الذي حصل في الثلاثينيات: إذ أضرت بالاقتصاد العالمي سياسة ”إفقار الجار“ وسياسة زيادة التعريفات الجمركية لحماية صناعات معينة. وبالتالي، أؤمن إيمانا جازما بأن أي حل ينبغي أن يقوم على أساس تعاون أوثق في إطار المجتمع الدولي واقتصاد السوق المفتوحة.

واليوم، فإن التوقعات التي علقها المجتمع الدولي على الأمم المتحدة أعلى من أي وقت مضى. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون الإنجازات التي بوسع الأمم المتحدة أن تحرزها أكبر من مجموع كل إنجازاتنا الانفرادية ما لم تحدث آثار متضافرة. وبالتالي، ينبغي لنا جميعا، جميع الدول الأعضاء، ألا نبذل قصارى جهدنا في تحمل مسؤولياتنا فحسب، بل علينا أيضا أن نكون على استعداد لتقديم المساعدة ومد يد العون إلى الآخرين. وبالقيام بذلك العمل وحده يمكن لهذه الهيئة العالمية أن تفي بتوقعات المجتمع الدولي بل وتفوق هذه التوقعات. وتحقيقا لتلك الغاية، ستضطلع جمهورية كوريا بدورها بكل إخلاص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس وزراء جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد هانغ سونغ - سو، رئيس وزراء جمهورية كوريا، من المنصة.

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير حجي المهتدي بالله، ولي عهد بروني دار السلام

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب ولي عهد بروني دار السلام.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير حجي المهتدي بالله، ولي عهد بروني دار السلام، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بصاحب السمو الملكي الأمير حجي المهتدي بالله، ولي عهد بروني دار السلام، وأن ادعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الأمير المهتدي بالله (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تقبلوا تعبيري عن التقدير الصادق لرئيسنا المنتهية ولايته، سعادة السيد سرجان كريم، وأحر

تهانيّ للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وبروني دار السلام تتمنى له كل النجاح في العام المقبل ونقدم له دعمنا الكامل.

وأعرب عن تهانيّ أيضا لحكومة نيكاراغوا ولشعبها. وأقدم لهما أطيب التمنيات بالسلام والسعادة والازدهار. وبطبيعة الحال، تلك أمنيات نقدمها أيضا لزملائنا الأعضاء. ونسعد كثيرا بالعمل معهم، وبتبادل التجارب والإعراب عن الشواغل وسماع كل واحد منا لأفكار الآخر وخططه. وأقول ذلك لأن العام المقبل عام خاص للغاية بالنسبة لبروني دار السلام. ففي أيلول/سبتمبر العام المقبل، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانضمامنا إلى الأمم المتحدة. ونشكر المنظمة والزملاء الأعضاء على إتاحة الفرصة لنا لنضطلع بدور في عالم نشاركه جميعا.

إن التحديات العالمية التي نواجهها الآن تتطلب من جميع الدول، كبيرها وصغيرها، العمل معا. ولذلك السبب سنبذل قصارى جهدنا لدعم هذه المنظمة العالمية. كما أننا سندعم جميع جهودها الرامية إلى معالجة الشواغل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسنساعد في الانتعاش من الكوارث الطبيعية. وسنشارك زملاءنا الأعضاء ليس في حماية البيئة فحسب بل أيضا ثقافات المجتمعات الصغيرة مثل مجتمعنا. وسنحترم قيم الأديان المختلفة التي تعتنقها الشعوب الممثلة في هذه المنظمة.

وبعبارات أكثر تحديدا، لذلك السبب تؤيد بروني دار السلام تأييدا قويا دور الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية التي تعمل على إرساء السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. ومن أجل ذلك نطلب من منظمة التجارة العالمية أن تعترف بتأثير أعمالها على استقرار المجتمعات الصغيرة والهشة. ونطلب من أعضائها الأقوياء والمؤثرين عدم التخلي عن البحث عن صيغة لإنشاء نظام تجاري عالمي عادل ومقبول لجميع الدول.

ولذلك السبب أيضا ننوه بالأعمال التي يضطلع بها الأمين العام مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغية مساعدة جارتنا ميانمار على التعافي من الآثار المروعة للإعصار الحلزوني نرجس الذي ضربها هذا العام. وذلك هو السبب وراء عملنا مع جيراننا في إندونيسيا وماليزيا لحفظ التراث الذي لا يقدر بثمن لغابات بورنيو المطيرة بوضع أكثر من نصف أرضنا تحت الحماية البيئية في قلب مشاريع بورنيو. ومن أجل ذلك نؤكد على حق الدول الصغيرة والمجتمعات الهشة، مع كل القيم التي تعتنقها، في مواصلة طريقة حياتها مع توفير الأمن اليوم والأمل في المستقبل. ولذلك السبب أيدنا إقامة حوار على نطاق العالم بين الأديان بغية تشجيع التسامح واحترام كل واحد منا لأعمق معتقدات الآخر.

وأعرب عن هذا التقدير والدعم لسبب معين. فقد بدأ جيل جديد من الزعماء الدوليين بشكل بطيء تشكيل المستقبل. ومن دواعي شرفي أن أتكلم هنا ليس باسم شعبنا فحسب، بل على وجه الخصوص بالنيابة عن ذلك الجيل الجديد في بلدنا. وفي الواقع، أصبح القرن العشرون من مخلفات التاريخ. ومن الواضح أننا الآن في القرن الحادي والعشرين، مما أنشأ مجموعة جديدة من الديناميكيات الداخلية والخارجية. ونحن ندرك ذلك بوضوح في منطقتي. ولذلك السبب وقع زعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا على ميثاق جديد. ونحن وزملاؤنا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أقررنا تلك الحقيقة بتعديل ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وقبول الأهداف الشاملة لبرنامج عمل مكة.

وتكمن وراء هاتين الخطوتين الهامتين الرغبة العميقة للزعماء الذين يسلمون الراية لخلفائهم بغية كفالة أن ينعم سكان بلداننا بالأمل والثقة بالمستقبل بإتاحة الفرصة لهم

للدخول في القرن الحادي والعشرين. ولا بد أن يتمكن سكان بلداننا من المشاركة الكاملة. ويجب أن تتاح الفرصة للجيل الجديد من الزعماء لمساعدة السكان على القيام بذلك العمل. ويتعين علينا أن نوفر تلك الثقة؛ وبذلك أعني الثقة التي تنجم من التعليم والتدريب الحديث والرعاية الصحية وإدراك سلامة الثقافة والقيم والعقيدة.

وإذا كان هناك درس عام واحد يستخلص من الأزمات الأمنية التي وسمت بداية القرن، فهو يتمثل في أن الأمن ليس مفهوما تجريديا، ولا هو مجرد المهام التقليدية للتمسك بالقانون ومكافحة الجريمة. فهو في صميمه، شعور عميق بالظلم. وما نطلبه هو إتاحة الفرصة للتصدي لتلك القضايا على مستوى أساسي للغاية.

وفي تلك المهمة، نتوجه بالتالي إلى الأمم المتحدة التماسا للمساعدة. وننوه بشكل عميق بالأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة في الميدان وموظفوها الخبراء ومتطوعوها المتفانون. وعلى وجه الخصوص، نشكر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) ومنظمة الصحة العالمية. ونعتبر النجاح الذي تحرزه كلتا المنظمتين أمرا أساسيا لتزويد شعوبنا بالثقة التي ذكرتها.

وكان لنا، في بروني دار السلام، شرف استضافة أول مخيم للعلم والتكنولوجيا أقامته اليونسكو في عام ٢٠٠٦ وأثار إعجابنا العميق أهمية الوكالات للوفاء باحتياجات الأشخاص العاديين الذين يحاولون أن يتصدوا لتحديات العالم المعاصر. وندعم بشكل خاص التزام اليونسكو نحو عملية الحوار والتفاوض بوصفها الوسيلة الدائمة الوحيدة لتسوية المجابهة، مهما كلفتنا العملية من عناء في بعض الأحيان. وعلى نفس المنوال، أيدنا أيضا ولفترة طويلة العمل القيم للغاية الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية. ونحن وجيراننا استفدنا فائدة كبيرة من البحوث الدولية الاستثنائية والمشورة والمساعدة التقنية التي تقدمها هذه المنظمة باستمرار، ونحن جميعا ممتنون جدا على ذلك.

ولقد حددت بصورة موجزة دعم بروني دار السلام للأمم المتحدة ولأهدافها الحالية. وقبل كل شيء، نحن ملتزمون نحو الأعمال التي تضطلع بها وكالات المنظمة بينما تحاول مساعدتنا جميعا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتكلمت عن كيفية تمكن جيل جديد من الزعماء من إعطاء شعوبهم الأمل الذي يتأتى من الثقة بالمستقبل. والأمم المتحدة هي المنظمة التي توفر لنا فرصة مناسبة لتحقيق هذا الأمل. وذلك كل ما نطلبه، لأن القرن الحادي والعشرين يمثل لنا رحلة صعبة، والأمم المتحدة هي البوصلة إلى توجهنا صوب مستقبل مفعم بالأمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ولي عهد بروني دار السلام على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير حجي المهتدي بالله، ولي عهد بروني دار السلام، من المنصة.

خطاب الأونرابل كيفن رود، رئيس وزراء أستراليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء أستراليا.

اصطحب الأونرابل كيفن رود، رئيس وزراء أستراليا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة الأونرابل كيفن رود، رئيس وزراء أستراليا، وأن ادعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رود (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية

العامة في دورتها الثالثة والستين. ويتطلع الوفد الأسترالي إلى العمل معه بصورة وثيقة خلال الدورة.

إننا نجتمع هنا في وقت يتسم بالتحدي الكبير للنظام الدولي – وهو تحد يذكرنا من جديد بأننا نعيش في عالم حيث يزداد اعتمادنا المتبادل الآن على ما كان عليه في أي وقت مضى، وهو لذلك اعتماد متبادل يتطلب تعاوننا الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى.

ويوجد العديدون الذين ينتقدون الأمم المتحدة. والذين منا يعرفون هذه المؤسسة يعلمون أنها ليست بمنجى عن الانتقاد. ولكن الذي يجادلون ضد هذه المنظمة لا يقدمون أي حجة ذات مصداقية فيما يتعلق بما ينبغي أن يحل محلها. وأيا كانت عيوب الأمم المتحدة، فإنها تمثل ديمقراطية ضرورية للدول – الدول التي قررت، بسبب الخراب الذي أسفرت عنه الحرب العالمية الأخيرة، أن يفضل التعاون دائما على الصراع، وأن مصالحنا الوطنية تخدم بصورة أفضل دائما عن طريق المتابعة المتزامنة للمصالح الدولية وأن أغراض إنسانيتنا المشتركة ينبغي أن تتغلب على المصالح الضيقة للقلة.

وعندما اجتمعت دول العالم في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، ولدت الأمم المتحدة بوصفها تجربة جريئة – تجربة خالفت روح النظام الدولي الذي سبقها، حيث كانت الصراعات هي القاعدة والتعاون هو الاستثناء؛ تجربة بدأ فيها المجتمع الدولي، وللمرة الأولى، يتخيل كيفية تمكنه من خلال مؤسسة دولية ليس من أن يحمي سيادة الدول فحسب، بل أن ينهض بنفس القدر بحماية الشعوب وكرامة الأفراد.

وفوق ذلك، بدأنا نعلي شأن الفكرة التي مفادها أننا يمكن من خلال المؤسسات الدولية الهامة الأخرى – البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ومنظمة العمل الدولية – أن نصوغ نظاما اقتصاديا دوليا يعترف بالواقع الناشئ المتمثل في الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

وهذه هي الأفكار والمثل العليا التي حددناها لأنفسنا قبل أكثر من نصف قرن. ولئن كان تاريخ انجازاتنا منذ ذلك الوقت تاريخا مختلطا، فإن الأفكار والمثل العليا التي أنشئت على أساسها هذه المؤسسات تظل بالرغم من ذلك صالحة الآن كما كانت صالحة في ذلك الوقت.

إن الإخفاقات التي شهدناها في الأوقات الأخيرة لا تكمن في المؤسسات وحدها. ويكمن الفشل بصورة أكبر في فقر إرادتنا السياسية لتنشيط تلك المؤسسات بغية بلوغ الأهداف التي أنشئت من أجلها. وتلك هي مسؤوليتنا الجماعية.

وتمثل لنا الأزمة الاقتصادية العالمية اليوم مرة أخرى فرصة بالغة الأهمية للعمل بصورة شاملة وجماعية في الأجل الطويل، بدلا من العمل بصورة انتقائية ومنفصلة في الأجل القصير. وفي فترة ما بعد الحرب، كان مقدار فشل المؤسسات المالية التي شهدناها في هذه الأسابيع الأخيرة مقدارا كبيرا. وكان مقدار تدخل الحكومات في الأسواق العالمية كبيرا. ومقدار تأثير سوق على الآخر كان غير مسبوق. وما شهدناه في الأسواق المالية ينبغي أن يوضح لنا جميعا أن المبدأ المحوري للتنظيم في هذا القرن الحادي والعشرين هو الاعتماد المتبادل.

وخلال القرن الذي مضى من فوره، ربما كان الاعتماد المتبادل خيارا واحدا ضمن العديد من الخيارات. وخلال القرن المقبل، لم يعد هناك أي خيار آخر. والاعتماد المتبادل ليس تعبيرا عن المثالية العاطفية. وبدلا من ذلك، هو اعتراف بالواقعية الجديدة لأوقاتنا الحالية، التي تمثل التأثير التراكمي لإضفاء الطابع العالمي على مشاركة كل واحد منا للآخر خلال العقود العديدة. ومن خلال التدفقات التجارية

غير المسبوقة، والتدفقات الاستثمارية غير المسبوقة والتدفقات المالية غير المسبوقة، نشهد الآن إضفاء الطابع العالمي على اقتصادنا؛ وإضفاء الطابع العالمي الأمن، الناشئ من التأثير المتصاعد لحوادث ١١ أيلول/سبتمبر حينما جعلتنا الوحشية التي ضربت هذه المدينة الرائعة نستخلص جميعا أن الإرهاب هو عدو الإنسانية المتحضرة بأسرها، وليس عدو بعض الدول؛ وإضفاء الطابع العالمي على البيئة، إذ أصبحنا ندرك أن انبعاثات الكربون من جزء واحد من الكوكب تؤثر على جميع أجزاء الكوكب وبالتالي تؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل الكوكب نفسه.

وما توضحه لنا كل هذه الأمور هو: إن الاعتماد المتبادل هو الواقعية الجديدة لهذا القرن الحادي والعشرين. وما لم نرتق بوصفنا مجتمعا للأمم إلى هذا التحدي الجديد، فإن مستقبلنا سيكون مظلما.

إن الأزمة المالية العالمية هي نداء موجه إلى المجتمع العالمي من أجل أن يتصرف. والأسواق المالية منفعة عامة. واستقرار الأسواق المالية العالمية منفعة عامة. وإذا لم تتمكن الحكومات من حماية هذه المنفعة العامة، فإن الذين يعانون هم الفئات العاملة في العالم، الذين تعتمد وظائفهم ومنازلهم ومستوى معيشتهم على هذه المنفعة العامة.

والحكومات بدلا من المضارين هي التي تتحمل المسؤولية المحورية عن تحديد القواعد التي تحكم الطريقة التي تعمل بها الأسواق. وقبل عقد من الزمان، كان الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية تعاني من الأزمة المالية الآسيوية، وبوصفنا مجتمعا عالميا قررنا أن نعمل على تخفيض الخطر الناجم عن تلك الأزمات الشاملة في المستقبل. وتكمن المشكلة، بعد عقد من الزمان، في أن تلك الدروس الشاملة لم تستخلص.

ونحن الآن نواجه أزمة مالية ذات أبعاد عالمية حقا. وبالتالي علينا أن نوجه إلى أنفسنا ثلاثة أسئلة هي: ما هي الأخطاء التي حدثت؟ وما هو العمل الذي يلزم القيام به الآن لحل مشكلة عدم استقرار الأسواق المالية في الأجل الطويل؟ والأمر الأكثر أهمية هو، كيف نستجمع الإرادة السياسية للقيام بذلك العمل؟

أولا، ما هي الأخطاء التي حدثت؟ لقد كان هناك إخفاق في الإدارة الداخلية في إطار المؤسسات المالية. كما حدث إخفاق للإشراف الخارجي. ولم يدرك المنظمون دائما الخطر المستمر الذي تمثله المؤسسات المالية الكبيرة.

وعليه ما هو العمل الذي يتعين القيام به الآن؟

إن المهمة العاجلة هي إعادة بناء الثقة بالنظام المالي بكفالة أن توفر المصارف المركزية السيولة الكافية، وبالتمكن من زيادة رأس مال المؤسسات المالية الهامة وبكفالة استمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. وفي الأجل الطويل، يتمثل التحدي في إصلاح الأسواق المالية والنظم القانونية بغية تقليص فرص تكرار هذه الحوادث في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، نجادل نحن، بالترافق مع الدول الأخرى، بأن يتم تنفيذ البرنامج التالي للإصلاح.

أولا، ينبغي عدم إصدار الرخص للمؤسسات المالية الهامة على مستوى النظام للعمل في الاقتصادات الرئيسية إلا بشرط كشفها التام عن بيان الميزانية والكشف عن البيانات الخارجة عن الميزانية. والمؤسسات المالية الهامة على مستوى النظام ليست مجرد مصارف تجارية بل يمكن أن تشمل المصارف الاستثمارية وشركات التأمين والصناديق التحوطية وغرف المقاصة المالية.

وتحديد المؤسسات المالية الهامة على مستوى النظام سيختلف في أي بلد بعينه بمرور الوقت. وينبغي أن يتحمل المصرف المركزي في كل بلد المسؤولية عن استقرار النظام

المالي. وينبغي إدماج تلك المسؤولية في المعايير المتفق عليها عالميا لأفضل ممارسات التنظيم المالي وينبغي أن يقوم بتقويمها صندوق النقد الدولي.

ثانيا، نحن بحاجة إلى أن تزيد المصارف والمؤسسات المالية رأس مالها في الأوقات الحسنة بوصفه احتياطيا للأوقات السيئة، مع استخدام قواعد ثابتة. ويلزم أن تكون أطر المراقبة معاكسة للدورات الاقتصادية وليست مسايرة لها. ويلزم لقواعد بازل أن تعالج هذا الأمر.

ثالثا، يلزم أن يكون للمؤسسات المالية حافز واضح لتشجيع السلوك المتسم بالمسؤولية بدلا من الجشع المفرط. وعلى المنظمين أن يحددوا شروطا أعلى لرأس المال للشركات المالية التي لديها مجموعة أجور للتنفيذيين تكافئ العائدات القصيرة الأجل أو المخاطرة المفرطة. ومرة أخرى، يلزم أن تعالج قواعد بازل هذا الأمر.

رابعا، يجب أن تكون نظم المراقبة متوافقة مع المبادئ المحاسبية التي تعكس التقييمات المعقولة لقيمة الأصول بمرور الوقت. ونحن بحاجة إلى التأكد من أن القواعد المحاسبية تعزز أكثر منظور متوسط الأجل وأنها لا تشجع المؤسسات على الاعتقاد بتدني المخاطرة لمجرد أن الأسعار الحالية للأصول عالية أو لتدني تقلبية قيمة الأصول مؤخرا. ويلزم أن تعالج قواعد بازل هذه المسألة.

خامسا، ينبغي تعزيز ولاية صندوق النقد الدولي لإجراء التحليل الاحترازي. وينبغي تطبيق المعايير الاحترازية المتحفظة والمتسقة على جميع المؤسسات المالية ذات الأهمية للنظام. وفضلا عن ذلك، على صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي أن يضعا نظما للإنذار المبكر تشير إلى أوجه الضعف الوشيكة في المؤسسات وتقديم المشورة بشأن السياسات العلاجية. وبصورة جماعية، قادت تلك المؤسسات تطوير مبادرات تمثل أساس جدول أعمال إصلاح الأسواق المالية الذي وصفته من فوري. ومع ذلك، فإن تلك المؤسسات، بحكم طابعها ذاته، مؤسسات بيروقراطية، وعمليات الإصلاح التي بدأتها مقيدة بانعدام السلطة السياسية.

وهذا يقودني إلى السؤال الثالث الناشئ من الأزمة الحالية ألا وهو: كيف يتعين أن نمضي في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح هذا في الأجل الطويل؟

والمطلوب هو توفر الإرادة السياسية، وممارستها من خلال المنتديات الوزارية التي تعمل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ومنتدى الاستقرار المالي، ومجموعة البلدان العشرين. ومجموعة البلدان العشرين في وضع جيد يمكنها من توفير السلطة السياسية لتنفيذ تلك الإجراءات بشكل عاجل وشامل. وفي ذلك السياق، ستعمل أستراليا مع الرؤساء المقبلين لمجموعة البلدان العشرين – وخاصة المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٩ – لكفالة وضع الاستقرار المالي في صميم برنامج العمل ولبدء ترتيبات لتعزيز إسهام مجموعة البلدان العشرين في تشكيل عمل صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي وتنفيذ النتائج المتفق عليها.

وعلى وزراء مالية مجموعة البلدان العشرين أن يستعرضوا، في اجتماعهم الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، التقدم المحرز في اعتماد التوصيات الحالية لمنتدى الاستقرار المالي وتعزيز المواعيد النهائية المتفق عليها لاستكمال تنفيذ التوصيات والاتفاق مع المنتدى على جدول زمني واضح لخطة العمل.

ويتعين على أعضاء مجموعة البلدان العشرين، بوصفهم بلدانا لديها اقتصادات هامة على مستوى النظام، أن يظهروا التزامهم نحو أفضل ممارسة للتنظيم المالي والكشف بتوفير معلومات أفضل فيما يتعلق باستقرار نظمهم المالية وعمليات الكشف عبر الحدود لصندوق النقد الدولي

ومنتدى الاستقرار المالي. وعلى صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي أن يقدما تحليلا مستمرا للسيناريو إلى مجموعة البلدان العشرين بغية تيسير المشاركة الواضحة بشأن المخاطر التي تواجه النظام المالي العالمي. ويتعين أن يدرج ذلك التحليل في صيغة موسعة لتقرير صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي.

إن الغرض من جدول أعمال الإصلاح هذا هو توفير ولاية سياسية حقيقية لمؤسساتنا التنظيمية الدولية بغية الاضطلاع بمهمتها في الدفاع عن سلامة النظام المالي الدولي.

وأحد أكبر التحديات التي نواجهها هو تغير المناخ والتهديد الذي يمثله للبيئة. وفي كانون الأول/ديسمبر العام الماضي، وبعد عدة سنوات من التأخير، صدقت أستراليا على بروتوكول كيوتو. ونحن عازمون على أن نكون جزءا من الحل لتغير المناخ، وليس مجرد جزء من المشكلة. وقد عملنا على بدء عملية وضع مشروع شامل للاتجار بتراخيص الانبعاثات أو تخفيض التلوث بالكربون بغية تقليل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بمرور الوقت. كما أننا سننفذ استراتيجية وطنية لكفاءة الطاقة، فضلا عن استراتيجية للطاقة المتجددة. وتطوير تكنولوجيا جديدة واستخدامها سيشكل أيضا جزء من تصدينا لتغير المناخ.

وقررت أستراليا إنشاء مركز عالمي للدفع بعجلة البيان العملي والاستغلال التجاري لتكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه. وسيجمع ذلك المشروع، بالبناء على المبادرات الوطنية والإقليمية القائمة، أفضل الباحثين في العالم بغية تطوير أفضل تكنولوجيا للتطبيق. ونظرا لأن العالم يخطط في الوقت الحاضر لتوليد ٤٥ في المائة من كهربائه من الفحم بحلول عام ٢٠٣٠، لم يعد بوسعنا أن نتحمل تأخير العمل بشأن تلك التكنولوجيا. وأستراليا تدعو جميع الحكومات والشركات الحسنة النية إلى المشاركة في المعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه.

وتتحمل الأمم المتحدة ونحن، الدول الأعضاء فيها، مسؤولية عن حماية دول وشعوب العالم. وعلينا أن نحمي الأشخاص من الإرهاب، ويجب إدراج ذلك بوصفه التزاما بدعم الدول التي تقف في خطوط المواجهة في هذا الكفاح. وأستراليا تعمل عن كثب مع حكومة أفغانستان ومع الشركاء العالميين لإحلال السلام والاستقرار في ذلك البلد. ولا يمكننا إطلاقا أن نصبح مرة أخرى ملاذا للإرهابيين.

كما أن أستراليا مساهم فعال في الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وما زلنا نحث الدول على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها بغية تمكينها من دخول حيز النفاذ.

وما زلنا نشعر بالقلق لأن دولا مثل إيران وكوريا الشمالية تواصل تحد المجتمع الدولي ولا تمتثل للمطالب المتعلقة بالإعلان الكامل لبرامجها النووية وتحديد مصير هذه البرامج. وتؤدي أعمال هذه الدول إلى تقويض التوافق العالمي بشأن احتواء انتشار الأسلحة النووية.

وهذا العام، تحتفل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بذكراها السنوية الأربعين. وأستراليا، بوصفها دولة متوسطة وعضوا قديما في معاهدة عدم الانتشار، ملتزمة بالعمل مع الدول الأخرى نحو بلوغ الهدف المتمثل في إلغاء الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وأنشأت أستراليا، بالترافق مع صديقتنا الحميمة وشريكتنا اليابان، لجنة دولية معنية بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح بغية التوصل إلى التوافق السياسي وتوافق السياسات اللازم للخروج بنتائج حقيقية بشأن منع الانتشار ونزع السلاح قبل عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠.

ولا بد أن تكون الآلية الأمنية الخاصة للأمم المتحدة آلية فعالة. ومجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح. وأستراليا تؤيد توسيع العضوية الدائمة في المجلس لتعكس التغييرات التي حصلت في العالم منذ عام ١٩٤٥، وستكون دولتنا مرشحة للحصول على مقعد غير دائم في المجلس للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وأستراليا تود مرة أخرى أن تضطلع بدورها في النهوض بنظام الأمن الدولي.

إن الازدهار ينجم عن النمو الاقتصادي. وهو يأتي من الدول التي تتاجر مع بعضها بعضا. ولذلك السبب من الأهمية بمكان أن نختتم جولة الدوحة للمحادثات التجارية الدولية هذا العام. ومن أجل ذلك علينا أيضا أن ننفذ الأهداف الإنمائية للألفية، اتساقا مع التزامنا الرسمي في هذا المكان وفي فجر هذه الألفية.

وكان التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تقدما مختلطا. ويلزم أن نضاعف جهودنا للتخفيف من حدة الفقر، وأن نوفر التعليم للأطفال وأن نكفل حصول سكان العالم النامي على الرعاية الصحية. وأستراليا ملتزمة بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وأستراليا الآن عازمة على القيام بالمزيد من العمل – المزيد والمزيد من العمل – لتجعل الفقر من مخلفات التاريخ. ولا يمكن السماح بأن يظل الفقر والصراع، كما هو الحال في دار فور، يوديان بحياة السكان الأبرياء في مواجهة عجز الحكومات.

إن التنمية تتعلق أيضا بحماية حقوق الإنسان. وقبل ستين عاما، اعتمدت هذه الهيئة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلينا أن نلزم أنفسنا مجددا بحماية الحقوق التي حددها الميثاق.

ونحن، بوصفنا دولا، سنلتزم مجددا أيضا بتصحيح الأخطاء الماضية. ففي أستراليا، بدأنا مؤخرا بالمواطنين الأستراليين الأوائل، الذي لديهم أقدم ثقافة في التاريخ الإنساني. وهذا العام، وبالنيابة عن البرلمان الأسترالي، قدمت اعتذارا للسكان الأصليين الأستراليين عن الأخطاء التي عانوا منها في الماضي. وكان ذلك إجراء صائبا اتخذته أستراليا.

وتشكل عضويتنا في الأمم المتحدة ركيزة رئيسية لسياستنا الخارجية. وأولوياتنا أولويات إقليمية، ولكن مصالحنا مصالح عالمية. ونعمل مع الشركاء في جميع أرجاء العالم بغية التصدي للتحديات المشتركة. ومن خلال عضويتنا في الأمم المتحدة، نحن ملتزمون باستخدام الدبلوماسية الخلاقة للدولة الوسيطة للمساعدة على التغلب على التحديات الكبيرة لعصرنا – وهي تحديات تتجاوز قدرة فرادى الدول على تسويتها، ولا يمكن التغلب عليها إلا من خلال التعاون غير المسبوق بين الدول. وذلك لأن المشاكل التي نسعى لحلها في هذه القاعة ومن خلال أجهزة الأمم المتحدة تؤثر على جميع شعوبنا. وللمضي قدما في تحقيق الازدهار والاستقرار في الداخل، يجب علينا أن نمضي قدما في تحقيق الرفاه والاستقرار في جميع أرجاء العالم.

كانت أستراليا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة. وقد أسهم وزير خارجيتنا حينئذ، هيربرت إيفات، مساهمة كبيرة في مؤتمر سان فرانسيسكو، لا سيما بالمقارنة بالبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكفل حماية دور الجمعية العامة في هيكل الأمم المتحدة في مجموعها.

وقبل ستين سنة هذا الأسبوع، انتخب رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة. وكان إيفات أستراليا وطنيا. وكان أيضا متحمسا للأممية. وبعد ذلك بستين سنة، لا تزال هذه المؤسسة، إلى جانب مؤسسات دولية أخرى في نظامنا الحالي، لم تدرك كنه رؤية مؤسسيها. غير أن ضرورة القيام بذلك، في هذا العصر المتسم بقدر لا مثيل له من الترابط العالمي، تشتد اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وبذلك تقع على عاتق هذا الجيل مسؤولية إذكاء الإيمان السياسي وحشد الإرادة السياسية الضروريين للعمل من أجل تحقيق المقاصد المشتركة للكوكب الذي نتشاطره جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء أستراليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل كيفين رود، رئيس وزراء أستراليا، من المنصة.

خطاب السيد ألبرت بينتات، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب، رئيس حكومة إمارة أندورا .

اصطحب السيد ألبرت بينتات، رئيس حكومة إمارة أندورا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بمعالي السيد ألبرت بينتات، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بينتات (أندورا) (تكلم بالقطلونية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): قال غاندي: ”أنا ملتزم بالحقيقة وليس بما هو معمول به“. وإن الأهداف الإنمائية للألفية، التي تسعى من الآن إلى عام ٢٠١٥ إلى القضاء على الفقر المدقع وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدلات وفيات الرضع، ومكافحة انتشار أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، وكفالة استدامة البيئة، تشكل تحديا لنا جميعا، فرادى وجماعات. فكل إنسان فريد في حد ذاته واحترام الآخرين يجب أن يكون عالميا وحتميا.

العالم يتسم بالمفارقات. فنحن نجتمع هنا خلال هذه الأسابيع لنتكلم عن الأزمة الغذائية والمجاعة في العالم، ونفعل ذلك بعد مضي ٦٣ سنة على شروعنا بإجراءات ووضعنا هياكل في إطار الأمم المتحدة للقضاء على هذه الظواهر.

في عام ٢٠٠٨، بعد دخولنا في القرن الحادي والعشرين مدة ليست قصيرة، يعيش ٩٥٠ مليون إنسان بين سكان بلدان الجنوب البالغ عددهم ٢,٥ بليون نسمة في ظروف من الفقر المدقع. وتشير توقعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر المدقع في العالم سيزداد ببليونين، بحلول عام ٢٠٢٥.

في غضون سنة واحدة واجهت العالم، كما وقع في القرن الماضي، عمليات نزوح جماعي للسكان هربا من الجوع. وتقف حكومات أغنى البلدان والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية عاجزة أمام ما نجم عن ذلك من تفاقم سوء التغذية واستفحال التوترات الاجتماعية.

وقد أعلن الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٧ عن الأهداف الإنمائية للألفية أن العالم لا يريد مزيدا من الوعود. غير أن الواقع في أبشع صوره جعلنا نواجه في الأشهر الأخيرة اضطرابات تسبب فيها الأشخاص الذين يعانون المجاعة في مختلف البلدان. ويوم الثلاثاء، ذكرنا الرئيس في خطابه الافتتاحي بالمخاطر التي تنطوي عليها حالتنا الراهنة. فنحن نواجه أزمة مالية عالمية وتغير المناخ. وأمام هذه الحالة، لا بد أن نتساءل: ما هي الأخطاء التي ارتكبناها؟ وما هي الأمور التي يتعذر فيها تحقيق النجاح؟

لقد ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية الأساسية بنسبة ٥٠ في المائة خلال عام واحد، وأكد فريق خبراء تابع للأمم المتحدة أن أسعار السلع في جميع أنحاء العالم ارتفعت بنسبة ٣٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وإذا أخذنا في

الحسبان أن هناك ١,٤ بليون نسمة يعيشون على أقل من دولار وربع في اليوم، فهناك عدد أكبر من ذلك بكثير من الأشخاص الذين يعيشون في العالم اليوم في ظروف شديدة القسوة، دون أي فرصة للالتحاق بالمدارس، أو الحصول على المياه الصالحة للشرب أو الرعاية الصحية الأساسية أو النظافة الصحية.

ويقول بعض الخبراء إن الأزمة الغذائية نتيجة لفشل السياسات الإنمائية التي اعتمدت لتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المصنفة ضمن خانة البلدان الفقيرة. وكثيرا ما تتوفر تلك البلدان على موارد طبيعية كبيرة، ويمكنها أن تنتج المنتجات الأساسية، مثل الحبوب، غير أن الواقع الذي لا يمكن إنكاره هو أن ثلثي البلدان النامية بلدان مستوردة صافية للمنتجات الغذائية.

وقد قال ألفريد سوفي، الأخصائي في الاقتصاد وعلم الاجتماع، إن اللبنة الأساسية للاقتصاد ليست العمل وإنما الاستهلاك. ويشكل ذلك مصدر إحدى المشاكل الرئيسية الحالية. فالسلع الاستهلاكية تشح والطلب يفوق العرض. ويتوقع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، جاك ديوف، زيادة بنسبة ٥٦ في المائة في تكلفة واردات الحبوب في أكثر البلدان حرمانا، غير أنه يتوقع أيضا زيادة بنسبة ٥١ في المائة في البلدان الأوروبية.

وترتبط الأزمة الحالية ارتباطا وثيقا بالتوزيع الجغرافي للإنتاجية. وربما ينبغي زيادة الإنتاج في الأماكن التي يعاني فيها الناس المجاعة ويقل فيها الفائض الذي ترسله البلدان التي تتوفر على قدر أكبر من الموارد، بما أنه يسهم في زيادة اعتماد البلدان الفقيرة عليه. وفي ذلك الصدد، نتفق مع قرار البنك الدولي بمضاعفة قروضه الزراعية لأفريقيا، من خلال تخصيصه ٨٠٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٩.

وفي الوقت ذاته، ولتصحيح الاختلالات التي خُلقت في الأسواق، يجب مواكبة تحرير الأسواق الزراعية باتخاذ تدابير لدعم المزارعين المحليين الصغار بغية تفادي الميل إلى وقف الإنتاج من أجل استيراد المنتجات الغذائية الأجنبية. والواقع أنه ينبغي أن نعيد النظر في تحرير الاقتصاد. فبدلا من استخدامه كنمط مشترك لجميع البلدان، سيتعين تطبيقه وفقا للظروف المحددة لكل بلد، مع إجراء تحليل متأن لمزاياه ومساوئه.

ومن جهة أخرى، لم يتم إيجاد حل نهائي لموضوع الإعانات الزراعية، مثلما لم تتم كفالة حرية التجارة، التي ستمكن من مساعدة البلدان التي تمس حاجتها إليه. كما أن تحرير الاقتصاد يجب أن يشمل زيادة الإنتاجية، وتطوير الموارد البشرية، والبنى التحتية الأساسية، وكفالة الحصول على التكنولوجيا والمعرفة، بما في ذلك احترام البيئة. وبعبارة أخرى، يجب أن يسهم في التنمية المستدامة، على النحو الذي أشارت إليه وثيقة الدوحة الختامية لتموز/يوليه ٢٠٠٨.

وتشكل الأزمة الراهنة دليلا على هشاشة النظام الحالي. وفي ذلك الصدد، ودون أن تتجاهل أندورا حقائق لا سبيل إلى إنكارها، فإنها تتشاطر النهج التي تم الاتفاق عليها في روما في حزيران/يونيه خلال المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الأحيائية. فمنذ عام ٢٠٠٥، عملت حكومة أندورا على إقامة التعاون من أجل التنمية مع جميع الأجهزة الدولية الرئيسية، والبلدان الضعيفة بطلب منها، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وفي السياق الحالي، ووفقا للنداء الذي وجهته الأطراف الفاعلة الدولية والمنظمات المتخصصة والإقليمية الدولية، قدمنا المساعدة إلى أكثر البلدان تضررا من خلال مساهمات مالية في مبادرات منظمة الأغذية والزراعة

والمنظمات غير الحكومية. كما نتعاون على دعم الإنتاج الزراعي والتجاري في بوركينا فاسو وكولومبيا والمغرب، من خلال منظمات غير حكومية تعمل في الميدان. ولذلك السبب، نؤيد الخيارات المقبلة التي ستستخدم للحفاظ على التنوع البيولوجي والممارسات الحراجية المستدامة، وتكييف التكنولوجيا الجديدة التي يمكن أن تساعد على تعزيز التوازن البيولوجي وإبطاء آثار تغير المناخ.

إن النمو الديمغرافي في كوكب يضم بالفعل أكثر من ٦,٧ بليون نسمة؛ والتلوث الكيميائي والصناعي؛ وسوء استخدام الأراضي؛ والتصحر؛ وشحة المياة؛ والتفاعل بين أنواع الحيوانات والنباتات والبساتين؛ والتجارة الدولية وتنقل الأشخاص، كلها عوامل تزعزع الاستقرار نواجهها اليوم، وهي حقيقية وملموسة. وعلينا أن نعالجها بجميع الوسائل المتاحة لنا. فضمان الغذاء للجميع على كوكبنا مسألة أساسية وضرورية وحيوية. وقبل ٦٣ سنة اعتقدنا أن هذا الأمر سيكون الآن، في القرن الحادي والعشرين، حقيقة، ومفهوما عفى عليه الزمن، ومهمة منجزة، وأحلاما محققة. وللأسف، كنا مخطئين. والآن، يجب أن نكون أقوياء من أجل المضي قدما في مواجهة أكثر التوقعات تشاؤما التي تحذرنا من مغبة الفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد قمنا بتشخيص الحالة، ونحن واعون بأن السياسات التي وضعناها في العقود الأخيرة لم تف بتطلعاتنا. غير أنه لا يزال أمامنا متسع من الوقت لمعالجة هذا القصور. ولهذا السبب، أود أن أهنئ الأمين العام على مبادراته، وسائر الأجهزة الدولية والمجتمع المدني على ما تتخذه من إجراءات محددة في جميع أرجاء العالم.

إن الخطب والتقارير والكلمات المنمقة ضرورية، غير أننا نعاني عجزا عن العمل خطيرا لا يجوز لنا أن نتذرع بالحجج الواهية. ويجب أن نتخذ إجراءات تستند إلى الحقائق. فكرامة كل إنسان تحتم علينا أن نفعل ذلك وهو ما تستحقه البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ألبرت بينتات، رئيس حكومة إمارة أندورا، من المنصة

خطاب السيد فيورنزو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الخارجة والشؤون السياسية والتخطيط الاقتصادي في سان مارينو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس الحكومة ووزير الخارجية والشؤون السياسية والتخطيط الاقتصادي في سان مارينو.

اصطحب السيد فيورنزو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الخارجية والشؤون السياسية والتخطيط الاقتصادي في سان مارينو، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد فيورنزو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الخارجية والشؤون السياسية والتخطيط الاقتصادي في سان مارينو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ستولفي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود، باسم حكومة وشعب جمهورية سان مارينو، أن أهنئ السيد ديسكوتو بروكمان، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأود أن أؤكد له استعداد جمهورية سان مارينو لتقديم كامل دعمها له لكفالة نجاح هذه الدورة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي أنجزه خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة الرئيس المنتهية ولايته، السيد سرجيان كريم، لا سيما على ما أبداه من التزام وإصرار أثناء رئاسته للجمعية وتعزيزه لجدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة.

كما أود أن أتقدم بشكر خاص إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، على ما بذله من جهد جبار وما أبان عنه من تفان في قيادة هذه المنظمة، وخاصة، على التزامه المثير للإعجاب بجدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة، وتيقظه وإصراره المتواصلين لدى مواجهة الطوارئ والأحداث ذات الأهمية السياسية على الصعيد الدولي.

وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تقدير سان مارينو لما أبداه الأمين العام من عناية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، دون استثناء، بما في ذلك الدول الصغيرة، وما أولاه من اهتمام لمسائل دقيقة وملحة على وجه خاص، مثل تغير المناخ والأزمة الغذائية العالمية.

تكتسي عملية إصلاح الأمم المتحدة أهمية أساسية لكفالة التوازن في العالم، ويجب أن تظل محور جهودنا. ويجب ألا نسمح لفشلنا في التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح الأمم المتحدة أن يؤدي بنا إلى إضفاء طابع لامركزي على الدور المحوري للمنظمة وإضعافه.

ويقع الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صلب الظروف الدولية الراهنة، التي تتسم بالحروب والصراعات الوطنية. وفي هذه المراحل المبكرة من القرن الحادي والعشرين، نشهد مجموعة من الصراعات الجديدة التي يتسبب بها على نحو أكبر تضارب المصالح الاقتصادية والصدام بين الحضارات، سواء على الصعيد العرقي أو الديني، وداخل البلد الواحد في كثير من الأحيان.

وقبل أكثر من ٦٠ سنة تحملت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية المشتركة عن صون السلم والأمن الدوليين. وتعهدت بالعمل معا لمنع وإزالة التهديدات التي تحدق بالأمن الدولي، والقضاء على أعمال العدوان، وحل النزاعات بالوسائل السلمية داخل الدول وفيما بينها، التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب.

وفي الذكرى الستين لإنشاء أجهزة الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا بد أن نتذكر الرجال والنساء الذين يؤمنون بتلك المثل العليا، والذين كرسوا أنفسهم لخدمة شعوب العالم، والعمل دون كلل على تعزيز السلام والاستقرار في جميع أرجاء العالم في مناطق خطيرة تمزقها الحرب، بعزم وتفان واحترافية مع الاتصاف بالحياد على الدوام.

غير أننا، وعلى الرغم من كل الأعمال التي قاموا بها، لا نزال بعيدين عن تحقيق تلك الأهداف، ولم تترك الأمم المتحدة تأثيرا كاملا في الكثير من الأزمات الدولية. وبالتالي، أصبح إصلاح الأمم المتحدة في هذا السياق ضروريا أكثر من ذي قبل. والإصلاح سيمكن الأمم المتحدة من إيجاد القوة الضرورية لاتخاذ الإجراء اللازم، بالاحترام التام للمثل العليا والأهداف التي حددتها لنفسها عند تأسيسها.

وما انفكت جمهورية سان مارينو تدعم عملية إصلاح الأمم المتحدة، وتعتقد، على نحو خاص، أن عملية تنشيط الجمعية العامة تكتسي أهمية أساسية. ولا بد من إجراء تلك الإصلاحات لتأكيد دور الجمعية العامة باعتبارها أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا.

وتؤمن جمهورية سان مارينو بأن أهمية تعزيز الجمعية العامة قد ازدادت لأنها، باعتبارها جهازا ديمقراطيا بدرجة كبيرة للأمم المتحدة، تمثل حاليا أهم محفل يمكن فيه لدولة صغيرة أن يُسمع صوتها وأن تقدم إسهامها على الصعيد الدولي.

وزيادة فعالية الجمعية العامة ستجعلها مكملة على نحو أكبر في علاقاتها مع غيرها من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبالتالي ستتمكن من تفادي أي ازدواجية في الأنشطة ومن إنشاء آليات تنفذ فعلا أحكام القرارات التي تعتمدها الجمعية.

وتكتسي عملية إرساء الديمقراطية داخل أجهزة الأمم المتحدة أهمية أساسية لدولة صغيرة مثل جمهورية سان مارينو. ويمكن لتعزيز تمثيلية الأجهزة الرئيسية للمنظمة وإضفاء مزيد من الديمقراطية عليها أن يكفل للدول الصغيرة من حيث المساحة والسكان إمكانية المشاركة والقيام بدور أكبر في عملية صنع القرار داخل الأجهزة المتعددة الأطراف.

وأنا على اقتناع بأن الدول الصغيرة مثل سان مارينو يمكنها أن تسهم بصورة أساسية في عمل المنظمة لأنها، على وجه التحديد، لا تسعى إلى تحقيق مصالح عسكرية أو جغرافية سياسية أو مصالح متعلقة بالاقتصاد الكلي.

ومن المهم بنفس القدر أن تقيم الدول الصغيرة أشكالا فعالة من التعاون والتشاور كي تنسق أعمالها حتى يمكن سماع صوتها بالشكل المناسب داخل المنظمات الدولية.

وفي إطار الاتصالات مع الدول الأوروبية الصغيرة الأخرى، التي تتجدد باستمرار، بما فيها تلك التي جرت بمناسبة مشاركتنا في أعمال الجمعية العامة، شجعت سان مارينو على عقد اجتماع مع الدول الأوروبية الصغيرة الأخرى التي تتعاون معها بالفعل في مشروعات إنسانية محددة، للنظر في أشكال أخرى من التعاون المتعدد الأطراف.

وبعد أن شاركنا مع مجموعة من الدول الصغيرة في تمويل مشروع لليونيسيف للأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية في غابون، تشارك جمهورية سان مارينو هذا العام، بالتنسيق مع القطاع الخاص، في مشاريع أخرى لليونيسيف تهدف، بصفة خاصة، إلى حماية حقوق الأطفال المعوقين.

لقد اتسمت العلاقات بين سان مارينو واليونيسيف لسنوات كثيرة بالمشاركة القوية في مجال حماية حقوق الأطفال. وتم الإعراب عن ذلك الالتزام مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر الماضي من خلال مشاركة رئيسي الحكومة في الجلسة العامة التذكارية للجمعية العامة المكرسة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، الحدث الذي أعطى زخما إضافيا لأنشطة الدول وأكد على الحاجة إلى تعاونها.

إن النمو السكاني وتغير المناخ وانتشار أمراض جديدة، علاوة على انعدام الاستقرار الاقتصادي والمالي والصراعات المسلحة، تهدد بجدية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أصبح تغير المناخ، بصفة خاصة، يحتل أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين نظرا لتأثيره على عاداتنا والاحتياجات المستقبلية لكل البلدان دون تفرقة. إن المناطق الأكثر تعرضا للخطر بسبب موقعها الجغرافي، إضافة إلى البلدان النامية، والجزر الصغيرة بصفة خاصة، تواجه وضعا طارئا أكثر خطورة.

وعلاوة على ذلك، تمثل أزمة الغذاء العالمية والأسعار الصاعدة اتجاها يبعث على الجزع بصورة متزايدة. إن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة تؤدي دورا محوريا في التصدي لتلك الحالات الطارئة. وتود جمهورية سان مارينو الإعراب، بصفة خاصة، عن دعمها الكامل لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي شكلها الأمين العام في نيسان/أبريل الماضي بهدف تنسيق كل الأنشطة الجارية التي تهدف إلى التصدي للازمة.

وبمناسبة افتتاح الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة، أعلن الأمين العام إطلاق الحملة المعنونة ”فلنتحد لإنهاء

العنف ضد المرأة''. وتنوي سان مارينو العمل دعما لتلك الحملة لحماية حقوق المرأة، وهو ما يأتي بالتوازي مع التزام قُطع خلال رئاستها للجنة وزراء مجلس أوروبا.

وأود أن أضيف أن حملة مكافحة العنف ضد المرأة نفذت أيضا على المستوى الوطني، حيث حاولنا زيادة الوعي الشعبي بمسألة يجري في أحيان كثيرة تجاهلها أو التهوين منها. وبعد تلك المبادرة، تبنى برلمان سان مارينو في الآونة الأخيرة قانونا جديدا ألا وهو منع وقمع العنف ضد المرأة والعنف القائم على أساس الجنس. إنه أداة قانونية حاسمة ومبتكرة بالنسبة لبلادنا توفر، ضمن أمور أخرى، تطبيق إجراءات وقائية للتعامل مع العنف ضد المرأة والعنف القائم على أساس الجنس، إضافة إلى حماية الضحايا خلال الإجراءات الجنائية.

وتولي جمهورية سان مارينو أيضا اهتماما خاصا للمشاكل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة ولحماية حقوقهم. ولقد صدّقت سان مارينو بالفعل على الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم وعلى البروتوكول الاختياري.

ويسعد جمهورية سان مارينو الاحتفال بالذكري الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد كانت جمهورية سان مارينو على الدوام ملتزمة بتعزيز مبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الأفراد والشعوب، علما منها بأن تفهم الآخرين والاحترام المتبادل هما الشرطان الأساسيان للعدل والسلام. إن تعزيز الحوار بين الثقافات أداة ملموسة لتحقيق تلك القيم وللتأكيد على واحد من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ألا وهو السلام القائم على العدل والتعاون الدولي.

إن سان مارينو ملتزمة بالعمل من أجل تعزيز الحوار بين الثقافات وتواصله، بصفة خاصة فيما يتعلق ببعده الديني. وعلى المستوى الإقليمي، قامت سان مارينو هذا العام في سياق أنشطتها في مجلس أوروبا، بتنسيق أول اجتماع للمجلس بشأن البعد الديني للحوار بين الثقافات، الذي عقد على أساس تجريبي. وشارك في الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء في مجلس أوروبا وزعماء دينيون وخبراء وممثلون عن المجتمع المدني. إن تطوير الحوار بين الأديان ومعها على كل مستويات المجتمع يمثل مساهمة أساسية لمنع التوتر الذي قد يعرض للخطر التعايش السلمي بين الشعوب، وهو ما جرى التأكيد عليه خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بذلك الموضوع الذي دعت الأمم المتحدة إلى عقده.

في الختام، أود أن أتمنى للرئيس عظيم النجاح في مهمته المهمة وأن أطمئنه على دعمنا الكامل خلال الدور الثالثة والستين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الحكومة ووزير الخارجية والشؤون السياسية والتخطيط الاقتصادي لجمهورية سان مارينو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فيورينتسو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الخارجية والشؤون السياسية والتخطيط الاقتصادي لجمهورية سان مارينو، من المنصة

خطاب السيد ينس شتولتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة النرويج.

اصطحب السيد ينس شتولتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ينس شتولتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد شتولتنبرغ (النرويج) (تكلم بالانكليزية): قبل ستين عاما، في خريف عام ١٩٤٨، اعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحتوي لائحة الحقوق الدولية تلك على تذكرة قوية بأن القوة يمكن صدها وستُصد، وبأن الغرض الأساسي من عملنا هنا هو ضمان أن يكون القوي عادلا والضعيف آمنا.

وسنحيي ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في وقت لاحق هذا الخريف، وسنسير على هدى صياغته في كل شيء نفعله. إن حقوق وفرص الأفراد والجماعات والبلدان أساسية، وإن الأمم المتحدة تتربع على رأس المنظومة التي تشرف على تلك القواعد السامية.

عندما أحضر إلى هنا كل عام، يذهلني النطاق الواسع للبنود التي تجري مناقشتها في الأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نتساءل، هل نحن نركز على القضايا الضرورية حقا والأخطر في عصرنا؟ ففي هذا العام، تركنا على الطاولة أعمال جولة الدوحة لمفاوضات التجارة التي لم تنته. وقد أوقف انهيار تلك المحادثات جهودنا الرامية إلى توفير مزيد من الفرص الاقتصادية لبلايين الناس. من الضروري أن نستأنف هذه العملية.

نحن نواجه أزمة غذاء عالمية. وقد وصف الأمين العام تأثير تلك الأزمة على مئات الملايين من الناس الذين لا يعرفون إن كانوا سيملكون ما يكفي لإطعامهم غدا.

إن المناخ والطاقة من بين أضخم القضايا في عصرنا. ويجب أن يكونا في مقدمة جدول أعمالنا.

هذه القضايا الضخمة تتعلق كلها أيضا بالفقر والإجحاف والفوارق بين الجنسين. ويستدعي الأمر وجود قيادة – قيادة هنا في الأمم المتحدة.

أعتقد أننا لا نواجه أزمة غذاء وأزمة طاقة وأزمة مناخ، وأزمة في محادثات التجارة فحسب، لكننا نواجه أيضا أزمة أكبر في صنع القرار.

إن لدينا قدرة مؤسسية هائلة. فنحن نناقش، ونتداول وندرس، ولكننا في أحيان كثيرة نكون غير قادرين على اتخاذ القرار. وكثيرا ما تكون البلدان التي تريد أقل شيء هي التي تتخذ أغلب القرارات. ويتمكن أولئك الذين يريدون أدنى قدر من التغيير والتقدم من إبطائنا وعرقلة القرارات. والآن يبدو أن مجلس الأمن يواجه أيضا مصاعب بعد سنوات كثيرة جيدة.

إن كل البلدان، كل الدول الأعضاء تتشاطر المسؤولية عن عمل الأمم المتحدة بصفتها هيئة لصنع القرار موظفة في خدمتنا، أي في خدمة الناس، تحل المشاكل العالمية وتتيح لكل الناس الاستفادة من الحقوق التي ولدوا يملكونها والمكتوبة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكي تصبح الأمم المتحدة إصلاحات أكثر فعالية لا بد من أن تنالها يد الإصلاح. وقد تطرق الأمين العام لهذه المسألة بقناعة قوية يوم الثلاثاء (الجلسة الخامسة). وينبغي أن ندعمه في تلك العملية.

لقد شاركت في رئاسة الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولي أمل في المداولات الجارية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة ويثلج صدري أن مزيدا من البلدان يبدو متجها نحو اختيار ''الأمم المتحدة الواحدة''.

إن بعض المنظمات والصناديق والبرامج تحقق مكاسب في الكفاءة. والحق أنها حالات استثنائية. ولا تزال، النرويج ملتزمة باستخدام الأمم المتحدة بوصفها ساحة لأهم أنشطتنا الدولية لصنع السياسات. ونحن نخصص ٠,٩٨ في المائة من دخلنا القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونحن

سابع أكبر مساهم في الأمم المتحدة بالقيم المطلقة. وذلك هو السبب في أننا سنبقي على مراقبتنا للكيفية التي تدير بها الصناديق والبرامج مواردها ومساهماتنا. وسيتعين علينا والبلدان المانحة الأخرى أن نطالب بتحسين نظم المحاسبة والشفافية والإدارة التي تعتمد على النتائج.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أهم أولوياتنا. وقد أخذنا على عاتقنا مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية المعني بمعدل الوفيات بين الأطفال والهدف الخامس المعني بصحة الأمومة. وعلينا جميعا تكريس السنوات السبع القادمة للبليون نسمة الذين يعيشون في القاع. وقد شاركني اليوم عدة زعماء في تقديم تقرير الحملة العالمية للأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة. وقدمنا أيضا خطة للسنوات السبع القادمة – خطة غير عادية يمكن أن تتيح لنا إنقاذ حياة عشرة ملايين شخص. وإذا نجحنا، سنبني مجتمعات أكثر استدامة، ونقلل احتمالات نشوب الصراعات ونوفر أساسا أفضل للنمو.

نحن نحرز تقدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذ يناقص الفقر. وتتراجع معدلات الوفيات بين الأطفال. لكننا لم نحقق أي تقدم على الإطلاق فيما يتعلق بصحة الأمومة. وذلك أمر مفزع. ولا يمكن أن يكون هناك سوى سبب واحد لهذا الوضع الشنيع، وهو التجاهل المستمر للمرأة في عالم يهيمن عليه الرجال. فلنفكر فقط في ملايين الفتيات الصغيرات والشابات اللائي يعلمن ويخفن ويفزعن من أن إعطاء الحياة قد يتسبب في وفاتهن. كل هذه المأساة الإنسانية يمكن تفاديها بوسائل بسيطة، لكننا لم نأخذ المشكلة مأخذ الجد.

ولا يبدو أن المال مشكل عندما تكون المشكلة في المال. فلننظر لحظة إلى ما يحدث في وول ستريت والأسواق المالية في أنحاء العالم. فهناك تهدد الاستثمارات غير السليمة منازل ووظائف الطبقة المتوسطة. هناك خلل أساسي عندما يبدو أن المال موجود بوفرة بينما يكون هناك نقص في الأموال للاستثمار في الإنسان. إن آليات السوق لن تمول بناء المدارس في أفغانستان والمستشفيات في رواندا واللقاحات التي تُعطى في الأحياء العشوائية والفقيرة المعزولة. إذ يتطلب ذلك النوع من الاستثمار إرادة سياسية وقرارات سياسية. ويجب أن نوفر الإطار الذي سيوجه الموارد إلى تلك الغايات.

عندما كان روبرت كنيدي يخوض الحملة الانتخابية لمنصب الرئيس قبل ٤٠ عاما، قال في إحدى خطبه إن صحة البلد لا يمكن قياسها بإنتاجه الاقتصادي فقط. وقال، إن ذلك الإنتاج ”يدخل في الحساب الأقفال الخاصة لأبوابنا والسجون لمن يكسرون تلك الأقفال ... غير أنه لا يوفر الصحة لأطفالنا، أو الجودة لتعليمهم أو المتعة للهوهم“.

وسأضيف أن الصحة والتعليم ومتعة اللهو تشكل رأس المال الذي يجب أن ينمو ويزدهر. وعندئذ، عندئذ فقط، سنبلغ مستويات من التنمية والفرص المتكافئة بدرجة أكبر.

لقد جئت إلى هنا مباشرة من زيارة إلى غابات الأمازون المطيرة الهائلة، في البرازيل، وهي بلد ملتزم رئيسه بانتشال شعبه من الفقر المدقع. وظل ذلك هو الشغل الشاغل للرئيس لولا طوال حياته السياسية.

إن النرويج بلد محظوظ ومتقدم. وتنبع من ذلك مسؤولية أخلاقية. نحن نسعى وراء أهداف إنمائية أوسع نطاقا ونسعى لتوليد حوافز إيجابية للتغيير وتحسين سياسات تغير المناخ.

إن جهود مكافحة إزالة الغابات يمكن أن توفر لنا أكبر وأسرع وأرخص خفض في انبعاثات غازات الدفيئة. وفي الأعوام القادمة حتى عام ٢٠١٥ستساهم النرويج

بما يصل إلى بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لخفض عمليات إزالة الغابات في الأمازون. وتجعل هذه المساهمة النرويج المساهم الأول في صندوق الأمازون. وسيتوقف حجم مساهمة النرويج على مدى نجاح البرازيل في خفض عمليات إزالة الغابات.

وفي بالي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أعلنت النرويج مبادرة رئيسية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة إزالة الغابات وتدهورها. ويجب إدراج إزالة الغابات ضمن اتفاق عالمي جديد بشأن تغير المناخ. إن التعامل مع تغير المناخ بشكل يمكن أن يجتاز اختبار الزمن وتمحيص الأجيال القادمة يضعنا في نهاية الأمر في سباق مع الساعة الرملية. وإنه اختبار لمدى نضج التعاون الدولي.

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن بلد إسكندنافي شقيق. إن أيسلندا منذ أن أصبحت دولة عضوا في الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ – بعد ٦٢ عاما – مرشحة لعضوية مجلس الأمن. ويعكس ترشيح أيسلندا التزام بلدان الشمال الأوروبي الطويل المدى بالسلام الدولي وبالعمل الحيوي للأمم المتحدة. وتتمتع أيسلندا بالدعم القوي من شركائها في مجموعة بلدان الشمال الأوروبي: الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج. وأحث الأعضاء على أخذ ذلك في الحسبان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة النرويج لبيانه الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ينس ستولتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج، من المنصة.

بيان الأونرابل دنزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الأمن القومي والهجرة ووزير التنمية المستدامة ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يلقيه رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الأمن القومي والهجرة ووزير التنمية المستدامة ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب إلى المنصة السيد دنزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الأمن القومي والهجرة ووزير التنمية المستدامة ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد دنزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الأمن القومي والهجرة ووزير التنمية المستدامة ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى معالي السيد سرجان كريم لقيادته بصفته رئيسا لهذه الهيئة المبجلة الموقرة خلال دورتها الثانية والستين. وأود أيضا أن أهنئ معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان ممثل نيكاراغوا لتبوئه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وأن أعرب له عن خالص أمنياتي.

قبل ٢٥ عاما بالتحديد تقريبا، وحد شعبان من منطقة البحر الكاريبي قواهما لينطلقا في تجربة جريئة، وهما اللذان كانت تفصلهما دائما المياه ولكن كان يجمعهما التاريخ والثقافة والظروف لزمن طويل. فلقد قرر شعب سانت كيتس وشعب نيفيس القيام بخطوة نحو الأمام كأمة واحدة والانضمام إلى المجتمع الدولي للبلدان ذات السيادة،

مع أن ما لديهما من كتلة برية تزيد قليلا على ١٠٠ ميل مربع ويبلغ تعداد سكانهما تقريبا ٥٠ ٠٠٠ نسمة.

يشرفني ويسرني أن أكون هنا لأمثل تلك الدولة في الأمم المتحدة، التي هي رمز قوي للحرية والسيادة. وتعني تلك الرمزية كل شيء بالنسبة إلى شعبي في هذا الوقت بالتحديد، حيث تتزامن هذه الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاستقلال السياسي لدولتي.

ولم يكن بناء وتعزيز ركائز كيان الدولة سهلا، ولكننا اعتبرناها دائما مهمة رئيسية وتحديا يستحق المواجهة. ولذلك أقف اليوم أمام الجمعية، بصفتي الخادم الأول لشعبي وأرضي العزيزة، مستمدا الشجاعة من فخر أمة نالت مكانتها الكاملة والتي تستحقها بين مجتمع الدول المستقلة، وهي ديمقراطية حيوية ذات اقتصاد مزدهر والتزام عميق بالعدالة وحقوق الإنسان، ولديها إيمان راسخ بالعدالة الاجتماعية.

إن فخري لا ينبع فقط من إدراك منافع السياسات والبرامج العملية التي تم وضعها على مر السنين لتحسين مستويات المعيشة والنهوض بشعبنا، ولكنه ينبع أيضا من الحس المجتمعي والشراكة والمسؤولية المدنية والشخصية التي شكلت مصير أمتي الأبية.

وينبع هذا الفخر أيضا من التمتع المباشر بقيمة الحرية الحقيقية، وهي حرية مكنتنا من تشاطر انتصارات الديمقراطية ومن تحويل العبقرية الخلاقة وروح العمل الدؤوب والمغامرة لدى شعبنا إلى مجتمع واحد ذي نية حسنة والتزام يدفع بشعبنا وبلدنا العظيم إلى الأمام.

وهو فخر نابع من الصمود في وجه عواصف الصدمات الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك التقلب في أسعار السلع الأساسية وتوقف الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي، بينما استطعنا في نفس الوقت النجاح في تحويل ثلاثة قرون من الاقتصاد ذي الثقافة الواحدة والقائم على محصول السكر إلى اقتصاد نشيط ومنافس وتدفعه الخدمات. إلا أن دولا صغيرة أخرى عديدة لم تكن بهذا القدر من الحظ.

ويتضح هذا الأمر في حالة أمتنا الدولة الشقيقة لنا هايتي، والتي لا تزال الآثار المدمرة لأربعة أعاصير متتالية خلال شهر واحد تقوض جهود الحكومة لبناء مؤسسات قوية واستثمار في مؤسسات تجارية وبنية تحتية منتجة توفر فرص العمالة وتحسن الظروف المعيشية.

إن التقدم الذي شهدناه في سانت كيتس ونيفيس لم يُنجز بالصدفة. فمنذ نشأة دولتنا قبل خمسة وعشرين عاما، واجهنا جملة من المشاكل، تجاوزنا بعضها لحسن الحظ، ولكن عددا آخر منها برز ونما بكثافة وعلى نطاق واسع.

إلا أن خبرتنا في سانت كيتس ونيفيس تبرهن على أن الحكم الرشيد والإدارة الحصيفة للموارد؛ والاستثمار المناسب في البشر والنظم؛ وحماية الحرية النقابية والدينية وحرية الكلام للبشر؛ والدعم والتسهيل للصحافة الحرة والنشطة؛ والنجاح في تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعب؛ وإعلاء المثل الديمقراطية، هي أمور لا تحددها المساحة البرية، ولكن تحددها الشخصية الوطنية والالتزام السياسي. إنها ليست نتاج الديموغرافيا أو الحجم الجغرافي بل هي نتاج التقاليد الاجتماعية والثقافية القديمة. وهي لا ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي، ولكن بالأخلاقيات المتأصلة للسعي الحثيث والتصميم. لقد رسخ إيماننا عزيمتنا وإيماننا بأنفسنا ومستقبلنا. ومن المفهوم بالطبع، أننا اعتمدنا طوال هذه المسيرة على مؤسسات مثل مؤسستنا العزيزة الأمم المتحدة.

لقد بنت سانت كيتس ونيفيس من خلال عضويتها شراكات مهمة واستراتيجية، ووقفت جنبا إلى جنب مع دول أعضاء أخرى لحماية حقوقنا الفردية وحرياتنا الجماعية، وخاضت معارك أكبر بكثير مما يتوقع من بلد بحجمها. لقد كنا شهودا أيضا على السلبيات والإيجابيات، وعلى مواطن القوة وحالات الإخفاق لعالمنا، ولكننا واصلنا نضالنا معا من أجل أهداف مشتركة.

ولهذا السبب، وبعد ٢٥ سنة، لا أزال متفائلا بشأن تقدم الأمم المتحدة وقدرتها على الدفاع عن الفقراء والمحتاجين على الرغم من ضغوط البرامج الوطنية القوية والمتنافسة التي كانت تهدد من وقت لآخر بتقويض روح المؤسسة بل وفي الواقع تقويض المصلحة المشتركة. وأنا، من موقعي اليوم، أصبحت، أقدر تلك الإنجازات كما أقدر، حتى في هذه المرحلة، أن العناية الإلهية ما زالت تمنحنا فرصا جديدة لتطوير مؤسستنا العزيزة.

من السهل جدا الانحياز إلى المنتقدين عندما يصبح مجلس الأمن في حالة من الجمود أو عندما تقع ضرورة العمل ضحية للمواقف السياسية. ولكن التاريخ، وبخاصة تاريخ العقدين الأخيرين، يعلمني أن الأمم المتحدة هي أكبر بكثير من مجموع نقاط ضعفها، لأن هذه المنظمة تمثل للملايين من البشر حول العالم أملهم الوحيد والجسر بين الحياة والموت، ومعقلا للحرية ومنارة للأمل.

ولذلك آمل أن يكون هناك تحليل رزين وصارم في ”جمعية الصراحة“ هذه للعواقب الإنسانية لأنظمة التجارة والاقتصاد المهيمنة والملزمة عالميا على البلدان الصغيرة حول العالم. كما آمل أن يوعينا جميعا عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يشهده بعض أعظم اقتصادات العالم بمدى عدم الاستقرار وعمق القلق والأزمة النفسية الحقيقية التي غالبا ما تصيب الدول الصغيرة عندما تنعكس عليها بقوة السياسات التي تصاغ بعيدا جدا عن أراضيها والتي لا تستجيب على الإطلاق لمناشداتها.

ولقد أثارت الأحداث الأخيرة التركيز على مسألة استقرار أنظمة ومؤسسات العالم المالية. والظروف التي أدت إلى انهيار المؤسسات المالية ورفع أسعار الغذاء والطاقة لم تصنعها دول صغيرة مثل سانت كيتس ونيفيس. ولكننا مع ذلك نقع مرة أخرى، وكما في حالة تغير المناخ، ضحايا لأعمال الآخرين، ولكن من دون موارد من أي نوع لمواجهة العواقب.

لقد اشتركت في وقت سابق من هذا العام في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، والذي عقد في حزيران/يونيه في روما. والتجاوب القوي لعدة رؤساء دول وحكومات وعدة وزراء زراعة وحراجة وصيد ومياه وطاقة وبيئة ممن شاركوا في ذلك الاجتماع كان بالنسبة إليّ مؤشرا قويا على أهمية وحسن توقيت المؤتمر بالنسبة إلى الدول التي تسعى إلى اتخاذ إجراءات إيجابية بشأن مسألة الأمن الغذائي.

ولا يزال الاتجاه الراهن يؤثر تأثيرا غير متوازن على الفقراء وعلى الأعداد المتزايدة من المعدمين والمعرّضين للخطر، وهم الأقل قدرة على التصدي لآثار الاختلالات الاقتصادية التي تواجه بلداننا. وإذ نضع في اعتبارنا مسؤوليتنا الشخصية كقادة والآمال الكبيرة التي يعلّقها مواطنونا علينا، تتخذ حكومة سانت كيتس ونيفيس إجراءات عملية للتخفيف من معاناة شعبنا الصامد. لقد عالجنا الأبعاد المهمة المتعلقة بتوفير بعض المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والدقيق والسكر وإمكانيات الحصول عليها. ونظرنا في أفضل طريقة لتحقيق الاستقرار في الأسعار من أجل إتاحة القدرة على التنبؤ في النظام دون الإضرار بالديناميات الاقتصادية للسوق الحرة. ولقد بدأنا أيضا بترشيد وتشجيع الاستخدام السليم للأراضي الزراعية عبر تحويل وتنويع

استخدام الأراضي، وذلك من خلال توفير الدعم المالي وتوفير الشتول للمزارعين، والتوصية بترشيد استخدام المياه وبتعزيز تقنيات الري.

إن المشاكل التي أشرت إليها لا تخص سانت كيتس ونيفيس وحدها. فيتذكر الأعضاء أعمال الشغب التي قامت بها شعوب في بعض البلدان، بما في ذلك هايتي، والتي أدت إلى استقالة الحكومة في ذلك البلد. وهذا دليل على الكيفية التي يمكن بها بسهولة أن يؤدي أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية واليأس الناجم على مجتمعات بأكملها إلى تقويض ثقة الشعوب بحكوماتها وبقدرتها على الوفاء بوعود الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة والعولمة.

لقد ارتفع في يناير ٢٠٠٨ مؤشر الأسعار الغذائية الذي تضعه منظمة الفاو بنسبة ٤٧ في المائة مقارنة بالعام السابق. وكان من ضمن ذلك زيادة سعر الحبوب بنسبة حوالي ٦٢ في المائة وفي سعر منتجات الحليب بنسبة ٦٩ في المائة وفي سعر الزيوت النباتية بنسبة ٨٥ في المائة. وفي بعض الحالات، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الذرة والقمح والأرز والحبوب بنسبة تزيد عن ١٠٠ في المائة. وهذا التدهور الاقتصادي العالمي، الذي يواكبه ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، قد أدى إلى أسوأ الأزمات الغذائية التي شهدناها في السنوات الأخيرة.

إن هذه الظاهرة الجديدة ستزيد من صعوبة مواجهتنا لآثار الفقر المتنامي في دولنا وفيما بينها ومن صعوبة قدرتنا على تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض مستوى الفقر المدقع حول العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى هذه الخلفية، وبالنظر إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، فإننا نحث أيضا على إعادة النظر في مسألة الإصلاح بفعالية والتزام متجددين، وهو موضوع متكرر في الأمم المتحدة منذ حوالي ١٥ عاما. إن وقتا طويلا جدا قد مضى على ذلك. ولقد قمنا بالقليل جدا ويبقى الكثير عالقا في الميزان. دعونا نمد الأمم المتحدة بالأدوات اللازمة لكي تفي بولاياتها، ولا سيما في مجال حماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان وتعزيز التنمية الاقتصادية كعنصر أساسي للأمن البشري حول العالم. وكما قال كلارنس دارو، ”لا تستطيعون حماية حرياتكم في العالم إلا من خلال حماية حرية الآخرين. ولا يمكنكم أن تكونوا أحرارا إلا إن كنت أنا حرا“.

يجب أن نتناول بشكل علني مسألة قمع الحرية المتواصل تحت قناع النظام المدني أو وحدة الأراضي – سواء كان القمع مقنعا أو صريحا. إن الحرية والمسؤولية الشخصية مسألتان لا تنفصلان. كيف يمكننا أن نشجع الناس على تحمل المسؤولية الشخصية في حين نحرمهم من حريتهم الشخصية؟ هذا هو السؤال الأساسي.

إن وجودنا هنا اليوم هو دليل واعتراف بالطبيعة المتزايدة الترابط لعالمنا. وأود أن أقول إن الكثير مما أنجزته سانت كيتس ونيفيس خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية كان نتيجة العمل الدؤوب لشعبنا وانضباطه، هذا بالإضافة إلى المنافع التي اكتسبناها من علاقاتنا الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي ذلك الصدد، لطالما كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكا نشطا في التقدم نحو تحقيق أهدافنا البرنامجية لاتحاد الجزيرتين، وينطبق الأمر أيضا على اليونسكو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. إن علاقتنا مع هذه المنظمة هي علاقة نعتز بها كثيرا.

لقد عملنا مع هيئات دون إقليمية ومن خلالها، مثل منظمة دول شرق البحر الكاريبي، بالإضافة إلى آليات إقليمية مثل الجماعة الكاريبية، ومؤسسات نصف الكرة الغربي مثل منظمة الدول الأمريكية. وتمكّنا من خلال آليات إقليمية، أن نضع خارطة طريق للتعاون العملي فيما يتعلق

بمسائل التجارة والأمن والصحة. وفي إطار الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضعنا خطة إقليمية لمكافحة هذا الوباء. وفي مجال حماية البيئة، نحن نواصل التعاون والعمل للحد من آثار الكوارث وتخفيفها. كما أننا نحاول بدأب اكتشاف مصادر للطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الحرارية الجغرافية، والتي أحرزنا تقدما مشجعا فيها.

أما بالنسبة إلى مسائل العلاقات الثنائية، يسرني أن أقول إننا أقمنا عدة علاقات قيِّمة للغاية عبر السنوات، ونحن نواصل تعزيزها. وعلى ضوء ذلك، نحث على إيجاد طريق لتسهيل مشاركة جمهورية الصين في تايوان في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ومع ازدياد تحديات العالم، فإن جمهورية الصين في تايوان تقدمت لتوفير المساعدة التقنية في مجالات التنمية الزراعية والاجتماعية، بالإضافة إلى الإغاثة في حالات الكوارث في عدة بلدان، مما حقق مكاسب ضخمة للقطاعين العام والخاص على السواء.

وأيا كانت اللهجة المستخدمة في المناقشة الجارية ومغزاها، فإن تغير المناخ هو أحد جوانب خبرتنا المعاصرة. وبسبب أنشطتنا في الغلاف الجوي للأرض وتعدينا عليه، أثّرت عمليات كثيرة على نحو سلبي في الأنهار والبحيرات والمحيطات، مما تسبب في الذوبان السريع للقمم الجليدية القطبية وارتفاع منسوب المياه في البحار وتعريضنا للمزيد من أخطار الإشعاع الشمسي وانبعاثات غازات الدفيئة. وحيثما يقع اللوم، فإنه يترتب على جميع هذه العمليات آثار وعواقب بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة. وبدرجات متفاوتة وعلى مستويات مختلفة، تؤثر تلك التغيرات على مئات الآلاف من صغار المزارعين وصيادي الأسماك وغيرهم من البشر الذين يعتمدون بشدة على البيئة الطبيعية في توفير أسباب معيشتهم، ولكنهم يشاهدون بالفعل انخفاضا في المحاصيل الزراعية وكميات أقل من الأسماك.

ولم يعد يكفي الآن أن نلقي اللوم عن التلوث على عاتق البلدان والأعمال التجارية والناس. إننا بحاجة إلى اعتماد استراتيجيات فعّالة على أساس التوافق العلمي في الآراء، وبالطبع، على أساس اتباع نُهج تركِّز على الحلول التي تعالج هذه القضايا من قبيل مدى ملاءمة الأرض لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل، وتخصيص مناطق لتربية الماشية، وتنمية المراعي، والبيئة البحرية والأثر المترتب على الصحة والرعاية الصحية، وإنتاجية الغابات، والمعدلات المتزايدة للإصابة بالحشرات والآفات، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ويجب أن نتعاون من أجل التصدي لتلك الآثار، كما يجب أن نتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من أجل بناء بيئة أكثر أمنا لنا ولأجيالنا المقبلة.

إن جميع مصائرنا وحرياتنا تتشابك مع بعضها بعضا. وقد قال فرانكلين د. روزفلت ”إن الحرية الفردية الحقيقية لا يمكن أن توجد إلاّ في وجود الأمن والاستقلال الاقتصاديين“. وفي حين تحتفل سانت كيتس ونيفيس باليوبيل الفضي لاستقلالها، نشعر أننا مضطرون إلى دعوة الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن إلى العمل معا لوضع حد لجريمة الإبادة الجماعية التي تُرتكب في بعض أجزاء من أفريقيا. كما أدعو الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء حاسم في الفترة التي تسبق مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، لكي يوفر ذلك الحدث إغاثة وتنمية حقيقيتين لأقاصي أفريقيا.

وربما قمنا لفترة طالت أكثر من اللازم، وعن غير قصد، بفصل الأمن البشري عن الديمقراطية التمثيلية، وفصل التنمية الاقتصادية عن حقوق الإنسان. تلك أمور ترتبط ببعضها ارتباطا لا ينفصم. وعندما نكافح من أجل حرية أشقائنا في التصويت ونتجاهل في الوقت نفسه حقهم الثابت في الأمن الغذائي، فمن شأن ذلك أن يشكِّل مبدأ

معيبا ويكون من أنصاف التدابير التي تستند إلى نهج أخلاقي انتقائي لا يحقق فيه كفاحنا إلاّ نجاحا جزئيا دائما.

لا يمكن أن نقول لمواطنينا ببساطة إن لديهم حرية التصويت، في حين نفشل في مساعدتهم على تحويل الحريات إلى نظم عملية تدعم الأحلام الشخصية وتنهض بها. وأشدد على أن الديمقراطية أفضل وسيلة يمكن أن يحقق الجنس البشري عن طريقها أحلامه وطموحاته. وأعتقد بقوة أن الاستقلال الحقيقي، شأنه شأن الحرية، لا يمكن أن يتحقق إلاّ بسلامة الفعل.

وهكذا ما زلت أؤمن بالأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإنني أؤمن إيمانا عميقا بشعب سانت كيتس ونيفيس، الذي مكّنته ثقته في نفسه كأمة، والتزامه بالمستقبل من النجاح وتحقيق النمو الإيجابي والتنمية، بالإضافة إلى إقامة الشراكات الدولية على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

وعليه، أقول للدول الأعضاء في الأمم المتحدة: فلنلتزم جميعا بعمل كل ما هو خير. ولنواصل القيام بالعمل الهام اللازم لإصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها. ولنعالج مسألة الأمن الغذائي بالاعتراف بأن العولمة كان الغرض منها تحسين ظروف حياتنا، وليس زيادتها سوءا. لقد كان الغرض من العولمة تيسير حرية انتقال السلع والخدمات، وليس تهيئة الفرصة لإقامة الحواجز الصناعية والأحادية الجانب التي تعاقب البلدان الفقيرة والبلدان الأقل قدرة على المنافسة. فلنفعل كل ماهو سليم بالنسبة لتغير المناخ. ولنقم معا، وخطوة فخطوة، بعمل كل ما هو سليم عن طريق الاستفادة من مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في التصدي للتحديات الأساسية للتنمية التي تواجه البلدان النامية في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. كل ذلك وأكثر منه بكثير يقع في نطاق قوة وقدرة أمم متحدة أعيد تنظيمها، والدول الأعضاء المستعدة لتحمل المسؤولية الشخصية في ذلك الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ووزير الأمن القومي والهجرة، ووزير التنمية المستدامة، ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونورابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ووزير الأمن القومي والهجرة، ووزير التنمية المستدامة، ووزير السياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس، من المنصة.

خطاب السيد جان بيتر بالكيننـد، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا.

اصطحب السيد جان بيتر بالكيننـد، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بسعادة السيد جان بيتر بالكيننـد، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بالكيننـد (هولندا) (تكلم بالانكليزية): عندما بدأت الدورة الحالية للجمعية العامة أعمالها في يوم الثلاثاء، أبدى الأمين العام ملاحظات هامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والأزمة المالية. ويمر العالم الآن باضطراب مالي غير عادي، وينبغي أن تتحمل جميع الأطراف مسؤولياتها.

وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا تصرف الأزمة الحالية انتباهنا عن الحاجة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ما هو نوع العالم الذي نريد أن نتركه لأولادنا وأحفادنا؟ إن أي أب يفكر في تلك المسألة ولو للحظة سيكون ردّه: أريد عالما يشعر فيه أولادي بالأمان ويستطيعون أن يبنوا في إطاره حياة كريمة، بعيدة عن العوز؛ عالم يستطيع فيه أولادي أن يحققوا كل طموحاتهم دون خوف من القمع أو الإرهاب؛ عالم يعيش فيه أولادي أحرارا مع ضمان حماية حقوقهم.

إن كل ما نفعله في الأمم المتحدة يتصل بتحقيق رغبات عميقة. وهناك صلة مباشرة بين مبنى الأمم المتحدة هذا ومنازل مئات الملايين من الأسر في جميع أنحاء العالم.

وقد كان فرانكلين ديلانو روزفلت أحد الرجال الذين ذكّرونا بقوة بأننا مسؤولون عن إتاحة الفرص للأجيال القادمة. وفي أوائل عام ١٩٤١، وفي أحلك أوقات الحرب العالمية الثانية، قدّم لنا رؤيته عن المستقبل، ألا وهي بزوغ فجر عالم جديد يتمتع فيه الناس بحرية التعبير وحرية المعتقد، متحررين من الخوف والعوز. وبعد الحرب، أصبحت تلك الحريات هي توجُّهنا الأخلاقي. وقد وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعلنته هذه الجمعية ذاتها منذ ستين عاما. وما برحت حقوق الإنسان تشكِّل حجر الزاوية في السياسة الهولندية.

وإذا نظرنا حولنا اليوم، نستطيع أن نرى أن الواقع يبعد كثيرا عن مُثلنا العليا. فما زلنا نعيش في عالم يموت فيه كل عام أكثر من ٩ ملايين طفل قبل أن يبلغوا سن الخامسة؛ ويعيش فيه ملايين البشر في خوف من أعمال العنف وإساءة استغلال السلطة.

ونحن لا يمكن أن نقبل ذلك. فالأمم المتحدة تكوِّن مجتمعا عاملا، وعملنا لم ينجز بعد – وما زال الشوط طويلا. فالتحديات العالمية تتطلب حلولا عالمية. والحلول العالمية تتطلب إجراءات عالمية. ويجب أن يسأل كل منّا نفسه: ماذا أفعل لكي أجعل الحرية حقيقة لجميع الناس في الداخل وفي أي مكان آخر؟

ماذا نفعل لكي نحقق التحرر من العوز؟ في السنوات العشر الماضية، تمكّن الملايين من الناس من التخلص من براثن الفقر. في آسيا وفي أجزاء من أفريقيا، تحقق قدر كبير من التقدم، بفضل الجهود التي بذلها الكثير من الناس. وينبغي أن يكون ذلك التقدم مصدر إلهام لنا فيما نواصل عملنا تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وفي بعض البلدان، تزداد الحالة سوءا بالفعل، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالصحة. فما زال يموت طفل كل ثلاث ثوانٍ، وتموت أم كل دقيقة.

وكل الحكومات لا بد أن تدرك أن الحكم الجيد والأخلاقي قاعدة أساسية للتنمية، وعندما تدرك ذلك الأمر، يجب عليها أن تعمل وفقا له. وينطبق ذلك أيضا على الأزمة المالية الحالية، فلا بد من القيام بعمل عاجل. وينبغي للقطاع المالي والجهات المنظِّمة أن تقوم على وجه السرعة بتنفيذ توصيات منتدى تحقيق الاستقرار المالي: إشراف أشد صرامة، وإدارة أفضل للمخاطر، وشفافية أكبر، ومساءلة معززة. وبذلك، يمكننا أن نعيد الثقة في الأسواق المالية ونمنع وقوع الأزمات في المستقبل. وينبغي أن يضطلع صندوق النقد الدولي بدور مركزي في تلك العملية بزيادة رقابته على القطاع المالي. وينبغي أن نعيد معا تحقيق الاستقرار والتكامل إلى القطاع المالي.

وعلى الحكومات واجب توفير الغذاء لشعوبها. وسيدعم المجتمع الدولي كل من يكافحون الجوع والفاقة والمرض، ولكننا يجب أن نفعل ذلك بأقصى قدر من الكفاءة. ويجب ألاّ نهدر الموارد؛ إن احتياجاتنا كبيرة. وفوق كل شيء، يجب أن نعمل معا. ويجب أن نعمل مع الحكومات

الأخرى بكل تأكيد، كما يجب أن نعمل مع مجتمع رجال الأعمال والمجتمع المدني. وتنشط الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وأنا ألتقي بالمزيد والمزيد من أصحاب المشاريع الملتزمين بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذين يريدون أن يقدموا مساعدتهم بشكل فعّال. فلنمسك بالأيدي التي يمدونها إلينا.

وهولندا ترحب بمبادرة السيد ديسكوتو بروكمان بشأن وضع مسألة الأمن الغذائي في صميم أعمال دورة الجمعية العامة هذه. فارتفاع أسعار الغذاء يضرب الفقراء بشدة أكثر من غيرهم. وتحظى حالة صغار المزارعين بالأهمية بشكل خاص. فإنهم إذا تمكنوا من زيادة الإنتاج، لن تستفيد أسرهم وحدها من تلك الزيادة، بل سيستفيد منها المجتمع المحلي أيضا. ولهذا السبب، خصّصت هولندا تمويلا إضافيا لتطوير الزراعة في البلدان النامية.

ومع ذلك، لن يتوفر الغذاء بغير توفر الماء. فالماء مصدر كل شيء حي – هناك الآن ١,٨ بليون نسمة لا يحصلون على مياه الشرب النظيفة، وصحتهم بل وحياتهم نفسها عُرضة للخطر. ولذلك، تشارك هولندا البلدان التي تؤمن بأن الماء حق من حقوق الإنسان، لأن الحصول على الماء عامل أساسي في التحرر من العوز.

ما الذي نفعله لضمان تحقيق التحرر الأساسي الثاني – أي التحرر من الخوف؟ لا يزال الملايين يعيشون في خضم صراعات وأعمال عنف. يجب ألا نقبل ذلك. على مدار الستين عاما الماضية، اضطلعت عمليات الأمم المتحدة للسلام بدور مهم في إنهاء الصراعات. وفي مناطق كثيرة، كفلت الأمم المتحدة عدم اندلاع الصراعات الخامدة مرة أخرى. ومن ثم، يجب أن نستمر في بذل الجهود دون أي انتقاص. ولكن عمليات السلام وحدها لا تكفي. فالسبب الجذري للصراع يكمن غالبا في النزاع السياسي، الذي يحتاج في معظم الأحيان إلى حل سياسي.

وفي أي مجتمع حر، لا مكان للتعذيب. ولا مجال لعقوبة الإعدام. إننا نكافح جميعا من أجل حياة بلا خوف، ومع ذلك هناك أناس يواجهون الخوف كل يوم من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان. واعترافا بجهود هؤلاء الناس الشجعان، تقدم هولندا زهرة التوليب للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهي جائزة شرفية خاصة ستُمنح سنويا في اليوم الدولي لحقوق الإنسان.

وفي عالمنا الحر، لا أحد فوق القانون، ولا أحد تحت القانون. وهولندا تعتز باستضافتها للعاصمة القانونية للعالم في مدينة لاهاي. وسنواصل السعي من أجل محكمة جنائية دولية تدعمها جميع الدول الأعضاء. وفي عالم آمن، يكون الحق أقوى من القوة. ويجب دائما المعاقبة على ارتكاب الجرائم التي تثير سخط الرأي العام العالمي. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لكي تدعمنا في هذه المهمة، وعلينا جميعا أن ندعم المحكمة، بكل انفتاح ودون شروط. وسيعزز والقبول الواسع النطاق للولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية سيعزز النظام القانوني الدولي.

من الضروري أن نتكلم أيضا عن حرية التعبير وحرية المعتقد. إن مناقشة تلك المسألة غالبا ما تقود إلى سوء التفاهم، وعدم الفهم، والخوف من تلاشي التقاليد الوطنية. بوسعنا أن نفخر جميعا بثقافاتنا وتقاليدنا، التي تميِّزنا عن الآخرين. إن التحدي الذي تواجهه كل حكومة هو تأكيد القيم والعادات الثقافية والدينية للشعوب، وفي الوقت ذاته، بناء الجسور مع بقية العالم – تلك الجسور التي تمكِّن الشعوب والمنظمات والديانات من أن تتقابل معا وتعمل على نحو وثيق. إن البحث عن التوازن الصحيح ليس بالأمر الهين، ولكنه ضروري.

والحكومات توجد من أجل الجميع – رجالا ونساء؛ من كل الخلفيات ومن جميع المعتقدات الدينية؛ ومن أجل الرهبان والقساوسة والحاخامات والأئمة؛ وعلى نحو مماثل، من أجل جميع مَن لا يؤمنون بالذات العليا. والدين يوفر الراحة والإلهام للناس في حياتهم الخاصة. وليس الدين نظاما من المعتقدات التي يمكن فرضها على الآخرين بالقوة، كما أنه بالتأكيد ليس مبررا لاستخدام العنف عندما يشعر الفرد بالظلم.

كل فرد حر في اعتناق أي دين أو تغيير دينه أو عدم اعتناق أي دين. يجب أن نعتز جميعا بحرية الدين أو المعتقد وأن ندافع عنها. وينطبق نفس الشيء على حرية البشر في التعبير عن آرائهم، وتلك الحريات تتضافر مع بعضها.

ونعرف جميعا أن هناك بلدانا في العالم تُنتهك فيها تلك الحريات، وأقول لتلك البلدان: يجب احترام حق كل فرد في حرية الدين وحرية التعبير. وهما من الحقوق العالمية، كما أنهما من الحريات العالمية. وفي الوقت ذاته، يجب أن نذكّر كل فرد يتمتع بتلك الحريات بمسؤوليته – المسؤولية عن إظهار نفس الاحترام لحقوق وحريات الآخرين التي ندّعيها لأنفسنا.

ونحن بحاجة إلى أن تضمن الأمم المتحدة تلك الحريات الأربع الأساسية التي ندعمها، كما أن الأمم المتحدة بحاجة إلينا. إن وجود أمم متحدة قوية يعني قيام منظمة تمثّل فيها القيم العالمية مركزا محوريا – أمم متحدة لديها مجلس نزيه ومتوازن لحقوق الإنسان، أمم متحدة توحِّد الشعوب وتنجز الوعود. وعندما بدأنا معا بناء الأمم المتحدة كان عدد البلدان على مستوى العالم، التي تحظى شعوبها بمستوى معقول من الحرية، يبلغ ١٥ في المائة من مجموع البلدان. واليوم، أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان يمكن أن نطلق عليها بلدانا حرة.

وفي الفترة ذاتها، انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بواقع عدة مئات الملايين. كما أن عدد الصراعات المسلحة آخذ في الانخفاض، بالرغم من أن الوضع لا يزال خطيرا في بعض المناطق المضطربة. والتقدم ممكن، ولكنه لا يحدث من تلقاء نفسه. وبالنسبة لهولندا، يعد ذلك حافزا على الاستمرار في العمل، بالقلب والروح، من أجل ”عالم يتمتع فيه البشر بحرية التعبير وحرية المعتقد والتحرر من الخوف والعوز“.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر كلمات الرئيس روزفلت: ”إن النظام العالمي الذي نسعى إلى تحقيقه هو تعاون البلدان الحرة، التي تعمل معا في مجتمع متحضِّر يسوده الوئام ...“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بيتر بالكينند، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠.